



ما نصركم الله

هذا التعريف فانه لان هذا التعريف
غير جامع لافراد العرف وكل تعريف
غير جامع لافراد العرف ففان يتبع
هذا التعريف فانه

هذا التعريف غير جامع لافراد العرف لان هذا التعريف
غير شمل للشرط والشرط من افراد العرف وكل
تعريف غير شمل للشرط فغير جامع يتبع هذا التعريف غير جامع

بالقبيل المكملة لوصول النتيجه

هذا التعريف فانه لان هذا التعريف غير شمل لافراد العرف وكل تعريف
شانه كذا فغير جامع يتبع هذا التعريف جامع وكل تعريف شانه كذا فانه
هذا التعريف فانه لان هذا التعريف فانه لان هذا التعريف
غير شمل لافراد العرف وكل تعريف شانه كذا فغير جامع وكل تعريف غير جامع فانه
يتبع هذا التعريف غير جامع وكل تعريف شانه كذا فانه هذا التعريف فانه

والوجه

ممكن ان لا نعلم ان هذا التعريف غير جامع
لان هذا التعريف غير شمل للشرط والشرط من افراد العرف وكل تعريف
بالاصح لا يتبع شانه كذا فانه لان هذا التعريف فانه لان هذا التعريف
غير جامع لافراد العرف وكل تعريف شانه كذا فغير جامع وكل تعريف غير جامع فانه
يتبع هذا التعريف غير جامع وكل تعريف شانه كذا فانه هذا التعريف فانه



هذا التعريف فانه لان هذا التعريف غير شمل لافراد العرف وكل تعريف
شانه كذا فغير جامع يتبع هذا التعريف جامع وكل تعريف شانه كذا فانه
هذا التعريف فانه لان هذا التعريف فانه لان هذا التعريف
غير شمل لافراد العرف وكل تعريف شانه كذا فغير جامع وكل تعريف غير جامع فانه
يتبع هذا التعريف غير جامع وكل تعريف شانه كذا فانه هذا التعريف فانه

بالقبيل المكملة لوصول النتيجه

هذا التعريف فانه لان هذا التعريف غير شمل لافراد العرف وكل تعريف
شانه كذا فغير جامع يتبع هذا التعريف جامع وكل تعريف شانه كذا فانه
هذا التعريف فانه لان هذا التعريف فانه لان هذا التعريف
غير شمل لافراد العرف وكل تعريف شانه كذا فغير جامع وكل تعريف غير جامع فانه
يتبع هذا التعريف غير جامع وكل تعريف شانه كذا فانه هذا التعريف فانه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصاً منهم
على السراج المنير المصطفى وصلاة عليه وعليهم مصفى
ومستشفى وعلى لهم واصحابهم الذين هم اخوان الصفا
وبعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب الى الامام
الاوحد والقاضي البياضى عليه رحمة العزيز القوي
سألت بعض اصحابنا ان يكتب لهم شرحاً يحل عقد الفاظه
ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصا من معانيه وبين
حاله وما عليه وما فيه مشتملاً على نكت دقيقة وموز

خفية

خفية تشجيد الجنان واختيار الالذهان وتنشيط
اللطوب وترغيب الاولى الالباب موجهاً غاية الاجازة
اخلاصاً لتسهيله للضبط والحفظ بلا املول عارياً عن المشهورات
والواضحات خالياً عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح
وتمييز لعمري ان هذا العزيز قلت انى مشغول بما هو لهم وما القائل
فيه اتم والعراقيل من القليل وقد نوى الرجل الرجل وقد غلب
على علماء الدهر العناد والحسد والكبر فلما اردت مرد سؤالهم
وعدم اجابة اقوالهم نادانى سرى الم ترانهم ايتام سائلون
والى العلم والتعليم محتاجون الم يحبك ربك بيتما فأوى ووجدك
عائداً فاعنى وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك
عظيماً فاما البيت فلا تقهر واما السائل فلا تهز واما بنعمة ربك
فحدث فاستجبت لهم من غير ترك ما انا فيه وان هذا بالحال
لشبيه ولكن تضرعت الى من هو عليه هين ويسير وما
من ممكن عليه بعسير انه على كل شئ قدير وتوكلت على الحق الذى لا يموت
وكل حى غير تعالى يموت ومن توكل على الله فهو حسبه
ومن يدعوه تعالى صدقاً فهو بحبيبه حسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله الخليل الحمد لله الذى رفع اى
يرفع على درجات الجنان او شرف وكرم الجازمين المعقدين
بغير تردد واحتمال بوحداً بيته متعلق بالجازمين وتعلقه برفع

بمعنى انه الرفع بسبب الوحدة اذ الشئكة ترفع النظام والرفع
 فوعده بعيد لفظا ومعنى اي بالامر المنسوب الى الوحدة تعالى
 كعدم الشئكة في اللاهوتية والطائفة وسائر الصفات المختصة
 فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه فرع رفع فساد السموات والارض
 اللازم للشئكة والالف والون من تغيرات النسب ولم يجعل اليا
 للمصدرية لاحتياجه الى التاويل لكون الوحدة مصداق فيضيع ^{العدل}
 عن الاخصر وعدم ثبوت ودخول الموحد الثاني لبعثة الرسول
صلى الله عليه وسلم في الجازمين مع انهم ليسوا بمرغوبين وتوهم كون
 المراد الوحدة من طريق العدد وليس كذلك اذ هي غير مختصة به
 بل هو لازم بين كل جزئي حقيقي ولذلك قال في الفقه الاكبر والله
 واحد لان طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده
 نفى المراتب لان في الوحدة العددية فانه كفر بفضله متعلق برفع
 فيكون اشادة الى ان الرفع بالحدية واهسانيه لاعلى طريقه الواجب
 عليه ايجابه اياه او بل الجازمين ولا يمنع منه تعدد الجاد الواحد
 بغير عطف لاختلافها معنى اذ الاولى للمصداق والثانية
 للسببية فيكون اشادة الى ان افعال العباد وان كانت قليلة
 منه تعالى لانهم الاول اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون
 من باب التنازع بان يختلف احدهما حذر من التكرار فيحصل
 الاشتراك مع ثالثه هي ذكر المنة ونفي العجب اللازم للمذهبين ^{الباطل}

ونقص في ذلك التنازع او اذله وحققا الفعلان مجازات
 من جهة الصيغة او المادة الشائكة المتروكين في حطائنته
 ويعلم حال المتكئين لطريق الاول وجزمهم الى الجحيم صلة الجحيم
 فقط بعدله متعلق باحد الثلثة او على التنازع وتاخير
 لاجل السمع ومعنى الثاني وهو ابعد هان شئهم بخلق الله تعالى
 ولكن ذلك الحاق عدله لكونه نصر في الملك اذ لكل ملكه لاظم لكونه
 نصر في ملك الغنى ولا ملك للغير ثم للتنازع الزماني والربحي الصلح
 والسلام والبيعة والرضوان على خير الانام محل المصطفى وصف
 لا علم وعلى كبري على ليفيد نفع استقلاله ببلغ تمامه من غنى
 اله وصحبه هون الضاحك كركب من اركاب ^{الامر} وسبحي الغرض جمع
 بمعنى الشرف وهو في الاصل صاحب القرع وهي البياض في الطبيعة
 الكرام جمع كرم وفي ذكر الرفع والجزم والمفض والمجد والعدل براعة
 الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود وقدا عتق بها
 المتأخرون وتكلفوا غاية التكلف وهي من الحسن البديعة خاتمة
 من البلاغة ولما كان بحث النحوي عن الكلمة الواقعة في الكلام من حيث
 الاعراب والبناء بدأ بتعريفها ثم بتقسيمها ثم بتعريف الكلام كركب
 من اقسامها فقال الكلمة لاهما الجنس وطبيعة من حيث هي والمصاغ
 للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتأوها
 الوحدة الشخصية الكلية اللازمة حقيقة الكلمة وللتنازع فيها

وبين الجنس لا من حيث هو وهو لا من حيث وجوده في ضمن البعض أو الكل
 وإنما التباين في سبها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية للجنس
 وأما الوحدة النوعية أو الجنسية فليست من معنى التباين شأنها بل لا
 أحد معنيها في نحو خرج واسترحا ومعنى صيغة فعله بالكتس
 الثاني مثلثة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التباين بل لا
 وتكم بينهما فم فرق بين كلمة وكلم ونحو مرة ومرة بالواحدة فاختارة
 في حقيقة الأولى والثانية ثم إن الكلمة والكلم ما خذات
 من الكلم يسكون اللام بمعنى الجمع للتأثير في القلوب ما أي شيء إذا
 لا ضرورة إلى التخصيص إذ الأولى لا ربع تخرج بمفردها تخرج
 بوضع أو لفظ بقرينة ظهرت كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون
 أيقن وجه العود لا اختصار على التقديرين فإذا جازارة
 اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به فنقول هو في الأصل بمعنى أرى وفي
 العرف صوت من شأنه أن يخرج من الفم معديا على المخرج وتعريف
 المشهور دورى ولا مجال ههنا للجواب المشهور في أمثاله وهو
 كون المراد ما في التعريف لغويا كما لا يخفى والحركات كيفية لا صوت
 والحرف فلا يصدق عليها اللفظ ولا الصيغة وكل ما على مذهب
 من يجعل الحرف لغويا لا صوت المكلف لا كقوله لم وهو القول لا يخفى
 بالقول والضمائر المستمرة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة إنما هي
 في فكرها من حيث إنها تقع محكوما عليها لو كانت ومعطوفها عليها

نحو

ونحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع
 عن تعريف لاسد ونظيره الجملة الواقعة مسند إليها في نحو زيد
 قائم جملة اسمية قائما في حكم الكلمات وثباتها لا هو والحقيق
 أن الكلمات المستمرة في إعمالها لا بصيغها عليها بل فاعل لفظ
 أصلها وإنما حكموا بوجوده واستتار حفظ القاعدة من من
 كل فعل ومثبه لا بد لها من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى
 أسامة بالعيلة كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء أو حيز
 ولاصول أعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا خوف فظن
 أن مراد من قال إن المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت
 أصلا أنه ليس بوجود أصلا بل اعتباري محض وإنما خصها
 بالذكر إذا لا احتمال لغيرها وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على
 بعض قطن أنه من مقولة أخرى فقال لا أدري من أي مقولة هو
 وعلى بعض حيث قاله بولس من مقولة معينة بل قارة يكون
 واجبا وقارة ممكنة جسم أو عرضا وقارة يكون من مقولة الصوت
 إذا رجع الضمير إلى الصوت فقول ليس من مقولة الحرف والصوت
 أصلا ليس علميا ينبغي فأحفظه فإنه خفي على غيري قال بعض
 الفضلاء لا أدري من أي مقولة هو فليت قولي بلغه انتهى
 وهذا صحيح وغرور بما هو غلط فاحش إذ التثنية جعلوا المستكنة
 جزء الكلام وفاعلا ومرفعا ومعطوفا عليه إلى غير ذلك وما ذكر

من المقولات الخمسة المذكورة في المتن
 الأولى موجودة في الألفية من سبعم
 والثانية موجودة في الألفية من سبعم
 والثالثة موجودة في الألفية من سبعم
 والرابعة موجودة في الألفية من سبعم
 والخامسة موجودة في الألفية من سبعم

سواء كان اللفظ في الكلام أم لا...
 ما هو اللفظ في الكلام...
 فيكون اللفظ لا يقدّر مع الفعل عند الفعل...

من واجب ويمكن انما هو مدلول ذلك الامر لا اعتبارا والمستكن
 المحكي وقد اعترف به حيث قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يحل
 الفخاة الامور الخارجية جزء الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ
 وهذا خبره بلامه فيه وضع الوضع المطلق يعين شيئا لشيء
 ادرك الاول فهم الثاني للعالم به الوضع اللفظي نوعان شخصي
 هو يعين لفظ معين بنفسه ليعني ويجعل بارز ونوعه هو
 هشة اخرى او تركيبة بمعنى المتبادر عند طوله قال الوضع هو
 الشخصي ولا يستعمل ذكر اللفظ الموضوع ليعني معناه انا
 فهو نوع الوضع وخرج بهذا القيد لهما لا والمخالف عن الوضع
 ومقتضا الطبع وبقي الطرف لان احتياجه الى متعلقة في الكلام
 وفهم معناه لاني ليعين للجيل المذكورين فحتاج اليه المستعمل
 واما المجاز فله وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كذا ذكر الشريف
 في حاشية المطول فم قال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان
 كل وضع لمحي يجوز استعماله في غير اذ اوجد علاقة من احوال
 المعبرة ولكن هذا استعمال الوضع ولو قيل سمي وضعاعا فلا
 في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال لهما
 والمجاز والكناية مفردا كاحال من ضمير وضع وهو ما لا يدل جزء لفظ
 على جزء معناه خرج به المركبات كلامية او غيرها اعلم ان ههنا
 ابحاثا ثلاثة غامضة زلت فيها الاقدام وتحتيت فيها الاقدام

هذا الوضع نوعان
 شخصي
 موضوعي

هذا الوضع نوعان
 شخصي
 موضوعي

هذا الوضع نوعان
 شخصي
 موضوعي

اللفظ من احوال اللفظ...
 فيكون اللفظ لا يقدّر مع الفعل...

لا بد من بيانها فظهر بالحق وارشاد الخالق فقول وبالله التوفيق ومنه
 الحقيقة والصدق الاول انهم اختلفوا في تعريف زيادة القيد في
 فالترخيص والمطرز يخرسا وهي لفظ دلالة معني مفرد وضع وان
 ومن بعد هذا الدلالة استعماله عنها بالوضع والمضمر حرفا للمعنى
 اذ دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها وان كانتا التزميتين
 المذكور في مفهومه كما سبق دونها بدل اللفظ بما قد سبق وجهه
 ويميز الحق منها يستدعي مقدّمة هي ان الموق ثلاثا اما ان يقصد
 به تمييز صورة حاصله عما عداها فلفظي حصه ان يكون بمفراد
 او خرج من المرفق عند الخطاب فيجوز التماسك نحو القصاص القودان
 لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيل بل يعين المعنى فهو حكم للمفرد
 في وصف بالترار بعاد هذا تعريف اللفظ فقط لا المعنى فلذا
 سقي لفظيا ويستعمل ارباب اللغة وتحصل صورة فان كان في الخطاب
 الموجودة فاما بحجج الدلائل فحد حقيق تام ان الجميع وان اقص
 ان بعضها والافهم حقيق وتحديد الخطاب شغور بل متعذر فان
 الجس فان الجس شبه بالمرعاة والفصل بالخاصة وان كان
 في المفردات اللغوية والاصطلاحية فامرهما سهل فان اللفظ اذا
 وضع في اللغة او الاصطلاح لمفرد مركب فاما ان داخل فيه فكان
 ذاتا له فعرّف به يسمى هذا اسما وما كان خارجا عنه كان غير
 له وعرّف به يسمى رسما اسما فيخبر به في غاية التهور كذا الفاذا

هذا الوضع نوعان
 شخصي
 موضوعي

هذا الوضع نوعان
 شخصي
 موضوعي

الاسم العاشر من كتابه في شرحه

الاسم الحادي عشر من كتابه في شرحه

الاسم الثاني عشر من كتابه في شرحه

الشريف في مواضع من كتبه فقالوا ان الرتبة قبل
اصطلاحه من كل وجه لكن نقص الاستعمال المذكور فالدلالة التورية
مبهمة في التعريفات او اكتفاء ببعض حصول التميز عن جميع ماعده
فخذنا حق والثام ولى وان لم يقبل اصلا واراد تجديد الاصطلاح
فذلك وان كان لامشاحة في الاصطلاح غير مقبول بلا داع
وان قيل بحسب التناول والتميز بالحسب المفهوم بان قال المراد
تميز عن جميع ماعده فذلك يحصل بما ذكرنا ولا اختصار مطلوب
فهذا كلام شديد لكن ينبغي ان يقتصر على الظاهر فلفظ مفرد
او موضوع اذ الموضوع في المركبات هيشة وهي ليست بلفظ كما ينبغي
ولو قيل فالمبتدأ وهو الشخصي كما ذكرنا والتعريف يجب حمله على
والثاني انهم اختلفوا في نحو عبد الله علانته كلمة ادكيان وجلاول
عدم دلالة حجة لفظه على معنى وعلمهم من اقسام الاسم ووجه الثاني
كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم مركب من كلمتين قالوا الشئ
الاول مناسب لتعديد الكلمة باللفظ والثاني لتعديد حيا باللفظة
كان محشوي والمطري وانسب بقواعد العربية ومقاصدها
وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذ جعل علم الحيوان ناطق اقول
وكما كل سبق مع تابعه وكل اسم مع موصول نحو ضارب زيد وحسن وجهه
لكن في المتابع مع المتبوع مجرى عراب واحد على اثنين معاني جاني
زيد وعمر ورايت زيد وعمر اوفي السائر على الاول فقط والثاني

المراد من قوله في قوله الاول

مشغول بالحكاية لا يتغير والحق عذري هو الاول لانهما غير ثابتين لادلة
لجزء العلم عطفه اصلا فضا كذا زيد فكلما يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز هذا
ايضا ولو كفي دلالة قبل العملية لكان بعبدك كلمتين وان المبتدأ ومن ذلك
ووضع معنى مفرد المبدأ في المثال لا الانقطاع لكونه مستجابا والتعريفات
يجب حملها على المبتدأ وكيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على مفرد
بالوضع والتقوى ان المبتدأ من صيغة القائل للحال وانها حقيقة
فيه فمن اراد ادخال جزء العلم فلا بد من تعريف جديد وايضا
منع صرف مثل ابي هرة وشهر رمضان مع كون العلم جميع المعنى
والصافي اليه صريح بان لا تحشى في الكشف وغيره وذلك ليكون
اللفظ مفرد معرب وان جزء العلم ليس يعلم بل لو كانا كلمتين ونقي
الاضافة صار العلم المضاق مع الاضافة وحدها وجرح المضاق
كما ذكر في عدم البصر بديلة على انها كلمة واحدة فاما قولهم معرب
باعرابين فهم بل الاعراب ما في الاول فقط والثاني مشغول
بحكاية خاصة او عامة لا ترى ان معنى الاضافة لم يبق اصلا
فكيف يكون اللفظ علامة وان الفا علة انما هي مجموع للمضاف
والمضاف اليه لا لجزء المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى العار
في اخره مع كونه وسط الكلمة لاستعماله في الحكاية وكونه
كلمة معرفة في الامل وان صار الان جزء كلمة وذلك اولى من اهدار
الاعراب وجعله تعديريا او حلييا كما في تأبط شرعلا وليس

لكنه من قوله الاول في معرب في الاصل

المراد من قوله في قوله الاول

المراد من قوله في قوله الاول

المراد من قوله في قوله الاول

المراد من قوله في قوله الاول

ففي النسبة والجمع كلات لا تطلق ولا تنزع وفيما عداها جزا كما تقاها
وهذا ما عرفت والعلم بالحقيقة عند الله وهو راجع لما جرت في
بعض الطرف والجباب ثم نقل لما كان في طرف الكلام من جهة مستقلة
بنفسه لو دل على وجود جنس للدلالة له بسبب ذكر غير فقط والله اعلم
بحيث لم يذكر لم يفهم معناه بخلق لاسماء اللازمة الاضافة
مثله في فان معناه مفهوما بدون المتعلق لكن الغرض من صيغة
التوصيل الى جعل الجنس صفة شئ فلو حصل لا به فذكر المتعلق
في الطرف ليحصل الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسر
دلالة اللفظ بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية ولا
بالملاحظة بل هو ثابت حيث هو حالة بين شيئين واللفظ
حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى اسم مثله معنى من قولك شئت
من البصر ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين الشيئين
والبصر واللفظ معرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ
ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه
معنى للفظ الابتداء ونقول ابتداء سري من البصر وقع في يوم كذا
فلما لم يكن معنى لفظ ملحوظ في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد
لزم ذكر المتعلق بلا حظ معناه قصد او معنى لفظ ضمنا فيحصل الدلالة
ولو جئنا ان بقرينة تبين والالزام لا يوجد لفظ وجوب محذوف
استغناء بما تقدم اي هو حرف لا ما تقدم اذ لا شرط صدر الكلام ولا

ففي النسبة والجمع كلات لا تطلق ولا تنزع وفيما عداها جزا كما تقاها
وهذا ما عرفت والعلم بالحقيقة عند الله وهو راجع لما جرت في
بعض الطرف والجباب ثم نقل لما كان في طرف الكلام من جهة مستقلة
بنفسه لو دل على وجود جنس للدلالة له بسبب ذكر غير فقط والله اعلم
بحيث لم يذكر لم يفهم معناه بخلق لاسماء اللازمة الاضافة
مثله في فان معناه مفهوما بدون المتعلق لكن الغرض من صيغة
التوصيل الى جعل الجنس صفة شئ فلو حصل لا به فذكر المتعلق
في الطرف ليحصل الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسر
دلالة اللفظ بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية ولا
بالملاحظة بل هو ثابت حيث هو حالة بين شيئين واللفظ
حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى اسم مثله معنى من قولك شئت
من البصر ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين الشيئين
والبصر واللفظ معرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ
ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه
معنى للفظ الابتداء ونقول ابتداء سري من البصر وقع في يوم كذا
فلما لم يكن معنى لفظ ملحوظ في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد
لزم ذكر المتعلق بلا حظ معناه قصد او معنى لفظ ضمنا فيحصل الدلالة
ولو جئنا ان بقرينة تبين والالزام لا يوجد لفظ وجوب محذوف
استغناء بما تقدم اي هو حرف لا ما تقدم اذ لا شرط صدر الكلام ولا

افهم

اي وان لم يدل بغيره بان وجد دالة ما بنفسه ولو تضمنية
والا لم يصحركه تفيد اي فهو فعل سمي باسم مدلوله الضماني فاندفع
يتقوى بان يقال ان اراد بالدلالة المطابقة لزم كون الفعل
حرفا لدلالة على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فلما
يسر استقلاله في دلالة عليه من ذكر الفعل كما بينه الشريف
في رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقة على
الحرف مع صدقة على الفعل ولا مجال لارادة الالزامية وان
اراد ان لزم ما نزم في المطابقة هذا ولكن في قرينة الحصر
لو اقرن اي اوضح مفهوما اوضحا اي اقرنا وضع اوزمان
وضع او موضوعا باحد لازمة الماضي والمطلوب الاستقبال
ولما كان فصل الفعل من الاسم بالدلالة على احدى لازمة
بالهيشة وظاهر هذا لا يقيده بل يقتضي اقران لفظه وليس ذلك
لا بد من التباين اي لو دل على اقران معناه الضماني هذا المستثنى
وصحتم الله اولوا اقرن نفسه بملأه احد لازمة او دالة
بان اشتمل على هيئته دالة عليه وهذا وهو ظاهرها واقل تكلفا
واقرب للراد وبقرينة اقرن خراج ما لم يدل على الزمان اصلا
فخرج جعل وصي واما دل على نفسه نحو امس وغدا والآن وزيادة
وضعا ليدخل الاعمال الانشائية المستثناة عن الزمان بحسب
الاستعمال كحسب دلت قبل وبكراهه يقال في دالة على حال

اي وان لم يدل بغيره بان وجد دالة ما بنفسه ولو تضمنية
والا لم يصحركه تفيد اي فهو فعل سمي باسم مدلوله الضماني فاندفع
يتقوى بان يقال ان اراد بالدلالة المطابقة لزم كون الفعل
حرفا لدلالة على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فلما
يسر استقلاله في دلالة عليه من ذكر الفعل كما بينه الشريف
في رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقة على
الحرف مع صدقة على الفعل ولا مجال لارادة الالزامية وان
اراد ان لزم ما نزم في المطابقة هذا ولكن في قرينة الحصر
لو اقرن اي اوضح مفهوما اوضحا اي اقرنا وضع اوزمان
وضع او موضوعا باحد لازمة الماضي والمطلوب الاستقبال
ولما كان فصل الفعل من الاسم بالدلالة على احدى لازمة
بالهيشة وظاهر هذا لا يقيده بل يقتضي اقران لفظه وليس ذلك
لا بد من التباين اي لو دل على اقران معناه الضماني هذا المستثنى
وصحتم الله اولوا اقرن نفسه بملأه احد لازمة او دالة
بان اشتمل على هيئته دالة عليه وهذا وهو ظاهرها واقل تكلفا
واقرب للراد وبقرينة اقرن خراج ما لم يدل على الزمان اصلا
فخرج جعل وصي واما دل على نفسه نحو امس وغدا والآن وزيادة
وضعا ليدخل الاعمال الانشائية المستثناة عن الزمان بحسب
الاستعمال كحسب دلت قبل وبكراهه يقال في دالة على حال

وربما لا يستلزم في زمانه على ما قيل
ولكن لا يبعد من مقتضى ان يكون لفظه
الماضي وفردا لا يقتضي الانشائية
الضمنية اي لا يقتضي الزمان
مبا لغز مع اللفظ والاداء
الافقران بعد الانشائية في ضمن الاستعمال
كلام اللفظ وكذا بقرينة فان الشارح وان جعل
اللفظ لغة بقرينة من الاخبار كلفظ اللفظ
كما لا يبعد في اللفظ لا يستلزم في اللفظ
كما لا يبعد في اللفظ لا يستلزم في اللفظ

ففي النسبة والجمع كلات لا تطلق ولا تنزع وفيما عداها جزا كما تقاها

ففي النسبة والجمع كلات لا تطلق ولا تنزع وفيما عداها جزا كما تقاها

والكثير مما فهم من دليل المصرد كخواص الفعل والاسم فيه فليس تغير
 ترتيب الكافية فقال ما يخص به اي بعض ما يخص بالفعل الكلمة
 مجموع الاشياء الستة بناء على ان حتى البتة القديم مع ما يتعلق به
 على الخبر وانه الاول داخل على الخبر كقولهم السكجيين خل عمل
 وماء على الخبر في كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وانه من الشيء
 والا فلا دليل على بعضية المجموع وخاصة الشيء ما يخص به والا
 في غير اما شاملة بجميع افراده او لا ولهذا لا يكون الاشتمال
 يتتبع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع في نفسه فلذا قدم
 قد حذف الدخول الواقع في الكافية لعدم الاحتياج اليه
 يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والاحتياز مط
 والخاصة المنطقية لا تصدق عليها لا بشرط الحمل فيها قيل
 وجه الاختصاص كونها تحقيق الفعل وتعليقه وتوقعه
 او تقريب الشيء منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه بحث لانه
 ان اريد بالفعل الحدث فعدم التحقيق وان اريد المصطلح
 فساد لا بتقدير مضاق نحو حدث الفعل وذلك يعرف
 الاسم الاختصاص اذ لم يجز به الواضع قيل نعم الدقة الصواب
 فيه وامثاله لا استقرار ليس الا والجواز مرقا واسما قيل
 لاختصاص الجزم به فيه انه لم لا يجوز ان يخص علمه لانفسها
 كما ولا قيل لانها اما لتفي الفعل كالم والم اول عليه كلام الامر

والشيء في قوله لا يوجد
 الا بالضرورة وهو شيء

ولاء الحق ولتعلق الشيء بالفعل كما دلت الشرط وكله لا يتصور
 الا في الفعل وما فيه الصواب من السبق وسبق قبل الدلالة
 على الاستقبال الذي لا يوجد الا في الفعل فيه ان ان اريد لا يمكن
 وجوده فم وان سدا لا يفهم قيد المطلوب بل عدم الدلالة
 بعد الامكان اذ عني لا تقي الى قولك ضرب في زيد اغدا مراد
 والمرجع البارز المتصل حترز بالمرجع عن المصوب فانه
 يعم الثلاثة ضرب به والضارب على راي وانه وعن الجهور
 فانه لا يوجد في الفعل وبالبارز عن المستكبر فانه يعم
 الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب وبالمقتل عن
 المنفصل فانه ايضا يعمها وجه الاختصاص قصد الاحتياز
 فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة في الاصل نحو ضربت
 وضربت وهي اغمازادها لتلك يتوهم تعلق الاسم بالساكنة
 موضوعا لتأنيث ما استند اليه فصيلة ففصلها استند راجع
 الى الفعل او نائب الفاعل اي وقع الاستناد اليه فلا ضمير
 في اسند ولم يقل لتأنيث الفاعل مع كونه اخيرا ليشمل تأنيث
 كمن لوقا المسند اليه كان اظهر واخصر يعني انها حرف
 دال على التأنيث لا مستداليا والا لازم بقعد الفاعل في نحو
 ضربت هذا والتا ويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا
 تمييز الاسم والفعل في ذات التأنيث بالتحريك والتسكين

والفعل انقل وكثرة استعماله احدى بالسكون واللام وان لم يقدّر
وضعا باحد الازمنة بعد ان وجد الدلالة ما بنفسه فاسم
اي فهو اسم من السمو وهو العلوية لا يستغله على اخويه في كونه
مسند اليه فيصدق على نحو جبل وزمان وامس ورويد
وماض ومستقبل وماخص به اي الاسم تذكر ما قلنا في الفعل
اللام اي لام التعريف لبتاد والذهن اليها الغلبة وشهرتها
وما عداها كلام الابتداء وجواب قولنا يختص بالاسم وفي
عبارة المعنى اختيارا لمذهب يسيو به من كونه حرفا التعريف
هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف التنكير هو النون الساكنة
وزيدت الحرف للابتداء دون مذهب الخليل من كونها كحل والميز
من كون الحرف فقط زيدت اللام لدفع ليس الاستفهام قيل
الاختصاص كون الفعل خيرا وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصلا
يفيد الاولوية لا الامتناع لنحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير
والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علويةها فلما لم يكن في الفعل
علامة التنكير يدخل عليه اللام فيه ان اللزوم مع كيف ونحو
ويا رجلا لا يدخله اللام ونحو فصل لا يدخله التنوين فان قيل
متعقبة منع الصرف قلنا قلنا ذلك في الفعل مانع سببته وقيل انها
لتعريف المعنى المطابق للمستقبل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد
بان قد يكون ليعين المدلول الاتزان في نحو عندي لاسد الواسطي
اللام

وقد يكون

وقد يكون للتعني كما في الصفات فانها تدل على الحديث والنسبة
والذات ولا حظ للاولين من التعريف وهذا مردود بان دلالة
الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له
صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازي مطابقة وان كان فيه شبهة
وقوله ولا حظ له ان اراد من حيث هو قيد الذات فعدم الخط
ثم فان التعريف في الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوبة
الحسن نعم مردود عليه مثل ما مر ان اشتراط المطابقة انما عرف من
الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه والحق قيل لانه انش
الحرف وهو الاختصاص معنى الفعل او شبهه الى الاسم والمؤول به
فلا يدخل الا اياها والمضارع واللفظية فرع المعنوية وهي تنقيد
الحرف المذكور وقيل لما ارادوا نقض اعراب الفعل خطأ للفرع
عن رتبة الاصل اختاروا الحركة التي لا يعاها والتنوين لانه
اما التمكن مدخول اي تقرر واصالته في الاعراب الذي لا يوجد
في الحرف والفعل متطفل فيه او لتكثير وجهه الوجه الاخير
من لام التعريف وفيه ما فيه قيل هو مختص بالاصوات واسماء
الافعال والعرض عن المضاد اليه وسجي اختصاصه للاضافة
او لمقابلة نون الجمع على ما من جعل نحو فوات غير منفرد
والترجس في بصرفها لعدم تحض الياء للتأنيث ومنعها التقدير
اخرى فصار كالنعامه فلا يكون الا في الجمع المؤنث السالم

وهو لا يدخل

الاسم الذي هو المقدر
في قوله لا يدخله اللام

سوى لترتم يقال ترتم بكذا أى دفع صوته به مطرباً مفعيلاً وهذا
التقوين يستعمل فى القفا فى للتقرب والمشتور به ما يلحق القافية
المطلقة أى المحركة التى تولدت من حركتها إحدى حروف المدد
عنها لا حرف العلة مدة فى المطلق فاذا ابدلت عنها التقوين يحصل
الترتم لان التقوين غنة فى الحسوم وقيل سمي به لان حرف
الاطلاق يصلح للترتم بما فيه من المد فيبدل منها التقوين
اشعاراً بترك الترتم لخلو الترتيم من المد وما ما يلحق القافية
المقيدة أى الساكنة فيسمى الغالى خروج الشعر بـ اسطمة عن
فكاً للصدا كلها لا تهايدخله الفعل ايضا قال اقلى اللوم
عاذل والعتاب وقولى انا اصب لقدامين وقال قاتم
الاعاقى حاوى المخترقين رفع ما قبلها تشبيها بالخفيفة
ويكسر للسالكين وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق
والجواب انه فى غاية الندرة فلا يراى عند الاطلاق والاسناد
اليه الطان الضمير راجع الى الاسم فيه وعيدان الاختصاص
ح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفة بعد معرفة
الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطرب الشراح
فى التفسير قال الفاضل الجامى والمراد به كون الشيء مسند اليه
قيل فى حاشيته انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء باجاء
ضمير الى ما هو كمال ظهوره كالمذكور ولم يفسر بالاسناد

اقوال
من الافعال
وهو عند
الاشعار

ج

هذا هو المراد بالاسناد اليه

الاسم

الى الاسم اقول بين كون الشيء مسند اليه والاسناد الى الشيء
تباين وان كان زماً وجوا ومعنى الثاني كونه مسنداً الى الفعل
والاسم الذى عنده ان مراد الجامى ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار
جنسه الاسم المتخلص عن الاشكالين وقال الهندي والاسناد اليه
اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
دونه الصنفية المستفاد من اليه المحركة به عقلا فيفيد الخبر
فاعرف انتهى يريد ان الاسناد مطلقاً نوع والاسناد الى الاسم
صنف منه ومعلوم الاختصاص هو الثاني لا الاول ورد
بان الاول ليس يختص وقيل الضمير راجع الى الاسم لكون اسناد
يعنى مسند فعناه وما يخص بالاسم المسند اليه هذا القسم
لا يوجد الا فى الاسم والخاصة تطابق على المحول وغيره كما يقال
الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان
فيه ان المسند الى المسند اليه ليس بفعل بل فعل فى صورة المصدر
يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل الذى فى صورته بل لا معنى له ولا وجه
لان يقال ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول التى قد يكون فى
صورة المصدر فالوجه هو الاول وجوه الاختصاص قيل
لان الفعل وضع لان يسند الى شئ فلو اسند اليه لزم ان يكون
مسنداً ومسند اليه فى حاله واحدة ورد يمنع فساد مسند
بمثل العجني ضرب زيد عمره والجواب ان المراد بالاسناد

بمعنى الفعل والاسم

النسبة التامة وقد بين هذا الرد في مواضع من كتبه بان
النسبة التامة منفردة عن غيرها بنفسها مع طر في الارتفاع
بشيء أصلا وللجمل الواقعة خبرا وحالا أو صفة لا تشمل عليها
وان نسبة المصدر والصفة ليست تامة فظهر استحالة
وقيل ان الفعل وضع لان يكون أبدا مسندا فقط فلو جعل
مسندا اليه يلزم خلوق وضعه فان اراد بفعله انه لم يضع
لان يستداليه فلا يفيد وان اراد انه وضع لان لا يستداليه
فهمهم ولو سلم فانه يعرف من الاختصاص وكان اخذ من كلامه شريف
حيث قال بعد الرد السابق والاولى ان يقال ان الفعل وضع
لان يستدبه معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه ولا
يخرج عن وضعه قولا فقط ظنا منه انه يرد عليه الرد السابق
اعني منع الاستحالة لولم يزد ونقص معنى مصدره وهو خطا
ومحصوله ان الفعل موضع للاسناد مفهوم مصدره الى شئ
والمستداليه لا يكون الا اذا فلو كان مسندا اليه يلزم الرفع
عن الوضع اذا للفظ الواحد لا يراونه الذات والمفهوم
معا في حالة واحدة والاصنافه اي كون الشئ مضافا اذا للقطعة
فرع المعنوية المفيدة للتعريف او التحديد المستدعيات
استقلوا في الملاحة واما اختصاص كون الشئ مضافا اليه
فقد علم من اختصاص الجر ونحوه ينفع الصادقين الصغيب

ان المضاف

ان المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه وايضا
في انما من المعلوم فصفة المضيف والمجهول فصفة المضاف
فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه لا بالصلة وحذفها ليس
بقياس ولذا ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل
المعنى ثم ان المصنف قدم في دليل الحصر والاجمال الحرف
ثم الفعل طلبا للايجاز وتبريرا لاجل انتقال من الادنى الى الأعلى
فالاسم اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من
مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من
مجرده والحرف ادنى منهما لانه لا يكون مسندا ولا مسندا اليه في
في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقدما للاشرف فالاشرف
ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة شرع فيما تتركب منها فقال الكلام
لانه كلام الكلمة ما شئ او الشئ الذي وجد له الاسناد وهو
ضم كلمة حقيقة او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث
يقيد السامع فائدة تامة وهي التي يصح السكوت عليها
بان لا يبقى للخطا انتظار الى المسند والمستداليه وبخروج
غير المسند فاخرجه بقوله من اسميه حال من الضمير المجرور
فعل معه اسم مع الاسم وانما الحصر فيها لان الاسناد يقضي
المسند والمستداليه والحرف لا يكون واحدا منها والفعل لا يكون
مسندا اليه والاسم الواحد في حالة واحدة لا يكون الا احدهما

والتركيب الثنائي ستة ولا يوجدان معا الا في هذين القسمين
فهذه الجائز غاصصة كما في الكلمة لا بد من بيانها وتميز الحق منها
ليصير لطاب على صراط مستقيم ويرجع اليه من هو في ضلال قديم
ولا حوله ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في الفرق بين الجملة
والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس المترادف
لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجريد بل فيما انه هل يفهم من استعمال
المتقدمين في كتبهم وتعرفاتهم الفرق او لا بعد عدم تخصيصهم
على شيء فالحق انه وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم المترادف يجب
صرحنا عن الظاهر اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع
خيرا او حالا او صفة او شرطا او جزءا مما ليس فيه نسبة
تامة في الحال وان كان في الاصل وان ذهب في الحال ما ذكرتم من
فيه اصلا كالمصادر والصفات مع مفعولاتها فلا يسمى جملة ايضا
واشترط طول الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان
لا يكون له اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير
كما سبق ولهذا تراه يقولون الجملة التي لها من الاعراب كذا ولا
يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والثاني في قسام الجملة
بعضهم جعلوها اربعة اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وبعضهم
ادرجها الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجها الظرفية ايضا
فيها وخبرهم او سطرهم اذ لو استحق مجرد اعراف الشرط الخروج

والله اعلم بالصواب

والانفراد

والله اعلم بالصواب

كذا قيل ولكن الظاهر مرادهم في الجملة اعني في بعض الاوقات
وبعض الاشخاص ولذا مثلهما لعدم الافاضة بالاوليا والخصو
نحو التارخانة وبعضهم زادوا مقصودا اخترازا عن مخوض
الناس ولا ضرورة لا خراجة قال ابو جيان لا يشترط في قسدهم
بأن يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع في الشا غير
وبعضهم زادوا الدائرة لاخترازا عن الجمل الذي في حكم المفرد كالمواقفة
خبرا فانها لا يقصد لئلا يقال بل غيرها فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم
وقد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والابتداء
ما في الحال ويجعل التفرقة على المتبادر فدعاجته الخلد والاشياء
في تقسيم الاسناد وهو انما النشأ في الجارية والاشياء في كل واحد
لنسبته الذهنية خارج تطابقها ولا نظا بقدر يكون نفس محثا
لنسبته وهذا معنى ما يقال في الاشياء اشياء ما ليس كالاشياء
فان معناها اعني طلب الفعل والترك من الغا على حصوله لنفس
الصيغة بخلافه لغيره فانه لا يكون له نسبة خارج تطابقه فيكون
صدقا ولا نظا بقدر يكون كذا فلا يتصور ان في الاشياء والاشياء
للمركبة ثلثون لانه انما انه يفيد ثبوت شيء للشيء بخلافه او كونه
عند سلب زيد قائم متى سئل ان يكون له وسلب عنه نحو ان خرجت
فان قلت طلق وليس هناك فقدت بطاقتي في بيتي القاصينا وثبوت
الغضا لما وسلب عنه نحو انما انه يكون له العبد زوجا او فركا

وليس لنا ان يكون العدد زوجا او زوج فيسمى انقصا لينا و
ليس في طرفي الاخير اسناد وحكم بل في المجموع في الثاني يحكم
بانقضا للجزء الثاني الاول ^و ولد اوسلبه وفي الثالث
ما ينقصا احدهما عن الاخر من انقضاء اوسلبه والجزء الاول
منها بجميع اجزاء مستدلية فيسمى مقدما وطرفا الثاني كذلك
الحجج اجزاء مستدلية في تاملها فصدق وجنبة ان ما هو
يتحقق الزيادة والمناقصات وكيفية ما يودم التحقيق وساليتها
على العكس ولا اعتبار للصدق في الطرفين وكيفية ما لو اعتبر
فيها الحكم للحجج مثل قوله قل ان كاد للرحمن ولد فانا اول
العابدين كلام صادق مع ان الطرفين لو اعتبر فيهما الكثرة
الحكي كانا ذيين فاذا عرفت هذا عرفت ان الكلام قد
يتركب من اكثر من كلمتين وان الطرف قد يكون جزءا من
مشا والايته السابقة تشتمل على اكثر من عشر كلمات بعضها
حروف وكلمات حتى لو حذف بعض المربوعيات لكانت المق

من زروم

والا فلهذا استحقى باعتراض التردد مثل اما ان يكون
العدد زوجا او فردا والجنبة والطائفة ونحوها فيكون الاقسام
جدا وانما الظرفية وان قدرت بفعل كمن جعل الظرف مقاما ونقل
الصغير منه اليه وجعل العمل للظرف وكذا الشرط البصريون
فيه للاعتماد والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا مفعولا ولا مقدا
فلما امتازت بهذه الاشياء استحققت ان يجعل قسمها برأسه
والثالث في زيادة القيود في هذا الكلام بعضهم زادوا
مقيدا الى السماع علم ما لم يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا غير
كلام استدوا عليه بقول سيبويه الكلام تطلق على الجملة
ومراد سيبويه بها والله اعلم استدلوا على النسبة التامة
التي يقع السكون عليها كما بينا والبرهان ان يخرج جميع اعضاها
بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله وفساده لا يخفى كذا
الاسناد والحق وما ذكره المصنف ما يمكن ان يتركب منه عالم
الاسناد ولا يفهم هذان عبارته بل تقتضي ان يوجد دائما
في القسمين المذكورين لكون من اسمين حالهما بينا
بخلق عبارة كافية فانها عبارة عن هذا الانقضاء فالوجه
ان يقولوا الكلام مالم الاسناد واقلا اسمان او فعل واحد والخامس
ان ما عدا المسند والسند اليه من جهة الاعراب من الفضل
كذلك هل يدخل في حقيقة الكلام ام لا والظاهر من كلامهم

في الحقيقة ما يضاف الى الاسناد
في حقيقة الكلام

والتي هي حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما
 على الاخرى بيقضي الحرف ونظام عبارة الكافية يشتر الدخول في
 فيه التفصيل فان كان غير كالاستثناء يكون وكنا من الكلام تنق
 الاسناد والحكم على ذكره والافعال لو تحقق الاسناد قبل المغير
 لزم التناقض في الاستثناء المتصل ووقع الطلاق على جميع النساء
 والعق على جميع العبد في قول جميع نسائي طائفي الا زينة جميع
 عبيد معق الاريا والذوق باطل والمملوك مثل فاعلم ذلك
 ينفعك مواضع شتى ومن هذين الحسين عرفت مجرد زيادة
 حقيقة او حكما في حد الاسناد لا يكفي للجمع لان طرفي المتصلة
 والمنفصلة لا يمكن التعبير عنها بالمفرد كما بين في المطلق ولا يكون
 في حكم الكلمة وكذا نحن ما جازنا القوم الذين ابدل فائدة جمل
 نحو حسق مهل ودين مقلوب زيد فقط ولما وقع من الكلمة
 والكلام واقسامها شرع في بيان الاسم وقسمه ولا يقال هو
 اي الاسم معرب لاختلاف اخر راجع الى الاسم للمعرب وهو
 من اعربته اي وضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني
 لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل الوصف والمراد
 باخر الاسم ههنا هو الطرف الملقبوا اخر عند الاضافة
 ولو فرضنا فيمثل الحقيقة كمال زيد والمجازي كناية قائمة
 وثا بصري واد مسكون على الاحتاد بخلاف التووين ونون التثنية

ينبغي ان لا يشترط ان يكون
 في الجمع

والجمع بالعامل فيخرج منه هذا ظاهر في الاعراب بالحركة
 لا انتقال الاسم من السكون اليها واماني الاعراب بالحروف
 فيشكل لوجودها قبل العامل مثلا نحن مسلمون ومسلمين صيغ
 موضوعية قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجمع السالبة
 المذكورة اما نقول مسلمون مؤمنون مسلمون او نقول مسلمين
 مؤمنين مصليين وكذا التثنية ولحقاها والاسماء الستة
 المضافة فمسلمون ومسلمين مترادفان في اصل الوضع الا ان الواقع
 شرط استعمال الاول عند ورود الرفع والثاني عند
 عند الناصب وكذلك التثنية والجمع فمن هذا ظهر ما في قول من
 قال في تفسير اختلاف الاخر ذاتا او صفة ومن قال ان هذان
 وهذين والذاتان والذاتين صيغ موضوعية ليس احتلا فيها
 من العامل بل من الوضع فيكون مبنية بخلاف التثنية والجمع فيكونان
 معربين والذي عندي في اصل الاشكال ان حروف الاعراب
 قبل العامل ما غير الة على شيء او الة على مجرد معنى الجمع و
 التثنية وبعد العامل كلها مال على المعاني الموجبة للاعراب
 فيتعذر الدلالة في بعضها فيجذب في الطرف الاخر بسبب العامل
 هي الدلالة كما يحدث بسبب الاعراب بالحركة صفة هي الحركة
 الدلالة على الكمال المتضمنة فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا
 وصفة معا او صفة فقط فحرف الاعراب قبل العامل ليس بالاعراب

والا فاعلم ان لا يكون
 في الجمع

وان كانت موجودة ذاتا فانا لا نعرب من حيث هو اعراب لا يكون
 الابدع العامل وان نحو هذان وهذين معربان وان كان معرزا
 وجعاهما مبنيين لان التثنية لما كان لفظا قياسيا مقرا عاما
 ارادوا ان يجعلوا كلمة على وثقة واحدة من الاعراب ويدل على
 هذا اعراب الجزء الاول من النسخ عشر مع بناء من غيرهما وما هو
 وايضا لا اختلاف ليس في الاخر بل في المادة والصيغة ولا مجال
 لجعلهما اعرابا وان دل على المعاني الموجبة لان الاعراب وصف
 في الاخر فاما اطلاق وهو هو بسبب بناء المضمرات عند معنى
 انهم استغنوا بدلالة نفس اللفظ عنه ودلالة الاعراب فظهر ان
 المواد باختلاف الاخر اختلاف صفة فقط لكن تلك الصفة قد يكون
 حركة وقد يكون دلالة والله اعلم بالصواب ولو كان ذلك
 الاختلاف تقدير مقدرا والاختلاف المقدرا ما بعده في المثال
 ووجوده في الاصل وهو في الاعراب التقديرى او بوجوه
 في المثال لكن في الاخر فيقدر فيه كالاعلام المضافة فان الاختلاف
 فيها موجود في الوسط وهو اخر المضاف فيقدر في اخر المضاف اليه
 اذ قد عرفت انها كلمة واحدة على المختار وعلى الاعراب اخر كلمة
 لكن هذا دلالة على المستحق والاعراب على صفة المتأخر عنه ولا يلزم
 نحو جاء في الضاد زيدا اورجالا لا زيد لان التقدير فيها
 في نفس الكلمة لا في الاخر فبذلك افرق التقديرى والمجلى فاقولت

فيلزم

فيلزم كون اعربا لفظيا وقد حكموا بان اعرب جميع المبنيات
 على قلت اللفظى ما وقع في لفظ ماله الاعراب وفيها ليس كذلك
 وان اردت به ما وقع في لفظ ما يجتمع المحلى ولاى وان لم يختلف
 اخره بالعامل شئنى اى فهو مبني وان اعدى الاعراب الدال عليه
 معرب لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان المختار ان الاعراب
 نفس الحروف والحروف لا الاختلاف لانه علامة من حقيقة الظهور
 والادراك بالحس وضع ونصب وحي ولم يذكر الحزم لانه من
 اعراب الفعل والصدور في الاسم سمي بالرفع لانه الاصل فيه
 الضمة والواو وعندهما يفتحان للشفقة ورفعا وان كان
 في النصب الضمة والالف وعندهما يفتح الضمة فكذلك الغنم شئ
 ساقط نصبت له الفتح اياه والاصل في الجر الكسر والياء
 وعندهما يجر ذلك الاسفل فظهر من هذا وجه شئنية القاب البناء
 ايضا اعني الضمة والفتح والكسر مجزئة ومع التام تخصيص المجزئة
 وهم واما وجه الاختصاص فتقدم القاب البناء لانها من حيث
 الذات ولذا نطق على كل حركة غير الاعرابية بلو قرينة عليها
 مع القرينة والقاب الاعراب من حيث الوصف على الدلالة
 ولذا لا يطلق على غير الاعرابية وضمة الشفقتين وفتح الغنم وكسر الزل
 مقدم على غيرها ونصبه وجره هذه التفرقة عند البصرية والكوفة
 تستعملوا احدها مقام الاخرى بلو تنبيه مراد المص اخصصار الكتابة
 فرق

القاب الاعرابية
 القاب الاعرابية

فكذلك كسر
 القاب الاعرابية
 القاب الاعرابية

قوله الدال على الاعراب
 وهو انه لم يرد فيه

بقدر ما يمكن مع اشتداد ما فيها من زيادة ليسهل حفظه ويكثر نفعه
 فما نقص ان ظهر الاكتفاء عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله وهو
 لودل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية بلا اخلاط للمقابلة
 الى التبيين عليه وان لم يظهر فلا بد من التبيين وكذا ما زاد
 ان ظهر نفعه والا فالتبيين وههنا قد زاد فالتبيين دليل
 وتعريف المبني ونقص تعريف العرب والاعراب مع بيان مدلول
 انواعه والعامل فقط اختلاف واحد العامل وجه نقص
 ان المقصود الاصطلاح من تعريفه ان يعرف فردا فيعرف عليه الكمال
 وهذا لا يحصل لا بمعرفة المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب
 فذلك يقتضي تقديم المبني كما فعله صاحب التبيين واما تعريف
 ابن الحاجب فلا يفيد هذا الغرض مع اختلافه في نفسه لانه
 اطلق المركب والمراد جزء المركب او المركب مع الغرض كقوله
 معه عاملة واراد بالمشابهة الحقيقة المناهضة التي توجب البناء
 وهي محمولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد
 بمعنى الاصل الطرف والآخر وكل ذلك لا قرينة عليه فالتعريف
 في غاية الاختلاف فيجب تركه والاكتفاء بما يفهم من دليل المحرك
 على ان يسمي من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني وهو الامة تمام المعرفة
 على بحث المبنيات وجه الثاني حصولها من مجموع قوله ونوعه
 الخ وقوله فالمعرفة الخ وقوله المرفوعة الخ فاعلى الخ وجه الثالث

العامل

العامل لا يحصل لا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها
 وتعريف ابن الحاجب موقوف على المقوم والمقضي والاول انما يعرف
 بمعرفة جميع اقسام الفعل الاسم والخريف العامل في الثاني اقسام
 المرفوع والمنسوب والمجوز فان قلت المرفوع غير النقط فالموقوف
 هو الثاني دون الاول والمرفوع بالعكس كما ان تعريف الانسان
 بالحيوان الناطق لا يتوقف على معرفة جميع اقسام الحيوان
 بل يحصل بمعرفة ما قلنا نعم فيما يمكن معرفة الافراد حين العرض
 كالمثال المذكور واما اذا لم يمكن كما في ما نحن فيه فلا يتقدم
 الاخرين ان اختلاف الاخر بعمام خاصة شاملة وباختلاف
 العوامل مفارقة لعدم وجوده في مجموع النساء اوله مع
 اخصر ولما بين انواع الاعراب اراد ان يبين انواع المعرب
 بالنسبة اليه ليعلم اضافه لانواعه ونشر على ترتيب الف واول
 الاصناف لاول الانواع فقط والثاني للثاني ان وجد الثالث
 للثالث وان لم يوجد الثالث للثالث فالثاني للثاني والثالث
 وبهذا استغنى عن رفعها ونسبها وجراها المعرب اما بالحركة او
 اللين وكل ما بقاها وانما هو وبعض منها فالاقسام اربعة
 واثار اى الاول بقوله فالمرفوع لما كان هذا اقصاه لما سبق
 عطفه بالفا لكونه مرتبة هذا الكلام ويسمى هذا ترتيبا كونا
 فحوله فاما الذين اسروا فيعلمون الامة وقوله تعالى فقال

له الا فرادى

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

المتك

ان انبى من اهل الالة والمراد بالمفرد ههنا ما ليس بمنفرد والجمع
 بقرينة ذكرها بعده والجمع المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الاعمال
 وهو ما تغير بناءه من المفردان قال في ايضاح الفصل فسرنا
 المصنف بانه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبيهه
 بالفعل وهذا لا يصفى على العرب بالحروف فلا يرد الالفاظ
 الستة والالجواب بانها مخففة بها وفي حكم الاطلاق يدخل في المفرد
 قياسا لانه الاطلاق انما يكون فيما كان في حكم المطلق به من كل
 وجه كذا واثنين وكثيرين والواحد ولو اريد بالمفرد ما يسوق
 زيادته وما ليس في حكمها ولو بوجه فهذا مع كونه خارجا عن المعاني
 الاربعة لتمام المضاف والمركب والجملة والمشتق والجمع على غير
 القرينة غير معقول اذ فيه اجمال غير عايشا بركه في الحقيقة في بعض
 الاحكام مثل كون الاعراب تاما وادخاله فيما يخالفه فيها بغير
 المشاركة في كون الاعراب بالحروف مع مخالفة في خصوصية
 وكذا الجواب بان القضية مهككة اوان الاستثنائين يوجب اشتغال
 الافراد لاشتمال الاحوال فاسداد الغرض ضبط اعراب اقراء
 اعراب واصناف الاعراب وهذا لا يحصل الا بالاستغراق لافراد
 والاحوال والابقى مهابلات لا يعرف كيفية اعرابها على ان
 اشتمال الافراد لا يبيح ايضا في ذواتهم ان الاصل في الاعراب
 الحركة لخفتها وعدم الشبهة لتدخيل الغرض فان الواحد اذا جعل

علامة لشبهته على سبيل البدل او جمل اللبس فيحتاج الى علامة
 اخرى فاما كان على هذين الاصلين اعني المفرد والمكسر المنفرد
 لا يحتاج الى علامة وشا وما خرج منها او من احدهما فيحتاج اليها
 بالصفة اي ملابس بالصفة مرفوعا والفتحة منصوبا والمكسرة
 مجرورا نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومرت
 بزيد ورجال والقسم لثاني اعني ما يكون ببعض الحركات فان
 الاول ما يكون المتروك فيه الفتحة واسما رايه بقوله والجمع المؤنث
 السلام فالحق في الكسر وهو ما زيد في اخر الف وثا الجمع مؤنثا
 واجرة او مذكر نحو قوله تعالى الحج أشهر معلومات والشبهة
 بالمؤنث باعتبار الاصل والفتحة منصوبا بالصفة مرفوعا
 والمكسر منصوبا ومجرورا نحو جاءني مسلمانا والحل نصبه على الجر
 ليكون على وتيرة الاصل اعني المذكر السلام على ما سيحكي والنوع
 الثاني ما يكون المتروك فيه الكسرة اسما بقوله وغير المصنف
 سيحكي ملابس بالصفة مرفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا وحل
 جمع على نفسه لانه لما شبه الفعل على ما يحكي منه مالم يكن في
 الفعل اعني التنوين والكسرة لغير بناء سبب نصب دون الرفع
 تكونها علامة الفضلة والرفع علامة العزة والقسم لثالث
 ما يكون تمام حروف اللين واسما رايه بقوله والاسماء الستة الالة
 لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احراز عن المصنف فانها بالحركة

عاشد الجمع المكسر واحدة

على ما في كتابه من ان
 من ان كان في كتابه من ان
 من ان كان في كتابه من ان
 من ان كان في كتابه من ان

اقل هو حاكمة في المفرد المسطر فلا حاجة الى الاحتراز
 كما لا حاجة الى الاحتراز عن نحو بالا لدخول في الكسر ولا عن نحو
 ابوين وابين لدخولها في المثني والجمع ويمكن ان يقال
 دخول هذه الاشياء بخلاف المصغرة فان المستدق يتوهم اشتراكها
 مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مضافه
 الى لان المفردة داخله ايضا في المفرد المسطر مضافه خبرنا
 او صفة الى غير اليا النكلم بقرينة الاضافة ملكية بالواو
 مرفوعة والالف منصوبة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها
 بالهرف لانها اسماء او اجزاء ثابتة في حال الاضافة سماعا بخلاف
 نحو دم مخدوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصفاء فاشبهت
 الزائدة فامكن جعلها علامة كما في الشيئة والجمع والسكن
 اخف من المتحرك فان قلب الحاله ههنا بسبب المحارص فصا والحرف
 اصلا لحقيقته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة
 حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين اخر محلا للاعراب
 بخذف اللام نسيا نحو العصفاء لان اللام لم يخف نسيا اصلا
 فلم يشبه الزائدة فكان حرفا محض من الكلمة والاعراب
 وصف فتناوبا ولما لم يزل التحريك في التصغير بسبب كون
 ياء عاد الى اصل الحركة والاي وان لم يكن مكبرة مضافة الى
 غير الياء بان كانت مصغرة نحو اخيك او مفردة نحو اخ

او مضافة

او مضافة الى الياء نحو اخي فلا يستلزم بالحرمان لفظا في الاولين وتقبلا
 في الثانيين لان في الآخر وهو الكسر لاصل الياء وهذا من جهة البعض
 وعند البعض الى الياء مبنى وهذا يستغن عنه لظهور دخول هذه الاشياء
 بعد الاحتراز في المفرد المسطر ثم ذكر كيفية اضافتها ههنا استطرادا
لأن بخلاف وفي الكافية ذكرت في آخر المحرور انفا للمص ومعه
 اي مع ياء النكلم بكونه الاسماء الستة الى واخي ومحمي لم يقرب
 زوج المرأة فلا يضاف لالياء وهنهي الهمشي الذي يستلزم
 ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال البغيضة وهذه الاربعة
 منقوصات واوينة لا يراد لها عند الياء وفي صلة قوله بدليل
 اقوله حذف الياء نسيا ثم قبلت الواو وما وجوبها في حال الافراد
 وقيل لو مع الياء والاكثر بقائها وادغامها في الياء ولذا قال وفي
 بادغام اكثر استعلاء منه اي من في وفتح فالهم مفرد او مضافا
 احتراز عن في فاه الكسر فيه متعين اكثر منه الى النقص والكسر
 المحذوف من الغنم وذو ليفن مفرد بالواو ومن حذف اللام
 يضاف الى الجنس مضافة لازمة لانه وضع وصلة الى الاوصاف
 باسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشبهة فقال وجب الحذف الثالث
 بدل الحروف الثالث للاعراب لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا
 زيادة همزة لان الاصل في العطف اليباس وتعلم حال الاثبات
 لظهور خبرين في المفرد المسطر في اي في الاسماء الستة الكبيرة الحفا

الحيز بما لدخول المقابلة الشك في قوله والا فبالحركات سوى
 كمن لا قسمة لكيمشتا لان يجل امتناع الحذفين وبقا المعز
 على حذف واحد فتقول هذا أبك وأخت وحمك وهناك
 وفهم الحيزا القصر يجعلها مقصورة كقصا نحو هذا اياه
 وباك وabay واخا واخاك واخاى وضا وضاك وضاى وقماى
 الح والشدديد اي تشديد الاخر نحو هذا اب وابك وابي
 وفتك وجاء اخو كلو نحو هذا اخو واخوك واخوي
 الح وجاء حم كلو وحشي بالفتح مكان الواو مطلقا قيد القصر
 والتاليك يعني مفردة او مضافة الى الياء او غيرها وكل هذه اللفظ
 مذكورة في الرضى وغيره مع زيادة الاستد يسم فلما جده
 والقسم الرابع اعني ما يكون ببعض حروف اللين نزعان ما يكون
 المتروك فيه الواو واسما اليه بقوله والمنشئ ويسمى حده
 واثنا وكذا اثنتان وثنان وكلا مع اتصال الصحيح
 ملايسة بالالف مرفوعة والياء منصوبة ومجروزة وكل من
 اى مع غير الضمير ولوقال مع الظل كان اظهر كما اعصى للحركات
 التقديرية والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه لالان واسما اليه
 بقوله والجمع المذكور السلام وهو ما لا يتغير بناء واحده لال
 الجمعية والتعريف في سبعين واثنين وثلاثين من
 الشواز بعد تحقق الجمعية والجمع ذى من غير لفظه وباب

عشرين

نحو هذا في راجع من الالف

نحو هذا في راجع من الالف

عشرين يعني نوع عشرين فما استعمل على ملحق الجمع من العدد
 ثمانية الفاظ ملايسة بالواو مرفوعة والياء منصوبة ومجروزة
 ووجه عددها عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في ايام
 الستة واما عن الثاني فالاصح ان يسمى بالالف في الاحوال الثلاثة
 فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العودة احدى بالامتنان
 الذاتي والتمشية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف وكونه
 ضميرا للتمشية في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه اختا للضمية
 اولى لرفع الجمع من ايام فلزم اشتراك الاربعة في ثلثا ففتحوا ثلثا
 فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على مفعلة التتمية
 والجمع لم يتحضر للاعراب تحض الحركة فلزم الحذف ايضا لم يمكن
 الحاق التنوين الدال على التكرار حذرا عن الساكنين فرادى
 نونا على ضاعتها فبالنظر الى الاول لم يسقط مع الدام والقف
 والى الثاني اسقطت بالاضافة علامتيه وكسروا في التتمية
 وفتحوها في الجمع تقادلا ورفعا بينهما اذ قد يزول العلامة الاولى
 بالعلو نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخترية طاهن
 لانها كما ملئت لفظا ومعنى واما كلو فمفردة اللفظ وشئ المعنى
 فزاعوا في الاضافة الى المظهر للحذف بالاصل والاخف جاز
 اللفظ والى الضمير الفرع طاب الخ مع ان اللفظ ايضا اصل
 في الاعراب والحاق باب عشرين ايضا طاهر كذا كما جمع لفظا

على الياء المتحركة ما قبلها بخلاف الفتح وفي رفع نحو مسلمي لزوم القلب
والادغام واما المضب والمرفل فليسا مدغم وفي المحكي لزوم
استثقال الاخر بالحكاية فصار كالإثاني وفي رفع المثني لزوم
حذف الالف للساكنين لتقدير حركته وفي الاخرين لزوم
الحذف ايضا لتقدير التحريك في البعض واستثقال التحريك
للزوم الحركيين الثقلين في الاكثر واما الثاني فلفظ
فيما تقدير واستثقل واللفظ فيما عدا وجه الاولين
التداخل لانه ان اراد قبل الاعلوان فاسوي غلام في مستثقل
وان اراد بعد الاعلوان وتقرره فالكل متعذر فانه لو تحرك
الياء في القاض وعاد الواو في مسلمي والياء في قاض مع الحركة
لزال الاعلوان كما اذا عاد الواو مع الحركة في عصا وقرق
بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص ونحو مسلمي استثقال
الموجب لحذف نفس الاعراب او قلبه وفي المقصود لا فرق
الاستثقال وحذف الحركة التي هي الاعراب بل يجب قلب
القاضي فيه يحتاج الى التقدير للتقدير فالموجب التقدير
ليس الا واما قد صرح بان الملقوب ليسك ولا يتكلمين
عركية ويشبهان لا انقلاب ثم تعلب وكون استكين بالعرض
لا يفيده ويمكن ان يقال مراد من الحاجب الحال مع قطع
النظر عن الاصل والاعلوان فتحريك الالف ملفوظة

الرفع المقدر العاصي
او متعذر

او متعذر والمتحرك بحركة اخرى متعذر وتحريك الساكن في قلب
الياء او امكن مستثقل والتحريك لللفظ للماء المقدر في قاض
وان كان متعذرا كما كانت كثيرة العودة كانت في حكم الملقطة
متعذرا فكان كالحركة فاي فرق بين القاض وعلا وقلب
واو القلب الالف واو او يفرق بين العاصي مسلمي قلب السكون
عدم حركته الحرف فلا يمنع قول محله ياهاو الاول ما قبل اسلا بحرف
التقدير والمثل وقلب الياء واو احداث نفس الاعراب وقلب الالف
واو احداث لمحله ثم يحتاج الى احداث حركته فالمراد تقدير الاعراب
بالحركات بلا واسطة شيء وضم ما قبل الواو ليس من شرط
الاعراب بل لما سبها وهذا نفيس دقيق ووجه الثالث ان
اعراب المعرب ينحصر فيهما على زعمهم قد اشار اليه فيما سبق قوله
ولو تقدير اذ لو وجد فيه محلي وهو ادى من التقدير فقال
ولو محله فاذا انحصر التقدير في ثمانية كان ما عداها انقضا
فلا حاجة الى الذكر واما الثالث فالاربعة الاخير والسكينة
والتحريك الضمير بيان ويمكن ان يدفع الاولى بان المحكي داخل
فيما اعتد ولم يحصر في الاثنين والثلاثة الاخر في الاستثقال
ولم يحصر ايضا في الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف
بالسكون نحو احمد ومسلمات وضاربين مطلقا ونحو زيد ونحو
مثال للمثلون مثال للمثلون بنو بنو المعابد

مثال للمثلون بنو بنو المعابد
مثال للمثلون بنو بنو المعابد
مثال للمثلون بنو بنو المعابد

وحرا ولدع كبر انما تراه الى غير وغير نحو ارجع ملك يوم الدين
 ونحو بارئكم بتسكين النحر في قراءه الجهر وايضا وما يتبع حركة
 اخره حركة غير عربية نحو ملائكة السجود بعضهم قراءه على قراءه
 الجعفر والحمد لله بكسر اللام على قراءه او الحسن البصري رحمه الله
 ومنه تابع المبنى على لفظة يازيد الظريف ومنه الجوارى ايضا
 وقد صرح الدمامني في شرح معنى اللبيب بانه ليس بحركة عربية
 ولا بانيانية بل للناسبة والاعراب مقدار انتهى فيكون التسمية
 بالجر للثبوت والاعراب الكافية فشملة اكثرها بلا
 تكلف ومعها كلها ولما ذكر فيما سبق عن المنصرف احتاج الى بيانه
 مع انه الاحكاما آخر لا بد من معرفتها ويعرف المنصرف ^{بمعنى} ~~بمعنى~~
 لان الاعداد يعرف بالملكات ثم لا بد من الكسر والتثنية
 لا تعكس الامر لكنه دورى اذ الغرض من التعريف معرفة المبتدئ
 وتبينه حتى يخرج الاحكام ولا فائدة معتد بها في مجر معرفة
 الاصطلاح بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشرح
 هذا نصه لابن الحاجب في تعريف العرب وقيل لما كان غير النقص
 اقل ضبطه اذ به يضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب ^{او على غير الاعراب} ~~او على غير الاعراب~~
 التقدير واللفظي وقد بان القلة في الافراد والتعريف
 للمعروف والجواب ان القصص الاصطلاح معرفة الافراد اذ الاحكام
 تجرى عليها لا على المعنوي وضبطها بالانواع والاصناف سهل

في الاثر

في الاقل والتعريف وسيله ومقصود بالغرض غير المنصرف سمي
 لانه اقبل على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف
^{بمعنى} ~~بمعنى~~ ولم يرجع عن اقباله بخلاف المنصرف فانه اسم صرف ولذا سمي
 امكن ما شئ او الشئ الذي وجد فيه في ذلك الشئ المجمع ترك
 التعريف مستقلا وعدا لا شيئا ولا مثله استغنى بالتفصيل
 الاتي مع ان ذكر العلة التقرينية في التعريف تحلله وتتم مقام
 مقام العلين لقوة وأمر الحكم اذا التفصيل من تمام تعريفه
 وحكم الشئ فحقه بخلاف عبارة الكافية فلذا قدم فيها الحكم
 على التفصيل لكن اخى بعض الاحكام عنه والمناسب المجمع كما فعله
 المنصف في والمراد بالجمع المعنى المصدرى لا اسم اللفظة ولو كان
 ذلك المجمع موجودا في الاصل لا في الحال كصاحب علم الجنس الصبيغ
 فيقول من جمع خفي عن عظيم البطن مباغته في عظم بطنها
 اذ في التقدير بانه لم يكن جمعا في الحال ولا في الاصل لكن قد مر
 وغرض حفظ القاعدة تم كسر ايل فانه غير منصرف في الاكثر
 مع انه مفرد حقيقة فقد مر ان جمع مراد له حفظا لقاعدتين
 اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منعه بدونه وهذا كقولهم
 العدل في عمر ولم يكتفوا الى العمل على النظر لعدم النظر وحدها
 من زيادته العلل ان اجيب عنه بجعله جمعا حكما وجعل الجمعية
 او جمعا حكما واصليا وتقدر يا وحكما عا لانه ودلزم اتخاذ

في الاقل والتعريف وسيله ومقصود بالغرض غير المنصرف سمي
 لانه اقبل على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف
 ولم يرجع عن اقباله بخلاف المنصرف فانه اسم صرف ولذا سمي

الشرط والمشرط وأن كان مردوداً بأن الشرط ليس الحكمي إذ هو
 مستغن عنه بنفسه مع أنه لا يلزم أن يكون ما هو شرط الشيء شرطاً
 لما هو شرطه كتحريك العضو والهرولة لللفظ دون المستكن وبأن الشرط
 هو الموزون فالشرط الموزون أو الكون عليه وشرطه إلى الجمع في منع الفرز
 نوع وزنه حصاحي ومساويل ووزن نوعها إذا ^{الخصيصة} ~~الخصيصة~~ تخص بها
 وما أخرج وما أنتم كلدة حيث أدرج المثالين في الشرط والمراد
 الوزن ^{بشيء} ~~بشيء~~ البصري لا القريني بل كما يخرج من مساجد ومصايح
 وينبغي أن يقول ولو في الأصل ليدخل بخوداب وجوابي الصحيح
 وجه الاشتراط اختصاصها بالجمع وامتناع الكثير من أمر
 وتكرار الجمعية في البعض يغيرها حال من الوزن لأنه المعنى وينبغي وزن
 حصاحي وصفته إذ لا يقين شخصاً بالمر وجعله ضميراً بعد جمع
 الحكون والمعهود كائن وغير معنى لا كقولهم حيث غير مال والا
 يلزم اشتراط اتصال شيء غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط
 عدم الهاء بطريق الموافقة إذ الاتصال بشيء يعارض شيئاً
 لا يتناهي في الاتصال به والمراد بالهاء الحرف الدال على التانيث
 غير الألف بطريق عموم المجاز والقرينة شهره استعمال الهاء
 بهذا المعنى عندهم أعني العرف الخاص كما أنه القرينة في لا اصنع
 قدي دارقانة العرف العام لا ياقون على المجاز بالاول ولما حقيقة
 مرادها الوقوف لعدم شمولها الحاليين فيخرج نحو نواره ويدخل نحو

فوازنة

فوازنة وملائكة وجه الاشتراط كونه بلحق الهاء في التانيث
 كراهته فيضعف ولما كان مذمب البعض كون ثانياً التانيث
 كلمة برأسها مطلقاً على ما يتناهي بغير الوزن الشرط عند فاجع
 إلى غيرهما ولكن ورد نحو مداني فإنه منفرد مع وجود اشتراط
 فاضرب الشراح في القضي قبل هو مفرد شخص ليس جمع لاني المثال
 ولا في الاصل ولما الجمع مداني وهو لفظ آخر بخلاف فوازنة
 وقبل بافتراج التانيث خي عن الصيغة المعقولة ومبناها على
 جعلي الياء جزاء أو الصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم لتدراك
 بغيرها لأنه كالياء بل في نحو فوازنة ح خاصة عن الوزن
 المعبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد والجنس نحو
 ثمر وثمرتهم ورومي حاصله يرجع إلى عموم المجاز بعلامة
 الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم كون ثانياً فوازنة
 ويا مداني للفرق فيلزم أن يرد بالهاء الذي يحكي في بعض المواضع
 للفرق وهذا لا يفهم من الهاء أصلاً ولا يفي عليه مغيرة وقيل
 أن الكلام فيما تحقق جمعية باقية على حالها ومثل هذا لا يدل
 على النسبة وإذا صار علماً زال جمعية كخصاحي ومداني وانه
 دخول ياء النسبة في لا يعتبر جمعية الاصلية إذ قد صار
 كما لم يرد في حقوق ياء النسبة وحاصله أن صغير شرط للجمع
 الحالي وفيه لا يلزم اهل شرط الجمع الاصل وهو عدم دخول الياء

وقيل المراد بالجمع جميع حروفه وفيه ان الاعتراض بمبدأ في مداني
وهو جمع في الاصل جميع حروفه لان جعل الياء جزء وقد علمت حاله
فظهر لزوم ذكر الياء للحاء وعلى ما اخترنا من كونها في امثالها
جزء وباء النسبة كلمة برأسها مطلقا يخرج الياء في الابدان الثا
واما اذا تخلص عن الياء معنى النسبة نحو كرى ونجى فلا نزاع
في جزئيتها فلذا منع جمعها الوجود الوزن وقيل صرفه اي سرويل
ارجاعا للمقرب وقيل وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصاص الوزن
والتخلص ما يجعله عجميا او جعل النادر كالمعوم ومثل جوار
كل حال سوى نفسه كقاضا اختلافوا في مثل جوار في الرفع والجر
قيل منصرف لان الاعلال اخوجه عن الوزن فصا ركسان
وقيل لان الياء مقدرة للاعراب ومنع الصرف مثل في كونها عجميا
لفظيا وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن
الياء والمنوع ما للمتكسر وحذف الياء لتقديم الاعلال الذي
لصحيح الضيغة على منع الصرف الذي لصحيح احوالها والفاء
الاصلي في الاسماء الصرف ولما نظر بعد الاعلال الى حال الضيغة
وجدت مستحقة بجمع الصرف فحذف تنوين الصرف ولوى
عوضا عن الياء او جعل هذا التنوين الذي للصرف في الاصل
عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المصنوع على هذا الغرض
من الاستثنية اثبات الياء لينتج عدم صرفه لا ياء اعراب

لانه تقدم بريدان وجه الاستثنية مجرد كون الياء مقدرة للصرف
ولا كون الاعراب مقدرة واظهر من هذا قول بعضهم بحسب
يعني حذف الياء وثبت التنوين هذا والمتبادر من الاستثنا
المنهبة لاول وقيل لفظي جوارى اي جعله كمنهبة بتقديم
منع الصرف على الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى
موالي ياء وهذه لغة مستهجنة وانما استعملها الفرزدق مع
فصاحتها لملايمتها للجحوا والفاء الثانية معطوف على الجمع بتقديم
مضاف الى احدى التي الثانية معصورة نحو جيلي ومعدو
نحوه اقل انما قام مقام العليين للزومها للكلمة وضعها
مثلا لا يقال جبل بخلاف التاء فانها لم تزلت بعارض كالعلية
اقول ان ارادوا عموم السلب في التاء فنقص نحو طلبة
اذ لا يقال ظلم بجهاها وان ارادوا سلب العموم فكذلك الالف
نحو ذكرى وضراء وان ارادوا بحجى التاء للفرق في بعض
الصفات فكذلك المعصورة في افعال التفضيل والممدودة في
افعال الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغيير الصيغة والكثرة وكذا
ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلب التاء في الوقف ها وهي نحو
حقى كانه معروم فقلب مفارقة التاء ونذر مفارقة الالفين
فلكم للغالب والنادر كالمعوم ولما فرغ من الكتاب التامة
لمنع الصرف شرع في الناقصة فقال او اثبات من العلية قدرها

ان زنت

ومن هذا سيقطع كلف بعضهم بان العدل كله تقديري
 والمنقسم انما هو الاصل فاذا جوده محقق بلا شك فعدله لم يتحقق
 والآن تقديري وهذا مع كونه حرقا للجماع العامة وجعل سبب
 من الاستنباط اعتبارا بمحض منقوض بنحو آخر يرجع فان اصلها
 مقدور لم يستعمل قط ونحوه فان اصله اعني عام محقق بلا شك
 فعلا زعمه يجب ان يقول ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه
 شئ اخر فعدله يتحقق والا فتقديري ويجعل المحقق هو الدليل
 لا الاصل اللهم الا ان يريد بتحقيق الاصل تحقيق دليل اصله
 ويتقدير تقدير اصله تشاخصا وسبب وقومه في هذه
 الورطة عدم ذكرهم العدل في المعينات الشاذة وقد عرفت
 وجهه فجمع جمع جمعا مؤنثا جمع وقباس تكسيرا فعلا مضعفا
 فعل واسماء فعلى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ
 وان كان اجمع في الاصل فاعل تفصيل فجمعا شاذ والسبب
 الوصف الاصل على الاصح وان كان ذلك الخرج تقديرا
 مقدرا كغيره فان خروجه من عام لم يدل عليه دليل لكنه قد ستر
 حفظ القاعدة من عدم المنع الا بعلمين او ما في حكمهما
 ولا ينبغي ولا يجمع اى عمر بالا استقراء كجاء عمر كلاهما او حكم
 والوصف وهو كون الاسم والاعلادات بهمة باعتبار معنى
 معين هو المقصود الاصل اى الثابت في الوضع احتراز عن

العارض

العارض بحسب الاستعمال كارباع في مروت بنسوق اربع وعن المتوهم
 كاضى الحجة اذ الاصل لا تثبت بالمثل والتوهم ودخل في الاصل
 ما زال بقلية الاسمية كاسود فلو يحتاج الى التيقن بعدم ضررها
 ولا يعتبر الوصف الاصل مع العلية فلا يلزم منع حاج اذا سمي به
 وهذا تخصيص للوصف الاصل ولولم يذكروا كلفهم للاعتبار وجه عدم
 الاعتبار ان الوصف يقتضى الابهام والعلية التيقن بحسب
 ويقع اعتبار المتضاد في حكم واحد اعني منع العرفي والثاني
 اى بانها بقرينة سبق الاصل او معنوية وشرطه اى شرط الثاني
 بالثناء بكذا فتبين منع الصرف العلية ليس لازما لان الاعلام
 محقق فطمع عن التيقن بقدر الامكان ولان العلية وصنع ثان فيكون
 الشارح مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فليزمن وهذا
 الشرط كافى في وجوب ثبوت اللفظ لقوته بظهور العلامة وفي
 جواز المعنوي لافى وجوبه ولذا قال ودان اى الثالث المعنوي
 لان ذلك المعيار القريب يؤثر في منع الصرف وجوبا اى بان يرد
 او ثانيا او ثالثا وجوبا او وجوب منع الصرف لو كان ذلك المعنوي
 متحرك الوسط او محجة اى ذابحة او ابعيا او زائدا حروفه على
 التذكير الاخر وجه هذا الاشتراط ضعف لتأ المقيدة
 فلا يقوى قوة الملقوفة بالابقام شئ في اللفظ مقارنا ولو
 بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها

اشار بالاوليين الى انه مفعول مطلق
 على ضعف انفسا فلهذا هو مفعول وبما ان
 الى انه مفعول على ان لا يكون مفعول
 اى حرف محذوف على الاول ضعف التا القدرة في اقتضاها
 الثانية لعدم ظهورها كجاء

انما المقصود من هذا الكلام ان
 الالف في قوله تعالى فانزلنا
 من السماء ماء فاجعلنا من
 فيه اشجارا متشابها

في عقيب مع وجوبه في نحو تدبيره وتحريك الوسط قائم مقام
 الرابع بدليل وجوب الحذف في جزمي مع جواز حملوه والجمعة
 فان لم يكن مؤثرة في التلو في الساكن الوسط على اللاحق فلو اقل
 مع تقوية الثانية ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما في سماء
 ثابته بخلاف الرابع واما حديث مقاومة الحقة فلا طائل له
 اما لو افلح في ثابته العلل ليس للتقليل بل للفرعية واما ثانيا
 فلو لم لزوم التقليل لها كيف والعلمية والوصفية والعدل للثمة
 لا يتصور فيها التقليل بل حصول الحقة في الظاهر واما ثانيا
 فلان انصرف تخويفهم ومائة وجوب اعلوا للذكر ويدل على
 ان مدار الاشتراط وعدم ضعف الثانية وقوته اذ الحقة
 والمقاومة سببان في الحالين والمسمى به اعم المذكر الذي سمي
 بالمعنوي لو كان ثابته اي ذلك المعنوي اصليا بان لم يجمع
 الى تاويل غير لازم ولا انصرف بكل حال ككل كسر غير تام فان
 ثابته سببا في الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع وهذا
 القيد زائد على الكافية ولا بد منه لتلايلهم منع نحو كذا
 اذا سمي به مذكر شرطه في ثابته في منع الصرف او على التمام
 ولا يجوز ان يراد بالموصول المعنوي المخلوع عن اشعار زكاة
 المسمى الا ان يجعل نائبا الفاعل ضمير المذكور ولم يسبق له ذكر
 بوجه الزيادة على ثلاثة احرف افاية ضعف الثانية

انما المقصود من هذا الكلام ان
 الالف في قوله تعالى فانزلنا
 من السماء ماء فاجعلنا من
 فيه اشجارا متشابها

اي شرط ثابته لسمه

مع فلا يقع في الالف مقامه بالذات ولما بين حال تسمية
 المذكور بالثبوت للمعنوي كان مظنة حيلان الحاضر بمعرفته حال
 العكس فقال زائدا على الكافية ولو سميت مرة مقابلة لفظا
 والمسمى به والمخطاب غير مناسب له ويحتاج الى تقدير ولو قال
 ههنا والمستاه او فيما سبق ولو سمي به لكان احسن عند كراي
 بلفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد مع ذلك المذكور من الضم
 حال كونه مطلقا عن قيدين زيادة او منغما مطلقا ومنع ما
 عد التلو في ساكن الاوسط اتفاقا ومنع منه الحقة
 كسبويه وخليل ووجهه رفع اللبس فتوى اعتبار الثانية
 بهذه الضميمة فوجب المنع بخلاف نحو هذ في باقية على
 الضعف اذ لا مقوى لفظيا ولا معنويا والجمعة وهو كون
 الكلمة غير عربية في الاصل وشرطها في منع الصرف العلمية اي
 كون محلها علما في اول استعمالها اي استعمال محلها او على التمام
 سواء كان علما في الجملة ايضا كما به ابراهيم او اسم جنس كقانون
 فانه في الجملة بمعنى الحديث ثم نقل علما لاحد رواة نافع فظهر
 الحقل في عبارة الكافية وما وجهه من القيمة الحقيقية
 والحكم في معنى الحقيقة والجماز واللاقرنية لعدم الجماز
 والاقتران يقال ان العلة في هذا الاشتراط بقاء الجمعة
 بحالها ونظيرها بعد تعريف العرب باحلال لام التعريف

عن قولنا الثا باعتبار السبب الآخر في منع الصرف فلوقبل باعتبار
غير السبب لم يصح كما سواد اسماء الحية السوداء فان سبب
الآخر فيه هو الوصف لاصطلاحه وباعتبار لا يقال للثالث اسوة
بل سودا وباعتبار الاسمية العارضة يقال للثالث من لحيته
اسودة والاسمية ليست من السببية في شيء بخلاف عمل وادب
فانها يقبلان الثا باعتبار الوصفية يقال لثالثة بجملة وامرأة
ارملة والوصفية فيها وان لم يكن من شئ ثم يخرج من السببية
وهذا زيادة على الكافية لا بد منها كما رأيت والتركيب قبل هو
جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فليزم استدراك العلية فالقول
ان يقال ضم كلمتين او اكثر لا بد من تأثيره في منع الصرف من
اشتمال السبب في الاصل لان نحو الخمر والبصرى عليين منصرفان
ونحو زيد وزيدان وزيد مع الضمير علاما محكي فلا يظهر
فيها منع الصرف وقد اضاف في زيادة هذه على الكافية والعلية
في الحال ليحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا التعليل
اولى من قولهم لثامن من الزوال فيحصل له قوع ولما قول بعضهم
او ليحقق السبب الثاني فها سداد لا يشترك وعدم التعيين ^{علم}
الاضافة في الال لان الضدين لا يكونان انزوين غير مختار
فان الترادف لا يؤثر الاحراق والمالابردة والمؤثر في منع نحو
شهر رمضان وابي هريق ليس تركيب ليحقق السبب بدونه

وعدم

وعدم الاسناد نحو با ببط شرا وزيد قائم عليين لان الجملة محكية
عليها فلا يظهر فيها منع الصرف قبل لا بد ان يقول وعدم كونه
الثاني صوتا نحو سيبويه فانه مبنى ولا متصفا بخبر العطف
نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقا البناء دون منع الصرف ولا
فيها العلية نحو ضارب زيد او جوارح طاق عليين واجيب عن
الاول اقا يا تمامين ويا ب غير المنصرف من المعربات
وفيه نظر لانها محكيان على البناء والاصح ان الجملة وان عرفت
من مبنى الاصل اذا صارت علما كونها معرفة محكية فافانك
بالعارض اعني خمسة عشر وقد عد للص فيما سبق المحكي بطلقا
من المعرب وما بان انه اكتفى بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر
لان المذكور حال ما قبل العلية ولوقال المعرب والتركيب شرط
العلية وعدم النسبة لكان احصوا واشمل وامنغ وارادتها
بالاسناد بعد كونها خلافا اصطلاحهم تقتضي استدراك ^{بشيء}
القيدتين والالف والموزن الزيدتين في الآخر وهو توحيد
الضمير باعتبار كونها سبب واحد لو كان في صفة وقد مر
تفسيرها فشرطه في منع الصرف عدم فعلونه في مؤنثه ليحقق
مشابهة للنسبة لثالثين وتبين وجود فعله والاولى لان
المشابهة بعدم قبول التالاب وجود فعله بعينها واشترطها
لاستلزامه واللازم ههنا اعم والاي وان لم يكن في صفة فشرطه

العلية ليمتنع بها عن التا ولو احتملت لنون الاصالة جاز المنع
 ولا يجب حسنا ان كان من المشهور فنصرف لانه فحال وان كان
من الجاهل فمتنع لانه معلوم وهذه فائدة في الكافية والله
الطاف للمفردة ببني ان يراد بالطاف المعنى الغوي يستأول
 الالف فبعض فان غير منصرف حالا العلية مع الالف ليس
للطاف الاصالة اذ لا سدا في الاصول حتى يلحق به
 ونشره في منع الحرف العلية ليمتنع عن التا فيسحق مما
 الالف الثاني المقصود تحوركي فان الف ليست للتا ثبت
لحج ارطاة واحد بالفردة عن المحدودة فان لا يلحق بالتا
المحدودة ولو مع العلية لان ههنا الف الثاني المحدودة
الف الاصلي مخلوق المقصود وهذه زيادة على الكافية
لا يذكر منها ولو نكر ما اي غير منصرف فيه عليه مؤثرة في منع الحرف
احترار عن الجمع والكي الثاني فان العلية غير مؤثرة فيها
لا يستقل لها بالتا يش في الاصول لثلاثة ممتعة حرف
لما تبين انها شرط فيما اعد العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان
فبا التنكير بقي لا سبيل لواحد لآخر يريد كان الوصفية
الاصلية فيه ظاهر قبل العلية كسكران واحد فان يسوي
يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال الماضي عن الاعتبار اعني
العلية لما روى معنى للاعتبار جعلها كالشاي لانها تعود والا

لا يعجزها

لا يعجزها لانها زالت بالعلية ولم يعد بالتكثير والاصالة الزائد
 ان لا يعجز وجهه سبب باعتبار هم الوصفية الزائدة في اسود
وارقم وادم بالاتفاق وورد بالفرق بان الوصفية لم تزل
بالكيفية فيها للاعتبار منها تا بالا لبراهم فقط وفيما خبر
زالت بالكيفية فالقياس فاسد واصحا جمع واغل التفصيل
بغير من اذا سمى بها ثم نكر افينصرف ان بالاتفاق لعدم ظهور
الوصفية الاصلية وينصرف باب احاد يعني ما فيه العدل التحقية
فيتنزل ول خبر جمع واخر ونحوها اعلم الذكر اذا لوجعل اعلم لث
لم ينصرف بالاتفاق وما ذكر المص مذهب اكثر الحاجة لان العدل
في هذا التا تابع لوصف يزول برؤا وهذه جماعة الممنوع
الحرف اعتبار والعدل لا اصح مع العلية ولو نكر باب احاد منع على
مقتضى السمع مطلقا وعلى مقتضى قياس سبب ايضا للاعتبار
الوصفية الاصلية بعد زوال الماضي والعدل تابع لها في الاعتبار
وقياس مذهب لا خفى الحرف كما في آخر ولما العدل التقدير
فقد علم حاله من قول ولو نكر ما فيه لا يخلو في التحقيق وتكبر اي
تنكير ما فيه عليه شخصية يحصل بان يراد به واحد ما سمى به
البارز ان للاسم والمستكن في سبي للسبي اعني ما في ما بان
وضع اشترك لفظي يقول لوضع كقول ان رب عم لقيقة والصفة
المشبهة عطف على واحد كقول كل فوعون موسى اي كل مطل

رومع من غير منصرف
 بالاتفاق فالتا
 فكل من الوصفية

وتسمى اعلم الجنس كما سامة بها بالصفة المشبهة فقط اذ
 لا يتصور فيه وقوع الاشتراط فيه ثاملا من قبل المنع المصروف
 بالعلية وحدها الضرورة الشعرية كما هو مذهب الكوفيين
 وبعض البصريين ولا يجوز الاكثر لان الضرورة تروا شيئا
 الخاص بها ولا يخرجها عنها والاضراف هو الاصل والتصغير يخل
 بوزن مختص به ثاملا لفاعل فلا يصير في مختص الضمير البارز
 للوزن اي يفرق وزن وقع الاختصاص به فيصرف نحو ضرب بضمير
 ضرب علما على صيغة المجهول ولا يصرف نحو اجد ويشكر ثاملا
 اعتبارا لوزنية في هذا القسم بالزيادة الموحدة في المثالين
 وفي الاول بالاختصاص المنهزم بالتصغير والعدل والجمع
 اذ التصغير وضع مستأنف مخالف للكثرة لا عدل ولا جمع فيه
 بخلاف ما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع الاصل لبقاء الضمير
 على حالها والنسبة يخل ايضا بجمع المصروف مطلقا اي بجميع العمل
 الدائم اي باسم كانت النسبة في غير نحو كرسى جميع كرسى فان
 النسبة ح لا يخل ويحكم اي حكم غير المصروف ان لا يكون
 بتفويها التمكن ولا يكسر لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعية
 اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والمفادة وكل على فرع
 لشيء منه مانع من الفعل اعني التنوين والكسر اللاتساق
 كقوله تعالى سلا واغلا على قراءة نافع والكسرة او الزخاف

وهو غير في اجزاء الجوز لا يخل بالوزن لكنه يخرج عن النسبة
 جوازا فيقتل للقسامين اي يجوز انهما او الضرورة الشعرية بان يخل
 بالوزن لومع كقوله اعد ذكر ثمان لنا قبل دخول الكسر ههنا
 مع الاستغناء عنه في دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر
 شفاعته التنوين لا بالامالة وجوبا اي وجوبها وجوبا
 وكذا يكسر غير المصروف في حال الجر ملائسا باللام المعروفة او
 الاضافة اي كونه مضافا لانها من اظهر خصائص الاسم فيضعف
 مشابهاة الفعل فيرجع الى الاصل ولما فرغ من بيان ذلك انواع
 الاعراب وما يتعلق بها اذ ان بين محلها وبذلك يعرف
 انها لما اذ اعلام فقال المرفوع اعلا اسماء المرفوعات
 على انه جمع مرفوع لان المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالجاء
 المضافات والياتام الخالكيا او مرفوعة بتاويل الكلمات
 ولم تقدرها لشيء لها المضارع ولم يذكر واللام لكونها
 ولانة في قسم الاسم لكن يرد انه في قسم المرفوع فالمنااسبة تقدر
 المرفوعات فليكن كونه القسم اعلم من المقسم او تخصيص الاسماء
 فقط او مع الحدود كلها بعيد وايضا تخصيص انواع الاعراب
 بالمرفوع يستدعي ان لا يكون المرفوع نوعا لا منصوبا والمجوزا
 ولا فاعلا ولا نحو وهذا خلاف الاجماع فالوجه ان يجعل للارباب
 معينا عام وهو ما اقتضاه غرض معنى يتعلق العاقل ليكون

وليد عليه فان لم يمنع من ظهور شيء فلفظي وان منع حال فاشق
 فتقديرى او في نفسه فحلى وهذا تابع لمقتضيه فتوجد في غير اللفظ
 والمصنف والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع العام وكما
 عاينها وانما هما والمغرب في الاصطلاح ما استعمل على الخاص فظهر
 ان لنا سبب تقدير غير المنبسط على المرفوعا وبنا المحلل ايضا في المرفوع
 اما موقوفة لعدم العامل او خبر محذوف او مبتدأ خبر محذوف وانما
 قوله والفاعل مفعول مالم يستعمل فاعله المثل هذا حلوا ماضى
 ما اى مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اسند اليه ^{من هذا الوجه}
 الاصطلاح فيخص الفعل وان عمم ما في حكمه مع كونه خلا المتبادر
 المحل للحد بلزم جمع بين الحقيقة والمجاز والقرينة لعدم ايضا
 ان اريد بالاسناد الاصطلاح كما في هذا الكلام فلا جمع ولو عمم
 المعروف وان اريد معنى النسبة مع عدم تبادر فلا منع وكون
 ما عيانا عن المرفوع لا يبعد لان الغرض من الحد معرفة الحد
 الاعراب الاعراب مخصوص لا مجرد معرفة الاصطلاح فالحذ
 الصحيح ما نصب اليه المعروف او شبهه نسبة وصحة ولا
 حاجة الى ذكر التقديم لان المسند في نحو زيد ضرب الجملة
 لا الفعل وما قيل من ان الاسناد الى خبر شيء اسناد اليه في الحقيقة
 ففي المعنى على ما يشعر في الحقيقة لافي اللفظ الذي اكلامه فيه
 الاترى ان رجلا في قولك رأيت رجلا ضربك اسند اليه الصرا

في المعنى مع كونه منصوبا واما المبتدأ المقدم خبره فالمسند ما
 جامدا ومركبا لافعل او شبهه فاعبارا وجوب التقديم في النوع
 لاخر اجد ضائع والمبتدأ ومن الاسناد والنسبة ما بالاصالة
 فيخرج القابح وانما يعاين الاخبارى والاشناقى والايحالي
 والسبب وحقه اى اصل الفاعل والاولى ان يلية اى يالى بعد
 الفعل بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه حتى
 جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام في نحو ضربت
 وضربنا دون ضربه وضربنا وهذا لا يمنع وجوب الولى
 وامتناعه بعارض والاصل في هذا اظهر والمضى يستعمل في الواجب
 غالبا فالعندك عدول فضع الضم الى ايتان صغير الفاعل الفاعل
 للدقيق والتقديم قبل قبل الفاعل نحو ضرب غلامه زيد
 لانه وان كان متوقفا لفظا فقد تم رتبة مكان ككسبه كونه
 تعالى واذا بتلى ابراهيم ربه والمتبع اجعلا ولا يتقدم الفاعل
 على الفعل قبل ان يلبس بالمبتدأ وهذا لا يبعد الوجوب ليجوز
 قائم زيد ولهم عشيته في الملتقى والمجموع وعدم تقدمها دليل
 على ان المفرد المقدم ليس بفاعل ولا يتعد لفظا بلا خلاف قيل
 ان لا يلزم قيام حدث واحد يحمل فيه نظر لان مدلول الفعل للمبتدأ
 لا المراد ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو تم لا منع قام الزيدان
 والزيدون ولا يجوز في الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذ

عندهم عدم انتفاء حقيقة وحكما فلا يشمل الاستتار وينبغي ان يزيد
 بل ثابت ولو حركته والمنفقات امام فوعة معطوفة على الاسمية
 لكونها احكاما مثلها وعلى الفعلية اذ الاولى يقتضي الشاخر على
 ما فسرنا والوحدة اللفظية اذ الداخل يمنع والمخوف فصل
 والوجود لكن هذا لا يفيد لزوم بل يفيد عدمه اذ الفزع لا يزيد
 على الاصل فلا يجوز ومنصوبة على ابيه وفيه ما في الثانية
 لكن يمكن رفع الاضرب ههنا ما بعوم الحجاز اوجوز للمع كما
 هو مذهب المعاصرين واشترط المعنى بين الخاصين وعدم الترتيب
 لفظية كالاعراب والثاني في غرضت موسى سلمي او معنوية
 نحو كل الكثرى عيسى واتصاله اى كون الفاعل ضميرا متقبلا
 با ذرا او مستكنا احتراز عن المنفصل مظهرا او مضمرا وتوقع
 مفعولا اى الفعل والفاعل بعد الا وبعد معناها وهو في ثانيا
 واذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضرب زيد نفي
 الا قبل الفاعل ومع شيء اخر قبله نحو انما ضرب زيد عمرو
 يوم الجمعة بوجه كل واحد من هذه الاربعة تقدمة الفاعل
 على المفعول لرفع اللبس واستناع فصل الخبر وانفكا المعنى
 هذا ولا بد في الثاني من شرط ثانيا المفعول عن الفعل وفي ثانيا
 من توسط الايهما اذ تقدم المفعول مع الاجازة غير مستحسن
 نحو ما ضرب الا زيد عمرو لعدم انفكا المعنى ولزوم قصر

قبل تمامها واتصال المفعول اى كونه ضميرا متقبلا بدونه اى اتصال
 الفاعل احتراز عن نحو ضربتك وضيم اى اتصال ضمير المفعول
 اى بالفاعل نحو ضرب زيد غلامه ووقعه اى الفاعل بالرفع
 بعد الا وبعد معناها بوجه ثانيا اى الفاعل عن المفعول لتنافي
 الفصل بالمظهر ولا اتصال واستناع الاحصاء قبل الذكر لفظا ورتبة
 وانفكا المعنى ولا بد في ثانيا ههنا ايضا مما سبق وجاز حذف
 عامله اى الفاعل وحذف مجموعهما الفاعل وعامله لو وجدت
 قرينة قيد لها نحو زيد لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد
 حذف عامل الفاعل لو فسر ذلك العامل كان زيدا كما في زيد فاعل
 لجاه محذوفا لا مبتدئا لان حرف الشرط لا تدخل الاعلى الفعل لفظا
 او تقديره والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام الحاصل من الحذف
 ولو ذكر المفسر الفاعل المغير كما لما في المذكور بخلاف ازالة الابهام
 بدون الحذف فانه يجوز جمعها نحو قوله تعالى في موسى لهما الشيطان
 قال يا ادم ونحو جاء رجل اى زيد واخر بحث التنازع عن مفعول
 ما لم يستقم فاعله مخالفا لاولي الحاج كراهة لفصل بين التبيين
 وثانيه بما لا يخصه والغیر ثابت الفاعل اخبر واظهر عدم
 تناوله بخود رجا في اعطى زيد رجا اصله بخلافه بوجه المعنى
 الاضافي للقوى مفعول في الاصل بوجه نسبة وضيقه اى لينة
 مجزول اصطلا وشبهه كما سم المفعول ولا يقع ثابت الفاعل المفعول الثاني

من باب علت يعنى مكان الثانى منه عين الاول ذاتا والثالث والثانى
لو وجد الالباس من باب علت يعنى الى ثوبه فاعيل هذا عند
المشايخين والمبتدئين منعوا مطلقا لا متناع كونه الشئ مسندا
ومسندا اليه معا اسنادا تاما بخلاف نحو يعنى ضرب زيد ^{هنا}
بعد كونه قاصرا غير متوجه اذ لا اسناد تاما بين المفعولين ^{هنا} حاله
فلحق ما قاله المشايخون من ان المانع هو الالباس كما اذا انشئ
القرينة نحو علم اخوك زيدا واعلم عمر زيدا كما يخلف نحو علم ^{منطلق}
عمر واعلم اكبتاك زيدا مستعارا اذ التذكير برشدانه الجبر
في الاصل والعقل المستعار هو الكتاب وفي احواله دكانه
والالباس ولو قال ولا ينوب الوالباس الثانى والثالث ^{من موانع}
كان اخيرا ظهر واسلم ولا يقع الزمان والمكان والمصدر بانها
الابرار لا يكون ذكره عبثا اذ لا بد لكل مدلول مشق ^{من مطلق}
ولا يقال ذهب زمان وجى او مكان او موضع او ذهب
بل يقال ذهب يوم الجمعة وخرج او ذهب شديد وقعد
منسوب الى مصدره المعهود جواب عن مقدرة ان يكونه جواز
الاسناد الى المصدر المدلول بالفعل نحو قعد وقيم وهو غير ممنوع
الرائد وتقريره ان ما اجماع المصدر المعهود ومثله ان يقال
لمنوع القعود والقيام اذ لا فائدة في الاسناد الى المؤكد وهو ^{ملفوظ}
فكيف اذا نوى ولم يلفظ كما ذكر ابن حروف ولا يقع المفعول

والمفعول

والمفعول معه اما الاول فلزوم زوال مشعر العلية وهذا يحتاج
الى الجواب في الطرفين واما الذى مع التزم فيقع ولا يقال له مفعول له
عند الاكثرين بل مفعول به غير صريح كما ذكره الرافى واما الثانى
فلو نفي واوه شائبة الحذف على شئ فيلزم شبهة بوجود المفعول
مع حذف المفعول عليه شيئا ولو حذفت لم يعرف انه مفعول معه وقيل
ان الواو دليل الانفضال والفاعل كلجوه منه فكما لا يكون مع الواو
لا يكون نائبة معها منقوض بطار والمجرور والمفعول الاول ⁺
من باب عطيت يعنى ما يكون الثانى منه غير الاول ذاتا او ⁺
بان يقع نائب الفاعل من الثانى عند عدم الالباس لان فى الاول
معنى الفاعلية وهو الاخذية مثله فانسابة الفاعل فى الثانى
معنى المفعولية وهو الماخوذية مثله فلم يناسب نحو اعطى زيد
درهما ويجوز اعطى درهم زيدا ويجب وقوع الاول للنسابة باللسن
رضاله نحو اعطى خالد بشرا اذ كان البشر اسرا واجيرا ونظيره
ولا يجوز اعطى بشر خالد ولو وجد المفعول به الصريح مع غير من
المفاعيل تعين للنسابة لشيء شبهه بالفاعل فان عقل المتعدي
يتوقف على ما يخلف سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق
فليدفع بتذكر ما سبق والاى وان لم يوجد المفعول به بجميع ^{المقال}
الحالية عن موانع النسابة سواء فى جواز اقامته مقام الفاعل ولو
اقضى الى العامة للسبق الضيق والافعال ^{الخاص} التحصيل للاصالة

في العمل ويعلم حاله عزها بالمقابلة كحال الأكثر واستثنى المصلح
 لعدم صحة قطع التنافع على المذهبين لاستناع الاضمار سهوا
 تعيين الاضمار في القاعل التزم والمصد باليلزمه بالاتفاق
 فيكون كالمفعول في القطع بالحذف ما بعدهما واحدا او اكثر اسماء ^{او قائل المصد}
 او غير مظهر او مضمرا منفصلا ومعنى الاقتصار والتنافع ^{او قائل المصد}
 بحسب اليتم مع صحة وقوعه في ذلك الموقع مع كونهما على البدل
 فلا يتصور في المصلح الا ^{او قائل المصد} الجوز وما في القدم ^{او قائل المصد} المتوسط قبل
 لا مجال للتنافع اذ الاول يستحقه قبل الثاني واضع بان الثاني
 قبل وجوده لا يتنافع وبعد لا يمكن فيما اخذ الاول ولا يلزم
 تعيين اعمال الاول مطلقا لان المانع تقدم استحقاق الاول على وجود
 الثاني لا على استحقاقه والكل فاسد لصدق جدا التنافع
 ودعوى تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده ^{او قائل المصد} تحكم
 اذ لو اريد استحقاق على الملفوظ فعق ولو على المنوي فعلى الوجود
 ايضا والحال ان التنافع انما هو في البنية والغلب كاصحوا به
 واللفظ انما يصدر بعد القطع فالصواب ما قاله الشريف ^{او قائل المصد}
 ان اعمال كل واحد منهما ايضا جائز لكن المختار عن الفريقين
 اعمال الاول بخلاف المؤخر ولعل وجهه اتفاقا اولوية تقدم
 العامل ومرجعية تأخره مع الفضل ^{او قائل المصد} فلو كان ما بعدهما جواب
 لوضعه منفصلا او ظاهرا بعد لا يتبدلها نحو ما ضربت وما كرم

الآنا والازيد فيحذف ما بعدهما من العامل الاول دون الثاني
 ان التحججه اقتضاهما بالاتفاق فإكل يوافق الكسائي ههنا
 صرح به شرح البنا وبان لا يتبدل وجه لقول من قال واما على
 مذهب غيره فلا يمكن قطعه لانه طرفي القلع عندهما الاضمار
 متفق ههنا اذ لو اضرب دون الاضمار لغيره والحرف لا يصح اضمرا
 هذا في المرفوع واما في المنصوب نحو ما ضربت وما كرمت الا بالاك
 وازيد فالحذف ظاهر الا واختلف المصنفون دفعوا ونصبا حالان
 او يميزان او مصدران على حذف المضافا لانه لا يجوز الحذف ^{او قائل المصد} حجب
 ذكر المعولين كما ضربت الا بالاك وما استحقى الا انت تغاير
 صيغتي المرفوع والمنصوب في المضمر فلا بد لهما على الاخر
 بخلاف المظهر نحو ما ضربت وما استحقى الا انت ^{او قائل المصد} فلو بعد
 الا بالاك ولوقال فلو بعد الاجتزاف من الاول الا في المضمر المختلف
 امر بالانحصار ^{او قائل المصد} والاشكال هو ما قلت ولا تعدد الا بالاك ولو كان
 ما بعدهما ظاهرا عن من الواقع بعد الا بالاك المنفصل بلا امله
 نحو اقامتاهم فاعدات افاضل طاعدا واجتمعا بعضهم على الاتحاد
 وعدم اشتراط وقع الظاهر في هذا المبتداء فعلى هذا فيخو اقامتاهم
 قاعدتا وازيد والازيدان يجري فيه الحذف على مذهب الكسائي
 والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى دخول الضمير
 في اطلاق ظاهره ولو اريد به المستقل بالتلفظ بشمل المنفصل

اذ لا يعرف فرق بينه وبين الظاهر في الامثلة المذكورة لكان له قوة
 اعمل العامل الثاني عند البصريين واسأله الى ترجيح بتركيب لو
 للمجوزة وهم يجوزون افعال الاول مرجوحا واضر الفاعل اليه
 في الفعل الاول لان اقتضاه مستقار على طرزة اى وفق الظاهر في
 التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فيجوزون الاضمار
 قبل الذكر قطعا للتنازع ومهما من حذف الفاعل بلا نأث اذ
 لا ينشأ في غيرهما سبق مجزوف الاضمار والنقص بنحو ما كرم الا انا
 واسمع بهم وابصر واصبر واصبروا القوم واصبرين واصبرين
 القوم غير اولاد لوجوده في الاولين بارز او مستكنا ووجوده
 في البواقي فظهر ضعف مذهب الكسائي اعني حذفه مما من الاضمار
 والمفعول مستدا احوال اقصى العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا
 يظهر خبره قبل مراد مفعولا باب علمت فيه ان المصنف والى مجزوف
 جوتا حذفه في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخرجون الامة وقال
 ابن الحارث في شرح المفصل فان ذلك كجبر البتة للقرينة جاز حذف ذلك
 ايضا وقال ابن المالك وابن هشام ان المتنوع هو الاختصار بان
 يكون الاخر مستسيا وقيل مراد بالضرورة ما في حذفه ليس وشمل
 استغنيت واستعان على زيد ورغبت ورغب في ان زيدان
 عنها وملت وما اعني زيدا اليه وبالاظهار خلاف الحذف بقرينة
 المقابلة وهذا جيد لانهم يجوزون التنازع باقتضاه احدهما

فانما

فانما

فاعله

فاعلية شئ والآخر مفعول لشيء وهي نعم ما بالواسطة وما بدئ
 لكن في تمثيله فيما سيجي من قوله ولو منع منهما فيظهر اشكال
 اى وان لم يكن ضروريا فيحذف مهابا من الاضمار فيفضل ولو على
 العامل الاول كما هو محتمل اذ كوفية لكونه اول الطالبيين اضر الفاعل فيه
 اى في الثاني على طرزا الظاهر بالاختلاف والمفعول معطوف على المستكن
 في اضر بلا قيد لوجود الفصل مستقار على الوجه الاول للتوابع
 ان مفعوله مقار للذكر والاضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه
 فضلة ولو منع منها نأث الفاعل اى الاضمار والحذف فيظهر ذلك
 المفعول قبل مراد باب علمت نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيد
 منطلقا فلو اضر في الثاني مفعولا لخالفة الاول ولو منع لخالف المراجع
 والاقتصار متنوع ورد يجوز لخالفة والاقتصار ولو صور مثله
 فيه ليس حاله الاختصار والظرف وحمل المنع على اللبس بالضرورة
 فيما سبق لزال الاشكال وذلك الجواب عن قول مراد ليقس لكونه خارجا
 عن المقصود وهو ضبط المسائل المتبادر الماكان مشركا بين حقيقيين
 بحسب اللفظ كالمعين لم يكن جمعا في حد واحد فادخل وليد على التثنية
 والاستقلال فيجوز لو او اذا صلها الاشتراك الشخصي الا ان لا يمكن
 فالنوعى الاتزان من قال على فلان وفلان مائة درهم صابر
 مقرر لكل تخمينين بخلاف جاني زيد وعمر وقد اضا المص حيث ميز
 احكام المتبادر من الخبر ولم يخط كابن الحاجب على اسم اولفظهما

اولى من مرفوع اسند اليه ثابت وصيغته الى ما منفك من العامل
 اللفظي المراد ما قبل بالامالة فيه فيوجد الانفكاك المذكور
 في نحو علت زيد قائم وبحسبك درهم قبل وجه العدول من
 الخبر يدعى الانفكاك اقتضا الاول سبق الوجود والثاني
 وفيه خفا او صفة اي لفظ دال على ذات مهمة باعتبار
 معنى مقصود فيمثل الفاعل والمفعول والصفة المشتركة في
 نحو اقر بشي اخوك والمستعار نحو اسد الزيدان بعد حرف النفي
 والاستفهام لفظ الحرف حشو نحو اذ النفي اعم مما استفاد من الحرف
 وهو ما ولا وانما والاسم نحو قائم الزيدان والفعل نحو ليس
 قائم الزيدان وكذا الاستفهام من الحرف وهو الحرف وهل والاسم
 نحو صانع البكران ومن تخاطب الخالدان وكذا متى واين وكيف
 ولم وايان ويرد على المصردون ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر
 ولا موصوف اذ لا يقال اضرب الزيدان ولا اضرب عاقل
 الزيدان وراقة نظاهم لغير نحو قائمان الزيدان والزبد
 لان الصفة ههنا متعين للخبيرة اذ تفرد الصفة عن رفع
 الظاهر لشبهة الفعل الذي يلزم من عدم افراده تعدد
 الفاعل والاشارة بل البعيد وعليهما نحو قائم ابوه زيد
 والجواب ان المراد بالصفة المحضة التي لا يستويها الموصوفة
 والمصغر مركب منها والمبتدأ من البعدية الانفصال لفظا

المراد من النفي ومعنى

ومعنى الاستفهام والنفي المعنى داخل على المبتدأ وفي نحو قائم
 زيد اي فيما طابقت مفرد المراد كون الصفة خبرا مقدما ومبتدأ
 ما بعده فاعله ساد مسد الخبر بخلاف نحو قائم الزيدان والزبد
 فان الصفة فيها متعينة لا يتبدل وما بعدها للفاعلية اذ
 المطابقة لازمة بين المبتدأ والخبر وتقدم اي المبتدأ اصلا
 تقدم اصل او صليا على حذف النسبة والمراد به الاولوية فصيح
 الامصار اي ليمان خبر راجع الى المبتدأ قبله اي قبل ذكر المبتدأ
 لتقدمه معنى نحو قائم زيد وامتنع صاحبها في الدار بحسب
 تقدير المبتدأ لو تضمن عدلا عن الاستعمال للاختصار ما شيا له
 الیصد كما لا استفهام والشرط والتعجب والقسمة كمن ابوك
 على مذهب سيبويه فان من مبتدأ عنده وان كان نكرة وفيه
 معرفة وعند غير ابوك مبتدأ ومن خبره ولو قال كمن قائم لكان
 اولى واخصر اذ كان خبره فعله اي دال على فعل المبتدأ اي حاله
 فيمثل نحو زيد قائم كمن يلبس بالفاعل ونحو ناقته لبليس
 بالتاكيد ونحو الزيدان قائما والزبدون قائما الذرة يلبس بالبدل
 او الفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفا وبعدها المعطوف
 على فعله نحو ما زيد الا قائم او معناها نحو ما زيد قائم مثله
 ينقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية وكانها اكتفى بما ذكره
 في الفاعل او مما تله معطوف ايضا على فعله اي في اصل التعليل

نحو المطلق ذبنا واصل التخصيص نحو افضل منك افضل متى و غلغ
 رجل صالح خير منك ثلثا بلبس بلخير لا يفرق بينه ولا يبدله
 والاكثنا مفرغ اي يجب تقدير المبتدأ اذا كان خبرا عما هو
 بكل شيء الاملا وساقريته وهذه زيادة لازمة كقولنا بنو اسائنا
 وبناتنا بنوهن ابنا الرجال دون ابنا البنات فنو ابنا
 متعين لا يبدله فقدم خبر لعدم الالتباس والكاف من عبادة
 المعصوم مقدم في البيت ويحذف المبتدأ جوارا عند القرينة التي
 يذكرها في الفاعل ويحذف المبتدأ في نحو الحمد لله الحميد بالرفع
 يريد كل لغت في الاصل قطع عن منقولة بخالفة الاعراب زيادة
 مدح او ذم او ترحيم زيادة معنى فيه ويسمي المرفوع على المدح والذم
 او الترحيم ولو ذكر المبتدأ لم يظهر فصل هذه الثلاثة وكذا المنصوب
 على احدها الثلاثة يجب حذف علمه كما اذا نصب الحميد
 فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني وسمع بالرفع على الحكاية
 عطف على قوله الحمد لله يريد كل مصدر يدل عن الفعل فلا يجوز ان
 ثم رضع على الخبر فحل على النصب في وجوب الحذف اي امرى سمع
 وزيد سمع في الاعراب الخبر بالنصب كقوله بالرفع تقدير
 زيد اكل الخبر هو كقوله كل مجر منه بصفة ذكره من منصوب
 على الاشغال قبل انما وجب هنا اذ لا بد من تقدير ناصب خبر
 لنريد فالمدح ولا يجوز ان يكون مؤكدا للحذف لان المؤكد

الذي انشا البيت
 الذي انشا البيت
 الذي انشا البيت

لا يجوز

لا يجوز للتضاد بين الحذف والتأكيد ولا خبرا ثانيا لانه
 لا يتكرر بل يبعد فتعين المبنية للحذف وهذا كما ترى لا يفيد
 وجوب الحذف ويكون المبتدأ نكرة لو يفيد وهذا مذهب المحققين
 من النخاة اختار المعصوم والجور شرطوا التخصيص للزيادة
 وهي قد توجد بدون كوكب انقض الساعه فلا وجه لثبوتها
 غيرهما كما احد عشر روق على اللغة التسمية وبعده من غلغ
 في النار وامعز في فيها اي في النار المدولة بمجذام رافعي
 وشرهما راجع الى المعزى والرافعي فيه مكنية وتخييلية
 وترشيع وسلام على اصل السنة والخبر الذي لا يعقل الانقسام
 اصله وجوب في الخارج وفي المثالين الاولين رد المعزلة و
 السادسة للفق سفة الخبر ما لفظ اسندا اسنادا فاما الى
 المبتدأ فيخرج نحو مؤمن في وبعده مؤمن خبر من مشرك وما قبل
 في وجه الخروج لان المراد هو المسند الى المبتدأ بلا تحية كما سبق
 في تعريف الفاعل سهو ظاهر وهذا التعريف احسن واخصر من
 تعريف ابن الحاجب كما يعلم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم
 اخوه مجر قائم مع كونه مرفوعا بل مع فاعله كما في زيد قائم ابوه
 او ابوه قائم فيلزم كون الاعراب وسط المعول وقد عرفت
 انه لا فساد فيه مع كونه كلمة واحدة اذا ادعت اليه ضرورة
 وكان اخر الجملة فاما ظنك في الاكثر وعدم كون مجر قائم في

في غير هذا
 في غير هذا
 في غير هذا

المذكور خيرا ظ من اللفظ والمعنى ويطابقه اي يطابق
 الخبر المبتدأ في التذكير والتأنيث والافراد وصنديه لو كان
 الخبر مشتقا لا بد ان يزيد وفي حكمه كالمشتوب ولم يكن افضل
 من ولا سبيبا ولا فعيلة بمعنى مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة
 ملازمة يعايد ترابطها الى المبتدأ لانها من حيث هي مستقلة
 وذلك هو الضمير في الغالب وقد يكون الاشارة نحو قوله
 والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار والعوى
 المشتد على المبتدأ نحو قوله تعالى من يتق ويصبر فان الله
 لا يضيع اجر المحسنين ولان الجنس نحو ضم الرجل زيد على وجه
 والظاهر نحو زيد قائم ابوطاهر اذ كفي بابي طاهر ونحو
 الحاقه بالخاقه ويستثنى منه خبر ضمير الشأن واما نحو
 قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا واليهيئون من قبيل
 لاله الا الله ومقول زيد منطلق فالخبر فيه ليس جملة على
 الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحدف العايد قياسا اذا كان
 مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداه اجزاء من الاول نحو ابر
 الكزبتين وسماعا في غير والظرف هو في الاصطلاح اعلم من
 الزمان والمكان والجار والمجرور يتعلق بفعل نحو وفي اسم
 فاعلى الاولى لكونه الاصل في العمل الا ملازمة بقرينة معينة
 للفعل نحو الذي في الدار زيد ورجل في الدار فله درهم او معينة

للمعنى

للمعنى الفاعل نحو اما عندكم فزيد وخرجت فانما في الباب زيد وتقدم
 الخبر اي يجوز تقديمه على المبتدأ وان كان على خلاف الاصل ويجب
 التقديم لو تضمن الخبر حالة الصدر مفعلا له من فاعل تضمن اي
 غير جملة مفعول كاشف زيد فان ابن مفرد صورة جملة حقيقة ان
 قدر المتعلق فعلا والمضائق الى ما تضمنه في حكمه في وجوب التقديم
 نحو صبيحة اي يوم سفره او خصمه اي عمن تقديم الخبر خبرية
 بحيث لو لم يقدم اللبس بالصفة نحو في الدار رجل لا المصطلح
 اعني تقليل الاستدراك فلا ينافي بجوز الابتداء بقرينة غير مختصة
 ولذا لم يقل او محبة كابر الحاجب ولا بد من استثناء الدعاء نحو
 سلام عليكم او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مبتدأة
 مع مدخولها نحو عندي ذلك قائم مثلا يلبس المكسورة ولا بد من
 استثناء ما بعد اما ولولا اعدم اللبس فيها نحو اما ذلك قائم في
 ولولا ان زيدا قائم لغت ولو قال اورم ليس من ثاخر بدلتونه
 او خصمه او كان خبرا كان اخضر وايدا وضمير موقوف
 على ضمير كان للفصل اي او كان ضمير الخبر اي الضمير العائد اليه
 موجودا فيه اي في المبتدأ نحو على التمر مثله زيدا فان ضميرها
 عايد الى التمرة وهي جزئية لجزئية الحقيقة فلا ضافة لادنى ملازمة
 او كان المبتدأ بعدا لا او معناها يعنى انما الشدة فيقلب المعنى
 ويبعد والخبر يجوز ان يجوز زيد قائم ضاحك ويجب تقديم الخبر

كهو خاف من الخبر في الحقيقة تجر عما فكر واحد خو الخبر ^{يخرج}
الاقتصاد على احدها لكن ما عند لفظهما اجرهما ^{الاعراب} عليها
معا فظهر جواز اعراب المفعول الواحد باعرابين اذ تعد لفظه
كما جاز اعراب المفعولين بواحد اذ التحد لفظا نحو تضارب القوم
واعلم ان دخول الفاء واجب جنبا للاستدراك اما ولا يحذف
الاصروزة وجائز فيما ذكر المحض ومنع فيها عدوها ^{صح} ونحو
الفاء في جنس كل مصنف ^{صفة} كل الى تكن موصوف وغير موصوف
نحو كل نعمة من الله والموصول معطف على كل بفعل او ظرف
نحو الذي ياتيني او امساك وفي الدار فله درهم وكذا الموصوف
بالموصول المذكور والمضاف اليه نحو قوتك في الدار الموت الذي
تفرون منه فانه ملائمة الالية ونحو غلام الذي ياتيني فله
درهم وانكر الموصوف بهما اي باحدهما وكذا المضاف
اليها نحو غلام رجل ياتيني فله درهم وينبغي ان يمنع جواز
دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل لان الدخول للمساواة
الشرط والخبر الذي من قبيل الاخبار في الدلالة على النسبية
وهما غير جان الاحكام الى الاستثنائية وفيه نظر وفي آخرها
الاربع اختلاف والصحيح الجواز وينبغي سائر النواحي مثل
كان وظنفت بالاتفاق فلو قال وينبغي النواحي ^{الا} النواحي
من الموصوف لكان اخيرا وبعد من البشارة ^{تجوز} بخبر الجواز ^{القرينة}

ويجب حذفه والترم في محله ^{في الخبر عن} فسقطت عنه كخبر لولا
الامتناعية فان جزاء الترم محل ضربه عاما حال الخبر لولا
بأنه لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم تكن قوته بخوقه صلى الله عليه وسلم
لولا قولك حديث أعهد بكفر لتقصت الكعبة فجعلت لها بابين
فان كانت فالامر ان بخوقه تعالى لولا انتم لكن انما مني ^{أي}
اغويتمونا وما عطف على خبر لولا ^{أي} بديل مصدق لفظا ومعنى
أصيف أي سبب الفاعل ووقع الخلو فعول وجوز أي وجد
ما أصيف حال من أحدهما ومنهما مخوض في زيدا وزيدا قائما
أو قائمين وأن تصوب زيدا قائما والمقتدر حاصل إذا كان
أي وجد قائما والقائم مقام الخبر الحال وأغل عطف أيضا
على خبر لولا مضافا حال من أغل إلى هذا المضاف المذكور مخي خطب
ما يكون الأمير قائما أي خطب كوان الأمير حال إذا كان قائما
جعل وجوده خطيبا سببا لفته وما عطف أيضا على خبر لولا
عطف عليه نائب الفاعل بول وأعني مع تخولك رجل وصيغته
أي مع حرفة مفرقان وخبر ما أقسم به حال كون ذلك القسم
صريحاً فيه أي في القسم مخي لفته لا فعل كن السد الجواب سبب
الخبر بخلاف نحو على عهد الله لا فعل كن لعدم صرحته في القسم
فلا يجب حذف خبره خبر باب أن ما أسند تاما إلى اسمه فخرج
نحو حسنا في أن رجلا حسنا قائم وهو كالخبر أي خبر المبتدأ في كونه

مفردة او جملة وتحدد او متعدد او مشتق ومحدود او غير ذلك بعد ان ثبت
 كونه خبرا لبيان وجود الشرائط وانتفاع الموضع فلا يرد جواز ان يرد
 وانتفاع ان يرد ويقدّم خبر باب ان على اسمه وكان ظرفا
 جوازا اذا كان الاسم معرفة بخوفه كما ان النسا اياهم ودجوا كان
 تكرر خوفه صلى الله عليه وسلم ان من ابينا لسمع ولا يجوز في غير النظر
 بخلاف خبر المبتدأ فانه يجوز تقديمه ظرفا او غيرهم وهذا كالاشارة
خبر لا التمسى لخصى الى التمسى الحكم على النسخ ما اسندنا الى اسمها
 ولا يتقدم خبرها في لغة بني عيسى ان دل عليه قربة نحو رجل
 لمن قال اهل في الدار رجل ولا يجب ذكره كذا نقل الرضى عن
 الاذلسي وقيل ان بني عيسى لا يشبهونه لالفاظا ولا تقدير افعول
 معنى لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل فلا حاجة الى تقدير خبر
 اسند اسم ما ولا المستقرتين بليس في النفي والدخول على المبتدأ
 والخبر ما اسند اليه ثابت افعول بينهما حال من المجرور من تمام
 التعريف وسنقر بطلان العمل عند تقدم الخبر والفظ لا تدخل
 المعرفة عاملة ولم تدخل الثبا في خبرها وليست لفظ لا التمسى لظار
 بل المطلق النفي بخلاف ما وليس في هذه الثلاثة فقل العمل فيها
 اي في لفظة المشابهة وكثير في ما كثر المشابهة الميتصوبا
 تذكر ما ذكر في المرقآت المفعول المطلق يسمى به لصحة اطلاق صيغة
 المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بحرف بخلاف المفاعيل الباقية

على اسمها ولو كان ظرفا للضعف
 عمله وكثر حذفه اي الخبر
 ويجب حذف
 حج

ما نصب عدل عن حداب الحاجب لاحتياجه الى التعلق مع عدم
 تمام سعة اما الاول فان يراد بالفعل في فعله القيام وبالفعل ما يعم
 نائيه لئلا يرد نحو ضرب ضربا وبالفعل المضاف اليه ما يعم
 والمشتق منه وبالمذكور ما يعم الحكمي ويجوز ان اشتمل اكل الخبر
 مع عدم تمسيه في النوع والعدد ومعمل المصدر والقرينة لشي
 منها واما الثاني فلصدقه على نحو ضربت وضربت شديد للتأكيد
 اي الجردة كونه تأكيد وتقوية بمعنى عامل يعني جعل الضرب علوية
 فخرج نحو ضربت زيد ازيد فان نصب في كونه تأكيد المصوب
 لا الجردة التأكيد ولا كان كل مؤكّد منصوبا وهذا احتجاج مع وما مع
 لكن لا يفيد للمبتدئ الاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف المصوب
 بسلاقتها وغيرها واحتياج المعرفة الى معرفة الاصطلاح ولا يتقدم هذا
 القسم اعني ما نصب للتأكيد على عامله لا تحقق المؤكّد المتأخير
 ولا ينبغي ولا يجمع كونه تأكيدا للماهية من حيث هي ولا كثرة فيها
 وهذه الثلاثة يجوز في الاخيرين فلذا خصص النفي بالاول والواقع
 او العدد بخلاف ان نصب في محو آيت ضربا حسنا ورجلا لثلاثة
 وهو اي المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج
 بل حكم من احكامه ملابس بمعنى العامل دائما بخلاف الملايسة
 بلفظه فانه قد لا يكون نحو جئت جلوسا ومعنى الملايسة اشتركا
 في معنى مدلول لهما اما مطابقة فيما نحو ضربت ضربا او تضمنها كذا لا

لنفسه او انت قائم حقا ثا كيد لمضون انت قائم الذي
 يحتمل غير الحق فمضى تأكيد الغرض او البتة اي بت هذا القول قطعة
 واحدة ليس فيه تردد بحيث اخبر مرة وارجع اخرى ثم اخبر
 فتكون قطعتين او اكثر بل لا يثنى فيه النظر والمسيوع قطع هزنة
 البتة على غير القياس وقيل تعريفه اي حقا وتكثيرها اي البتة قال
 في لب الابتاء الاكثر في الاخبار فيجعل غيره التعريف باللام وفيما
 قبله التنكير ووجهه ان ما يحتمل غيره يحتاج الى زيادة تأكيد
 فناسب اللام العهدى والجسنى غبار في الاخر ولا يعقل وجهه
 ذكره وقيل في شرحه للسيد عبدالله وقد يحى اللوم لازما في
 كالبسة فان يسوي به حكم في كتابه بان اللوم فيها لازمة وانما
 وجب حذفها عامل في هذين لان الجملتين كالتابيتين عن
 الناصب من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملتان في
 المصدرين لافادتهما معنى الفعل وانما قدم المص هذا الضابط
 مخالفا للكافية لما سبته السابق في التقوية والتأكيد أو
 عطف على كذا ثم راجع الى مضمون الجملة والمواد بالاثرا الغرض
 المنطوق منه حقوقه تعالى فشدوا الوثاق فاما احتسابه واما
 فدا فالمضون شدوا الوثاق والاثرا لمن والقداء وانما ^{الغرض} ^{يقتضين}
 دلالة الجملة عليه ولم يذكر تقديم الجملة مع اشتراطه في الضابط
 اقتفاء باسعاره التأكيد وتفسير الاثر وسببه اي سببه بالمفعول

المطلق

المطلق فيه ثابت الفاعل علاه جاحال من الجور اى الاعضا الظاهر
 كالضرب والصوت ويلزمه الحروف وغير العروج ما ليس كذلك
 كما علم والزهدي ويلزمه الاستمرار بعد ما اي جملة تضمن صاحبه
اي المفعول المطلق والمراد بصاحبه صاحب نوعه لا شخصية ^{وما}
اي اسما ملا بسا بمعناه راجع الى المفعول المطلق ككله صوت
 صوتك اي يصوت صوتك اي يصوتيك باقامة الاسم مقام
 المصدا كما كانت كل ما ووجه الوجوب ما سبق وتقول
 في غير العلاج له علم علم الفقهاء او الوصف او البدل اي العلاج
 تقدير الفعل لدلالة على الحدوث والمراد الاستمرار بالمفعول به
 اللغة الزى الصق به الفعل وبه ثابت الفاعل وضمير عايد
 الى اللوم وفي الاصطلاح ما يجعل الفعل اي الحدوث اي يوقف
 تفعله عليه عدل عن تعريف الكافية لعدم تناوله نحو عرفت
 زيدا وجعل الوترع بمعنى التعلق حسا وعقلا مجاز لاقرنية
 له ويرد على المصنف الفاعل واللوام البتة العابقة
 للاحداث ويجعل ما عبارة عن الاسم المنسوب بقراءة
 المقسم يخرج الكل لكن فيه ما غير مرة ويقدم المفعول به
 على عامله جواز اخذها ضربت ويجب التقديم المذكور
 لو تضمن المفعول به المصداى صدا الكلام كالا شفهيا
 والشرط وكلم الخبرية وكما لضاف الى احد ما غنم وجلا او رطل

في قوله ضربت كمنه
فمنه ضربت كمنه
فمنه ضربت كمنه
فمنه ضربت كمنه

ضربت وغلام كم رجلا اورجل ضربت ويتبع التقدم وكما
العامل اسم فعل لا يقال زيداً ويذكر لصعفه أو سبنا
مضافاً إليه ثابت الفاعل وضمه عنائداً إلى موصوف محذوف
لا يقال إننا زيداً غير ضارب يكون بمعنى لا ضارب ويحذف
 المفعول به جواز الوكان منونا بقرينة ولو كان نسباً إلى منسيا
 فيجعل كاللوزم فلا يحتاج إلى قرينة كيعطي أي يفعل لا أعطى
 فلا يقدر المعطى لعدم تعلق القرض به وعامله عطف على
 محذوف لوجود الفعل جواز انحرؤكم لمن استعمل الحج أي قصد
 مكة ويجب حذف العامل في سبعة أبواب الأولى سماعي وذلك
 في الأمثلة وأمثلة أخرى لا يجوز ذكره لا متناع تغيرها كما هو
 أي أثبت مكاناً ههنا أي معمرها ولا جانب والوقوف قنات
 والثاني باب الاشتغال ويقال له باب الاستغفار وما اضمر
 عامله على شريطة التفسير قدته على الذنوب مخالفاً للكمالية
 هذا من قبيل اعتبار لاقتسام فعل في هذا الاستب تقديم المحذوف
 والأعراب والاختصاص وما مفعول به عطف على اهلا كان
بعد عامل فعل أو شبهه لا حرف لأنه نصب المفعول به على
زايد في غير ضمير كزيداً ضربته غلامه اورجله
 او عمراً واخاه ووجود الضمير وعمل نصب لفظاً أو معني
 فيه أو في متعلقه شرطاً للوجه ان يقول ناصحهم او متعلقه

في قوله ضربت كمنه

فخرج محذوفاً ضربت وبمفعول غير مخرج محذوفاً ضربت
 بسوطله وأمكن أعاله أي عامل المذكور في المفعول السابق
 المذكور أو أعمال مناسبة خذ في المضاف فخرج من أن في حرة
 على الأقل وعطف على المحرور على مذهب الكونية واحترز بالاسماء
 عن ما استعطف مانع لفظي كان واخواته ولان الابتداء الالتماسي
 وما وان بخلاف يوافق حروف النفي والأو والناكيد وحرف
 العطف وفاء السببية الواقعة موقعها غير زائدة ومنه
 قوله تعالى الزانية والزاني الآية عند المبرد وكما الاستفهام و
 العرض والتخصيص والشرط والتفصيل والتعجب والمفعول
 والمضاف إليه والصلة والعنفة وجواب القسم وكون العامل
 من جملة أخرى ومنه قوله تعالى الزانية والزاني عند سيبويه
 او تقديره عند حكم الزانية والزاني فيما يتعلق بكم وفاجله
 جملة أخرى بيانية فلا يعمل في القبله والغاء زائدة وتفسيره
 او معنوية كفساد المعنى وخلو المقصود كما في قوله تعالى وكل
 شيء ضلوع في الزبرقانة لوضب كل فان تعلقت الزبرقانة وكل
 ضسد وان كان صفة لكل شيء لزم الثاني اذ المقصود وان كل
 مفعولهم ثابت الزمر لان كل ثابت في الزبرقانة وعمل معنى
 الابتداء في محذوف بضمير مانع ايضا وينبغي ان يزيد لولا ان
 لولا العمل في غيره ليعلم ان الامكان فرضي وان مانع من العمل

ويجعل الاحترار منطوقا من مخوزيد اضربت بسوطة وبعبارة
 امكن اولي لوسلطاد زيدا ومنه عدم الاعتداد بالماضي ^{الملفظ}
 نصبا مفعولا عالمه فكذا مستغن عنه لانه العامل لا يرفع ما قبله
 وان جعل فعله عمل يحصل الاحتراز عن مخوزيد ذهب ^{فالتناسب}
 قربه والاسباب ما قلنا لفظا صفة اي لفظا مخوزيدا صفة
 او معنى اي معنى باختيار مخوزيد حررت وعلى الثاني فاللفظ
 مخوزيدا ضربت غلومه والمعنى مخوزيدا حررت به كرنبا
 حسبت عليه اي لا يسته او مررت به اي جاوذة مثلا لان
 للتناسب ليعلم انه يقع اللزوم والمراد ولما اقتضى المناسبة
 المغايرة فقدم الكامل فيها وترك مثال الاول لوضوحه ثم هذا
 الباب اربعة اقسام ما يجيب فيه النصب وما يختار وما يسا
 الرفع وما يختار وليس ما يجيب فيه الرفع من هذا الباب وفي
 ترتيب الاقسام نظارة الترتيب المتديجي وهو قلب ما ذكرنا
 اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب على المساواة
 وتقديم اللاحق بالابتا فاللاحق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو ^{الاولي}
 اختاره المصنف غير انه قدم اختيار النصب ومساواة فحصل
 والمصنف اقل تقصيرا ونصبه اي باب الاشتغال الذي من فعه
 لو عطف اي لو وقع العطف في باب الاشتغال على جملة جملة
 كقام زيد وعمر اكرمه ^{لالتناسب} ولو كانت الجملة المعطوف

عليها

عليها والمعلقة ذات وجهين الفعلية ولا اسمية واحتمالي
 اعطى مخوزيد قلم وعمر اكرمه في ذاته ^{فالنصب} مساق
 للرفع وليس عطف على عطف المفسر بالصفة لوضع كقول
 تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان المقام كل شيء مخلوقنا
 وانه بقدر والنصب يحكم فيه واما الرفع فيجمل فيه كون خلقنا
 خبرا فالمقصود وصفة فيفيد ان كل مخلوقنا بقدر وهذا
 بعزل عن المفعول او كان بعده اي المفعول به المذكور امر ونفي
 كزيدا اضربه ولا تضربه لان الطلب لا يقع خبرا لابتا ويل
 القول والنصب مستغن عنه وهو اي المفعول به المذكور وقع
 بعد النفي نحو ما زيد اضربه وكذا لا وان بخلاف لم ولما وكن
 يجب تلفظ موحيا فلا يفقد بالاستقراء والاستفهام مخوزيدا
 او هل زيد اضربه والرفع في هل اضعف وعند البعض لا يجوز
 بل بحسب النصب وينبغي ان يقول بعد حرف النفي والاستفهام
 لانه لا يجوز النصب ليس زيد اضربه ويجيب نحو من زيد
 اضربه ومتى زيد اضربه على ما في التوضيح وفي الرضى
 ان الاسماء المستقيمة لا تستفهام تدخل على فعيلة فعلا ^{المفعول به}
 كما في هل ويقع متى زيد اضربت ومتى زيد خرج والرفع
 في متى زيد اضربت افعي القبحين كما في هل واذا كان المقتضى
 للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفع اولي نحو ايهم ضربته

وحيف واذا كان بين للشرط نحو حيث زيد تجده فاكرمه واذا
 زيدا اكرمه اكرمك وانما لم يجب النصب بعدهما لعدم تخصيها
 للشرط بخلاف ان ولو لما سائر الاسماء المماثلة فلو فصل
 عن الفعل للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجوز
 بعد حروف التخصيص هلا ولا مشددة بين ولولا ولوما
 وحر في الشرط ان ولودون اما لانها لا تدخول الاعلى
 الافعال بالاستقرار والرفع اولى في غيرها الى المذكورات
 مما اختير فيه النصب او وجب او ساوى او وجد قرينة
 مرجحة للرفع حاله من مخدق او فيها موجود اقوى منها
 الى المذكورات المرجحة للنصب والنسبة كاذبا للمفاجأة نحو
 قام زيد واذا عمر ويضربه بكر لان غلبة وقوع الاسمية بعدا
 للمفاجأة اقوى من تناسب العطف وهذا من باب البعض
 وبعضهم يوجبون الرفع بعد واما الغير الطلب يعني الامر
 والهي والنداء نحو قام زيد وامر وفاكرمه فعليه
 على المستند اقوى من رعاية التناسب واما مع الطلب فالنصب
 مختار لان وقوعه خبرا تابعا ليل بعد غلبة على الغلبة نحو
 اما زيدا فاضربه او فلو تضربه او غفر الله له وتر
 الجواب عن الاثنين المذكورين لانه وظيفة المفسر والثالث
 باب التحذير وشار اليه بقوله وما الى المفعول به حذف مدلوله

من مدلول ما ذكر بعده وهذا اي ما بعده ملوك بالو ونحو اياك
 والاسدي اياك بعد من الاسد والاسد بعد عنك والجمع بين
 ضميرى الفاعل والمفعول لشئ واحد جائزا اذا كان منفصلا
 ذكره الرضوي ومن نحو اياك من الاسدي اياك بعد من الاسد
 ويحذف من جوارا اياك ان تحذف بجوار اياك الاسد فانه
 لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع المعصودة شاذ وحذف
 العاطف اشد وبابها عطف على ضمير مخدق وضمير اى
 اى يجوز حذف سائر حروف الجمع ان وان حذف اقيا ساى
 قياسيا وهذه فائدة استعملت وما الى مفعول به عطف على
 ما حذره حذف منه اى من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق وانما
 وجب حذف احداهما في قسمي التحذير لصيق الوقت وعدم الفرصة
 بذكر حقيقة او اعتبار او عاملها اى عامل قسمي التحذير بعد
 اتق لاحتماله الى تكلفا قال اللطاي ونعم ما قال تقدير بقدرى نحو
 الطريق الطريق غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على
 تبعيةه فالصواب ان يقال بتقدير بقدا واتق او نحوها انتهى والراجح
 باب لا غله وهو المذكور بقوله وما اعزى به مكررا كما خافك اخاك
 اى اثم وهذا احد قسميه فعليه ان يزيد او معطوفا عليه بالواو
 كشأنك والجمع ليدخل القسم لآخر واما نحو الهدى الزمته او
 فلو يجب حذف عامله وان سمي غزاه وعلته وجوب الحذف ما تقدم في

في التحذير والخاسر باب الاختصاص كما قال وما نصب على الاختصاص
 نحن العرب نفعل كذا أي نخص أو نفى العرب ومنه أي ما نصب على
 الاختصاص ما نصب على المخرج نحو الحمد لله الحميد والزم نحو قوله
 وأمرته حمالة الخطب والترحم نحو ويأوى إلى نسوة عطل وشغاف
 مرضيع مثل السعال ولا بد فيه من اختلاف الحركات لما قبله ولما
 يسمي وصفها أيضا وقد يكرأى الغالب في باب الاختصاص
 التعريف وقد يكر كنعنا في البيت السابق وأعلم أن المصنف
 علم الاختصاص من المدح والذم والترحم والمشهور ثابتهما إذا لا
 لفظا بها موصوفا بنى اللوم بعد ضمير المتكلم لا يختار نحو أنا
 أكرم الضيفان أي أنا أكرم الضيفان المختص بالمسكنة من
 بين الرجال أو ليجوز ثابتهما في ذلك الضيفان نحو دخل بها الرجل إلى
 مختصا بالرجول وهذا القسم منقول من النداء حال في الحال
 والناظم يذكره المصنوع واسم منصوب والعل على مضمون ضمير المتكلم
 السابق أما عرب باللوم نحو خرج العرب نفعل كذا أو نصيب
 نحو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الأنبياء لأنهم رثوا واختلف
 في هذا القسم قيل أنه منقول من النداء أيضا والوجه الثاني أنه
 منصوب بأعني أو خص لأن الفعل لا دليل عليه ههنا بخلاف
 القسم الأول مع أنه خلاف الأصل وهذا اللوم لا ينادى بالمفرد
 المعرفة لا ينصب وأما إذا لم يتقدم ضمير المتكلم نحو مرت

به الفاسق أو المسكين والحمد لله الحميد فلا يعود من باب الاختصاص
 بل يسمى باب المدح والذم والترحم ويجوز تقدير العامل في الجميع
 أعني أو خص أو أزم أو أزم أو أزم أو أزم بحسب المقام والمصنف جعلها
 بابا واحدا لا يشرأفها في جواز تقديرها خصا تقييدا ولا قسم استهلا
 للمصنوع والسادس باب النداء ولم يعرف المنداء بما عرفه ابن
 الحاجب بل اكتفى بقوله وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيد
 أو تقديره نحو قوله تعالى يوسف عرض عن هذا لاحتياجه إلى
 تعسفات معسدة للحدثي وجود الاقبات صلا لا ديار في نحو
 يا الله يا زيد لا تقبل أو صبر يا سماء يا ليل يا نهار
 حذف عاملهم أي دعوا النساء لرفع لبس الجبرثم ينب عنه حرف النداء
 ليول عليه فتأكد الوجوب لاستئذان الجميع بين التائب والمنعوب
 ويحذف هو أي المنداء جواز عند القرينة مثل قوله تعالى لا
 يا أسجدوا فيهم قرأ بالتحفيف أي لا يا قوم وزاد هو ^{العوطف} _{العوطف}
 بعده والحرف أي يجوز حذف حرف النداء أيضا من غير الجنس
 قيل يعني النكرة قبل النداء فيشمل أي كجمع جواز الجز منه إذا
 وصف بنى اللوم والاشارة لأن ذلك تمام يكفر فقرة قرينة
 والمستغاث والمنعوب لأن المطلوب فيهما مذهب الصواب والمنقول
 وينبغي أن يزيد والمتعجب منه نحو يا ليل والنداء هو والمنداء
 نحو يا زيد لا تقتلك وأدخالها في المستغاث كان المتعجب

بالمعجب منه ليحضر فيبقى منه العجب ويخلص منه وكان العهد يستفيث
 بالمعجب ليحضر فيبقى منه ويستخرج من الخصومة تعسف باد
 على ان العجب بوجود قبل النداء ويسبب الضحك والسرور فكيف
 يقضي منه العجب ويراد التخلص وان التهديد يقتضي الامتناع
 والاستغاثة التذلل وان يزيد ولفتة للجلالة ليعدم جواز الحذف
 عنها ايضا فبقى العلم غير للجلالة والمضام والموصوف باللام
 نحو يا ارحم الراحمين ويا هذا الرجل قدم حذوها مخافا للكفاية
 لانه عدم الاتيان المقدم على الذكر المتفرع عليه سائر الاحكام
 والتعبير بالحذف لايهاهم شدة الاحتياج اليها ويجب حذف
 النداء في اللهم لوقوع الميم المستدرة عوضا عنه وامتناع الجمع
 بين العوض والعوض عنه واخر الميم بتركا باسمه تعالى هذا
 عند يسوي واتباعه وعند افراد اصل اللهم لا اله الا الله بالخير
 وجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم عوضا عن بقية الجملة ورد
 لجواز اللهم منا بالخير اللهم العرف فلانا والثناء على نفسه
 وامتناع اللهم وارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم عند يسوي جعل
 الميم مانعا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك منادى
 لا وصفا واما غير يسوي فجوزوا وبيئ المنادى على دفعته
 باعتبار كون الاول شاملا للواحد والجمع والفتحة والضم
 لفظا او تقدير او محلا لو كان مفردا عن مضاف ولما شابه

معرفة قبل النداء نحو يا هذا او بعد نحو يا رجل كيا رجلان مثل
 بقية التكنن ليكون قرينة لا رادة احد معا للمفرد ويظهر
 عموم الرفع والمعرفة وانما بي لوقوعه موضع الكاف الاسمية ومثابه
 اياها او اذا وقع ايضا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب
 الحرفية لفظا او معنى ولما كان المختار في العلم المفرد الموصوف
 بانه او ابنة مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويا هذا بنه عمرو
 بخلاف يا رجل بن عمرو ويا زيد بن ابينا عمرو ويا هذا بن عمرو
 مع جواز الضم وكان يتا في المنادى انسب في قاعه قال وزيد
 ابن عمرو واولى وهذا البخار يخزل ولو قال وقع زيد بن عمرو وكان
 اقرب وجز المنادى بلام الاستغاثة لانها لام المجرر للخصيص دلالة
 على انه مخصوص من بين امثاله للثناء ولو زاد والعجب والهديد
 لكان ازيد واللام مفتوحة في هذه الثلاثة حملوا على ذلك وعطف
 بغيره يا نحو بالكهولة والشيء كمرت في المحطوفة ولا يسبق لها
 الاياد وانما اعرب مع اللام لضعف مشابهة الحرف بدخول حصة
 الاسم وفتح اي بي المنادى على الفتح بالفتحة اي بدخول الف
 الاستغاثة لا قضا فافتح ما قبلها ولا لام عطف على فتح تقدير
 فيجرح قول لتنا في ارضها فيه انه ان اراد مطلقا لم يجوز واغلق
 زيد وان لفظتين فلا تقرب وفرض ايضا نحو بالعداء مع
 عدم جواز واجيب بالحمل على الاطراد وبحمل التنا في على الصفة

اعني البناءة والاعرابية دون الذات اعني الفقه والكسرة فيه
 ان الاطراد في النوعين المختلفين ضعيف والالف لا يوجب
 البناء اما الموجب المشابهة القوية التي تزول بالوهم وقيل
 وقيل للفرق عن التكرار وهذا لا يوجب منع الجمع خصوصا اذا لم
 يتعد لفظا وخصوصا فيما يطلب فيه المد والتقدير وقيل
 للفرق عن الجمع بين العومين وهذا يتوقف على كون احدهما ضمنا
 عن الاخر وهذا المثل اذا نسبته للوم لكثرة غائنه ظاهرة كما يتسا
 بخلاف الالف وحيث يرا مد الصوت مع الاستغانة بعوضها
 عن اللوم وينصب المنادى للمضما كما عبد الله وشهره اودبه
 ما يصل به شئ من تمامه معموله نحو يا حسيبا وجهه ويا خير
 من زيد ونعت له جملة نحو يا حليما لا تجل او ظرف نحو يا غيلة
 من ذات عرف بخلاف يا زيد الظريف او معطوف عليه على ان
 يكون اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما بخلاف
 يا زيد وعمر وانكسر الفقرة لقول لا عني يا خير لا خبر يدرك
 وتابع المنادى اليه مبتدأ خبره يرفع احترز به عن العرب فان
 تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير ما فيه الف للاستغانة اذ تابعه
 ايضا لا يرفع سوى التأكيد اللفظي فانه كما لو كذا عرابا وبناء
 على الاصح ومعطوف عطوف على التأكيد يدخل عليه يريد عني
 ذي اللوم غير الجلالة والبدل عطوف عليه ايضا لا متقلدهما

علة لاستثناء الاخرين فيكونان كما المنادى المستقل ان كان ذلك
 التابع مفعول الحقيقة بان لم يكن مضافا ولا مستتره ولو كان
 الاخر حكما حكما بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف لنصب
 المضاف المعنوي وجوبا علة للاشتراط ولما كان الحكمي مستترا
 بالنصب عند مباشرة العامل بالذات وجاز الوجهان عند الاستغانة
 يرفع ذلك التابع جملا على لفظ المنادى لمباشرة العرب فالعربي
 والاطراد بخلاف لازم البناء والاشبه ان هذا الوجه مثل الجودي
 ودرج للملكة اسجد وعلى قراه الى جعفر للشاكلة والاتباع السجدة
 باعراب ولابناء والتسمية بالرفع والجر مجاز وينصب جملا على
 محله وترك ذكر اختيار الخليل والي عمر والي العباس من الغيبة
 بسلب الاختيار فيبقى المساراة المفهومة من الالهة وحب
 لفظيا بهذا ولفظيا يا اولفظ هذا مع نداء ذي اللوم لئلا يلزم
 اجتماع التاني التعريف وزيادة هذا التبيين في اجماع انه مناسب للبناء
 عوض ما يقتضيه اي من المضاف اليه ولما كان ايهام الاشارة اقل
 من اي ولذا جاز يا هذا بدون وصف دون يا اي عقيب به تدريجا
 في النزول من الابهام الى التفسير فلم يلزم الاستدراك بل ارتفع
 درجة من اختياره فلما قدمها سوى الله استغنى عن ذي اللوم
 فيقال عني يا الله بل قد قيل مع قطع الخبر لكون لامها عوض عن
 محذوف وزودها بخلاف النعم والصق وقطع الخبر في آخر وجهها

عن دلالة التعريف وقيل لبنة الوقت تفخيما للجلالة ورفع ذواللهم
المذكورة وجوبا وهذا تخصيص لقوله وتابع المني الى ايه اي يجب دفع
هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه استعدا بانه المقصود بالبناء
وكانه باشر حرف المنداء وتابع العرب على لفظه كما قيل ولا فيه
منقوض بخوجاء في ضارب زيد وعمر او توسيف العرب بالذي
لا محل له من الاعراب سوى الرفع لدفعه فاسد ههنا ونظم بسيا
ونصب معا يا يتم يتم عدي يريد المنداء كالمكرر اذا اضيف
الثاني فقط وجه الاول والثاني جعله مضافا الى الحروف
مثل المذكور او اليه والثاني تأكيد فاصلا وجازيا غلوي يسكون
الياء وياعلوي يفتحها والقرينة التكرار وتقل الضم والكسر واسلية
السكون واخفيتها وياعلوم مجزها وابقاء الكسر وياعلها
يقلبها الفا يريدان المنداء المضاف الى الياء يجوز فيه اربعة اوجه
والاول ان يجوز له في غير المنداء ايضا وبالهاء اي جازية الاربعة
بلها مو بالهاء وقفا موقوفا وكذا اي مثل المنداء المضاف الى الياء المستعمل
في جواز الاربعة بالابن ام وبابن عم وجازية فيها حذف
الهاء وابقاء فتح اليم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن
مخلاف بابن اخي وبابن ام عطف على يا غلوي اي جازية
فيهما زيادة على الجوز الاربعة تلي الياء تام مفتوحة او مكسوة
بلوا ل وبلا ل لجواز تفويض الحرفين من واحد ولا يجوز بالتي

لانه جمع بين العوض والمعوض عنه واي شاذ يا اعلام يفتح اليم بقرينة
سبق الكسر والعطف وبالضم نسيما بالمعزة فيما اي ضاى يتعلق
بجواز يا غلوي لا غلب ضافته اليها الى الياء لانه كل منادى مضافا
اليها فلا يجوز في يا عدي الحذف والقلب ولا يجوز فيه لا
والفتح فقط كما في غير المنادى وهو زيادة لازمة ويزعم المنادى
جواز لا وتر فيه حذف حرف الاضاف في الضمير الى الاسم والمنادى وبلا
من زيادة المجزاة التحفيف جواز لا يخرج نحو قاض ويد وغيره
على ضمير يرم ضرورة وقت ضرورة لاني سعة الكلام كقول علي
رضي الله عنه ان افتقاري قاطما بعد احمدى وقد يفسر لرم يريد
ان لاكثر البقاء على مكان فيقال يا حارب كسر الراء والاقول تغير
ويجعل اسماء باسمه كما كرا اصله كروان فلما ختم قبل ياكرو على الاكثر
وياكرا على الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا بشرطه اي شرط ختم
المنادى العلية ان يكون المنادى علما لعدم اللبس بشبهة ذاتا
على التثنية الاحرف الثلاثة يلزم اختلاف البنية وفي انصاف ذاتا
اشكال ولعل لا حظ المعنى على ما فسرنا والتم التثنية عطف
على العلية فلا يشترط العلية ولا الزيادة نحو يا ب في يابنة
لان الاختلاف من الواضع وهذا يدل على ان التثنية كلمة
برأسها وان لا يكون المنادى مضافا ينبغي ان يزيد ولا يشبهة
قيل لانه لا يمكن من اخر الاول لانه ليس اخر المنادى معنى ولا اخر الثاني

اذ ليس اخره لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذي عندي قيله
 بعلة سندك في جملة والاستغناء التصادق الضمين ولا مندوب بالذات
 ايضا ولا جملة لانها محكية بحالها فلا تغير ولو كان المنادى مركبا
 غير اضافي ولا جملة حذف لا خير كباء جعل في جعلك لتزله منزلة
 تاء الثانية نظر الى الاصل ولو كان في آخر حرف صحيح مثل كان
 بعد مدة رائدة ولا بد من هذين القيدين اذ لا يجوز من نحو
 سفلون ونختار الاحرف واحدا وزائدان في حكم زائد واحد
 بمعنى انها زيدا معا زائد حال من ضمير اخر على اربعة احرف
 كما ساء ان كان اصله وسما على ما ذهب اليه سيبويه كان مثالا للثاني
 وان كان انما لا جمع اسم من السهو كما هو مذهب غير كان مثالا للثاني
 ومنصور حذفوا الاي وان لم يكن المنادى مركبا ولا واحدا من
 الاخيرين محرف اي فالحذف حرف واحد نحو يا سالي في مالك
 والسابع باب المندوب واشاء بقوله وما نذباي جعل مندوبا
 وهو في اللغة ميت يتكى عليه وفي الاصطلاح المتفجع عليه اي على
 فعل والتفجع التوجه والتحرر معروفا بعد المنادى في ذنبه علما
 او غير ولو علم غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهور يندب او
 عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتا يا اوياس تمام التعريف
 والباء الاولى للسياق والثانية للدلالة ولا يندب غيرهما
 ونيادى بمجتمعة لا بواو وهذا كما ترى يشعر ببيان المندوب المنادى

وقد سبق ما يدل على اعية المنادى وهو المح وهو المندوب
 كما نداء في الاعراب والبناء والقابح وضح زيادة الالف
 فيه اي المندوب او فيما اضيف المندوب اليه نحو يا اسير
 المؤمنيه وكذا في شبه الاضافة نحو يا طاعا جلد وكذا
 في الصلة نحو يا من حفر بئر ازمناه لا الصفة عطف على ما
 اضيف خلافا ليوث فلا يقال وازيدا الطويله الا عند
 لانه اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
 والموصول بالصلة لانه يجيء بهما التمام المضاف والموصول وجيء
 الصفة بعد تمام الموصوف لغرض كالتخصيص وقال يونس اتخذاها
 في المعنى بخلاف المضافين والموصولين جاز لتقصير الاتصال
 اللفظي وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب زيادة الالف
 زيد مدح مناسبة كوا غلام مكبة في غلام المخاطبة فلو زيد
 الالف لا التبس بالمخاطب ونحو واعلم كوه فلو زيد الالف
 لا التبس بالثنية والهاء عطف على الالف لو وقف على المندوب
 وقد تحرك يريانا اصلها السكون ويجوز تحريكه للضرورة الشعرية
 بالكسرة للسكينة او بالفتحة بعد الالف والواو تشبهان
 الضمير او بالفتحة بعد الالف لما سبقتها المفعول له مثل المفعول
 في الاعراب قدمه بخلاف الكافية تكون سبب الفعل وجوبا
 او تصورا بخلاف المفعول فيه وكونه مدلول الفعل

المفعول له نطق المكافئة والحل وجهته هو قولها ما ان منصوب
 وهو باعث على الفعل واختلاف الحد من غير مرة لكنه اقل خلافا
 من جانب الحاجب وترك خلافا لزجاج تضعفه بشرطه
 اي شرط المفعول له تقدير اللام اذ لو ذكرت لا يسلي المفعول
 عند الجمهور بل المفعول به غير الصريح بخلافه لا ينسب للحاجب
 ولذا قال بشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له
 لعدم اشعار العلية وجاز تقدير اللام لوجوده اي مدلول
 المفعول له معه اي مع مدلوله عامله وفاعلها اي فاعل
 مدلولها واحد اي يشتركان في الزمان والفاعل وكونه فعلا
 لا ذاتا يفهم من الباعث وهذا الشرطين واشار بقوله جاز
 اي جاز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين ولكن لا يجوز
 حذفها الا عند ما معا فيقال اكرمك اليوم لوعدي بذلك
 امس وجئتك لا كرامتك وجه الاستعراط حصول مشابهة
 المصدر بما يتعلق بالفعل به بلا واسطة تعلق المصدر
 بالمفعول فيه اعرابه مثل ما مر من منصوب فيه الفعل اي وقع
 في مدلوله الحدث من هذه الحثية فخرج نحو فضل الله يوم
 الجمعة وشرطه لا بشرط نصبه خلافا لالين الحاجب على ما
 ذكر في المفعول له تقدير في اذ لو ذكرت لكان مفعولا له
 بواسطة الطرف عند غير ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا

اتفاقا

اتفاقا ويقبل تقدير في الزمان مطلقا بهما كحين وزمان
 او موقفا كيوم وشهر اذ الاول جزء الفعل وغير محمول عليه
 والثاني على الاول للاتحاد الحقيقة الزمنية والمكانية معا
 على الزمان المبرم للاتحاد الصفة بخلاف المكان الموقت لاختلافها
 ذاتا وصفة وغير الزمان المبرم لعدم الاصل في المنصب لا يعمل
 وهو كالمكان المبرم ما سمي مدلوله به بسبب مر خارج عن
 مسماه فان تسمية الشيء اما ما مثله بوقوعه ازاء وجه انسان
 او نحوه فيشمل الجهات الست وعند ولدي ووسط بالسكون
 وازاء وتلقا وبين ونحو فرخ وميل والموقت ما ليس كذلك
 كما تدار والمبعد هذا ولا بد من استثناء جانب وما بمعنا
 ودخل البيت وخارج الدار وجوف البيت ووسط الدار
 بالتحريك من المكان المبرم لانها لا ينصب على الظرفية كما نص
 على سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم محال ليس فيه وفي عالمه
 معنى الاستقرار الا ما اي مكانا موقفا كان بعد دخلت وبعد
 اي فعل ما بسبب بمعناه اي معنى دخلت وهو سكنت ونزلت
 مستثنى من مفهوم الكلام يعني لا يقبل المكان المعينه النصب
 بتقدير في الا ما بعلاخ فهو دخلت الدار وسكنت البلد
 ونزلت الخان والمضمر عطف على الزمان والمكان لو اشبع فيه
 بخلاف في وجاز التوسع في المضمر في الفعل اللازم نحو يوم الجمعة

صحة وما حيل لم يتعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربة
 زيدا واعطيت زيدا درهما ولا يقال يوم الجمعة اعطته زيدا
 عمر وفاضلا اذ معنى التوسع جعله كالمفعول به فيكون كالمفعول
 الى اربعة ولا اصله ويجزى عامله جواز اكيوم الجمعة لمن قال
 متى سرت ويجب حذف عامل المفعول فيه لوقتر العامل على
 شرطه التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق وتقدم
 جواز اعلى عامله نحو يوم الجمعة سرت ويجب تقديم المفعول فيه
 على عامله لوقتر المفعول فيه الصلة نحو يوم اديوم سرت
 واي يوم سرت سرت المفعول معه قيل معه نائبا الفاعل كنه
 وله وفيه واعتذر عن نصبه بما تجوزه بعض النحاة من اسناد
 الفعل الى الدائم النصب وتركه منصوبا جريا على ما عر عليه
 في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد قطع بينكم على مرة
 النصب وفيه نظر اذا القاعة لا تثبت بالاحتمال والامكان
 اى المصد ثابت مقطوع ويجب حمل عليه ههنا وفي الآية
 الكريمة الى الذى هو فعل الفعل معه ما اى منصوب صاحب
 معولا قيل احتراز به عن رجل وصنعتة فالرفع فيه واجب
 وان قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه نظر اذا ما عارة
 عن منصوب بقرينة المقسم كما عرفت به هذا القائل و
 تعقيد المفعول بكون عامله غير مفعول لا قرينة له بالاولى

عامله لفظا وامكن العطف جازا العطف والنصب على المفعولية
 معه نحو حيث انا وزيدا وزيدا قبل المراد بالامكان الخاص
 يعنى عدم الوجوب والامتناع ونحو ضربت زيدا وعمر واجبت
 العطف فلا يرد وهذا قاسد لان المراد بجواز العطف جوازه
 مع النصب لا مع غيره مطلقا فيكون عين الجزاء ولو زاد بها
 لاستقام وان كان عامله معنى مستبطن من اللفظ لا نحو قوله
 وامكن العطف امكانا عاما مضمنا بخارج الوجود وجب العطف
 لضعف العامل نحوما الزيد وعمر والاى وان لم يكن العطف
 في الصورتين فالنصب على المفعولية معه واجب كجئت وزيدا
 مثال للعامل المفعول مع امكان العطف ومالك وعمر ومثال
 للعامل المعنوي مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه
 على عامله ولا منفصلا اى يجوز كونه ضميرا منفصلا نحو حيث
 وباك لا متصلا لمنع الواو والمحال في عرف النحاة بكرة لان الغرض
 منها وهو تعقيد الحديث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
 فيصير التعريف حشو او توضيح كيفية العامل كانه عدل عن المشهور
 اختصارا مع احتياجه الى قيد الحيشة وخروج نحو جاز زيد
 والشمس طاعة الا ان يتكلف والتعريف لا يحمله وفيه بحث
 اما ولا فلا ان العامل في الحال هو اللفظ والحال انما
 توضيح كيفية جزء مفعولها الذى هو الحدث اذ لا بد من عاملها

من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها قد وضع صفة الفاعل
او المفعول به والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل وهي صفتي
شيء او شيتين لا يكون كيفية لا اخرى ذكيفية الشيء ^{صفة} صفة لا
موصوفة او اخر مثلا الركوب في جاتي زيد راكب صفة زيد
لا يجيئه نعم الحال تدل على صفة الحدث ايضا وهي المقارنة لمحتوى
الحال لكن التزاما لا يصح في التعريفات واما الثالث فلا يتقاسم
بالتموه والنوع التكرين وعدم اشتراط التكرين فيها لا يدع وان
نص فانه مبهوط فالتعريف الصحيح نكرة قد وضع كيفية حدث
العامل التزاما فيندفع بالاول الاول وبالآخر الآخران
مستقفا حال من فاعل قد وضع بئاول المنكر واللفظ ^{يعني} يعني
لا يستلزم الاستفاد او وجد لا يوضح المذكور في الجاهل هكذا
بسر الطيب منه رطبا فانها حالان من فاعل اطيع مع مجرورها
والعامل في رطبا الطيب بالاتفاق وفي بسر ايضا في الصحيح
لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاستارة حال التمرية فيفسد المعنى
فاطيع باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا وباعتبار زيادة
الطيب في بسر كما انه قبل هذا زاد طيبة بسر على طيبة رطبا
ويتقدم معول التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تحلقت
بشيء واحد حالان باعتبارين يلزم ان يلى كل منهما متعلقة
فالبسرية نقلت بالمفضل وهو هذا باعتبارها رطبا ^{اطيب} في

والنظر

والمضمر بالنسبة الى المظهر كعدم فاقيم المظهر مقامه فوجب
ان يلبه ونفع الحال مصدر سماعا اذا سماع او وقع سماع
كما يتنه اي راكضا ولا يجوز ان يقال آتيته ضحكا مثله لعدم
السمع ولا تقدم الحال على العامل المعنوي وذو الحال المجزوء
بنصبها اذا كانت شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا ولكن
لو كانت للجار والمجرور داخل في الظرف هذه العبارة لا يخفى
عن خلل ما اذا فلا ن الظاهر ان الاستثناء متعلق بهما معا
فيلزم جواز تقدم الحال للظرف على المجزوء ولم يذهب اليه احد
ونما ذهب بعض ايجاز تقديمها مطلقا على المجزوء بحرف الجر
وحرف ظرف اي الحال بالنسبة الى الاول والى صاحبها
بالنسبة الى الثاني فيكون مذهب المص مذهب بعض المذكور
سهو ظاهر فالاستثناء معروف اي الاول فحقه ان لا يفصل بينهما
واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوي كل جامد ضمن معنى المشتق
كما سم الاشارة وغيره يلزم جواز تقدم الحال للظرف على الجامد
المذكور وهو خلاف الاجماع وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا
على العامل للظرف منه الاجماع وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا
على العامل للظرف منه سببويه مطلقا جزوه الانقضى بشرط
تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار والحال للظرف على
العامل مثله جزوه ابن الدهان وتقدم الحال جواز اذا

أي صاحبها المرفوع والمنصوب بقرينة سبق المجرور وأيضاً
 إلى الضمير وقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو أي ذو الحال
 الفاعل والمفعول به أو كلاهما لفظاً أو معنى ويعرف ذو الحال
 غالباً في غالب الأزمان والحال وتعرف غالباً لأنه مخول عليه
 في المعنى فالعرف مل فيه ويجب تقديم الحال على صاحبها
 لو كان نكرة صفة لئلا يلبس بالصفة في ذي الحال المنقوص
 ثم قدمت في سائر المواضع طرد اللبس فان انقضت بـ وصف
 أو غير لم يجب تقديمها عليه لقهرها من المعرفة وتكون الحال
 جملة خبرية لا انشائية لأنها بمنزلة الخبر عن صاحبها ولا
 انشائية غير ثابتة في نفسها فكيف يثبت لغیرها
 ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطاً بغيرها
 لزم وجود رابطة هو الضمير أو الواو مع الضمير وحده ومنع
 وقوع الجملة حالاً مع الضمير وحده لو كانت اسمية أو الواو
 كليهما سوى المضارع المبني لا بد من تقديم مع فاعله
 لكونه استقناً من الجملة فانه أي المضارع المبني يقع حالاً
 بالضمير وحده لا يجوز دخوله أو عليه لمساواة اسم
 الفاعل المستغنى عن الواو ولزمه الماصي المبني الواقع حالاً
 قد فاعل لزم أو مفعوله وقد يقدّر قد وفي بعض المواضع والاول
 اولى لا يتزعم الثاني زيادة وحذف اوجه اللزوم الفعل

إذا وقع قيد الشيء يعتبر كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر
 إلى ذلك المقيد فإذا قيل مثلاً جاء زيد ركب بغلهم منه أن الزوب
 قد كان متقدماً على الخي فلا بد من قد حتى تعرب إلى الزوب
 أن القرب لا يبقى بل لا بد من المقارنة وحذف عاملها إلى الحال
 جوازاً تقول لمن يريد سفراً شديداً مهدياً أي سر ويجب حذف
 عاملها في الحال المؤكدة وهي التي لا تنتقل من صاحبها مادام
 موجوداً غالباً والمتقلة تقابلها وهي قيد العامل لا المؤكدة وتوزن
 تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية احتراز عن ما يؤكد مضمون جملة
 فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى ولا تعوقوا الا امرئ
 مفسدين كزيد أبوك عطوفاً أي حقه بفتح الحرة أي بوترك
 بمفعول محققته وصرت منه على تعين أو يضم الحرة لهذا المعنى
 أو بمعنى ابنته وبعض النحاة خصصت المؤكدة بما يقرر مضمون اسمية
 فيجب الحذف حينئذ في كل المؤكدة والاول اولى واسبب بالمعنى
 اللغوي ويقع الحال المؤكدة جملة اسمية بما يقع مفعولاً وفعلية تقدم
 تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل الضمير وحده لشدة ارتباطه
 المؤكدة بصاحبها والواو تقتضي التوسط ولان الواو لا تدل
 بين المتكلم والمؤكد تقول هو الخي لا شك فيه وهذا كالتشبيه
 بما سبق من ضعف ريب الاسمية بالضمير وحده التمييز بين
 نكرة لعدم الاحتياج إلى التعريف فخرج صفات الجاهل هذا

بلا يختلف وعطف ابنا لا اشتراط التعريف فيه ولو منع
 فيقول له الوضع فان ابهام متبوعه لعدم الاشتهار والجهل
 بالوضع ووصف المنصوبية مراد بقرينة المقسم فخرج نحو خاتم
 فضة ومائة رجل تزيل الابهام الوضعية فخرج صفة المشترك
 نحو رايت عينا جارية فان ابهاما استعالي نشان فقد يخرج
 عن ذات فخرج النعت والحال فانها يزيل الابهام صفة
 صاحبها وكذا المودة والنوع المذكورة او مقدرة اشارة الى
 تقسيم التمييز فالاولى ما يزيل الابهام عن ذات مذكور يزيل
 عن مفرد ليس بجمله ولا يثبتها بمقدار يعرف به قدما لشي
 وهو خمسة غالبا من العدد الى المقياس بيان للمقدار
 وسياق في باب الاعداد والكيل الى الكيل نحو تقدير ان برا
 والوزن الى الموزون نحو طر زينا والمساحة نحو زرع ثوبا
 وقد مر اشارة محابا والمقياس نحو ملء الارض هبا فيفقد
 الى التمييز عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية لا النوع
 والعددية وقصدها يستلزم كونه جنسا وهو ما نشأ به اخرو
 ويقع مجردها عن الثا على التقليل والكثرة كالماء والتمر والزيت
 والضرب بخلاف رجل وقرن ولا اى واحد لم يقصد الجنسية
 بل قصد النوعية والعددية جنسا او غيره فيطابق التمييز
 قصد انظر اليها اللبب اى نرية هذا لعل اشارة على قول ابن الحارث

فيفقد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غير فان فيه
 تطويلا وتقسفا من وجوه حمل الانواع على ما فوق الواحد جعلها
 شاملا للمرات مع تقابلها في الاستعمال وجعل الجمع شاملا للتشبية
 وتقييده نحو ان قصد ولو كان المفرد والمقدار ملبسا بالاشياء
 او بنوع التثنية والجمع الواو بمعنى او مثل بنحو الاخيرة اعمالا
 وحسنون وجوها ورد بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن
 نسبة في شبه جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنوع الجمع
 نحو عشرين فان يجوز اضافة على قلة جاءت الاضافة اى اضافة
 الى التمييز اضافة ببيانته لحصول الغرض مع التحفيف وترك
 والافلا لكونه مفهوم الشرط والمصنف من بقوله فلا يجوز اضافة
 المضاف لامتناعها وذا اللام لا يوجب التمييز وعن غير معطف
 على ان مفرد مقدار وصغيره للمقدار كخاتم فضة والحق في غير المقدار
 اكثر لقصوره في الابهام عن المقدار وما قيل لحصول الغرض مع
 الحقة بقضي الكثرة والمقدار ايها والثاني اى ما يزيل الابهام
 عن ذات مقدرة على يزيله عن نسبة اى عن ذات مقدرة
 في نسبة لان الابهام بالذات في المنسوب اليه وبواسطته في
 النسبة كطاب زيد نفسا اى طاب شيء زيد بالاضافة نفسا
 ويجوز طيبه اباى طيب شيئا اى طيبه اى طاب بالمثل الى ان
 النسبة اعم مما في الجملة وشبهها وان منه نسبة الاضافة فتخرج

الى افرادها بالذكر كما في الكافية وان الذات المقدرة لا يجب
 يكونا تميز بينهما ولا محولا عليها كما يجب المذكورة بل يكفي استعماله
 على المحول فظهر عموم قولهم التميز عن النسبة فاعل في المعنى ^{بعض}
 جعل الذات المقدرة في نحو طيبه ايا متونا مبدلا عنه فجعل المحل
 لازما في القسمين فليز في صحة عموم قولهم المذكوران يجعل ^{الفاعل}
 في مثله كذلك وهذا مع كونه مختلفا يعدم الابهام اذ لا ايهام
 في الشيء الذي هو زيد فالوجه هو الاول ليس وما اى تميز
صلى عليه وهو ما انتصب عنه ومعنى الصلاح المحل صلى ^{المعلقة}
 نحو بابي طاب زيدا با فانه يحل على زيد فيجوز ان يرد به زيد
 نفسه وابوه والمعين هو القرين واستشكل بطاب زيد ^{نفسا}
 فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجها فاجتزأ
 بعضهم على جوازها فيه ايضا وهذا بعيد جدو وبعضهم زاد
 في الصلاح عدم جواز الاضافة اى ما انتصب عنه كاب
 بخلاف نفس فانه يقال نفس زيد سوى الصفة استغناء ما صلح
 فانها لا يضاف فقط لا المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا
 والمذكوران بها فاذا قلت طاب زيد والد اكان والد هو
 زيدا لا غير بخلاف الاسم نحو باب وتطابقه اى واقى الصفة
 صاحبها في الافراد وضديها وان ذكر والتأنيث ^{الصفة} وتحمل
 المذكورة المحال نحو طاب زيد فارادسا فميز باعتبار

استعماله على الفردية التي تزيل الابهام عن شئ منسوب الى زيد
 وحال باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب فان دفع الاشكال بان
 اللفظ الواحد لا يرفع الابهام عن ذات شئ واحد وصفته معا
 اذ ما فيه الابهام هي هنا اثنان متعلقين زيد من حيث الذات ^{ونفسه}
 من حيث الصفة نعم مرة على من جعل الذات المقدرة مبدلا عنها
 ويمكن ان يمنع استعماله رفع لو اريد الابهام عن واحد مستندا
 بمثل هذا بسرا طيب منه رطبا وما اى تميز لم يصلح لصاحبه ^{اى}
 لم يحل عليه فله اى متعلقة فقط نحو طاب زيد ابوه وعلما ودارا
اوزان اى ما صلح وما لم يصلح فيها في الافراد والمطابقة كما اى تميز
 ذكر بعض المربى عن ذات مذكورة اى يفر كل منها ان قصد الجنسية
 والافراط بابق ولو اكتفى بذكر الاول في الاول والاخر كان اخصر
 واظهر ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا الضعف الجامد وكونه
 فاعلا في المعنى فياخذ حكمه في عدم التقدم وما زنى والمبرد ^{يجوز}
 ان تقدم التمييز على العامل الفعل يشبهه اذ المؤول شئ ^{للمجب}
 ان يكون في حكمه من كل وجه المستثنى اى ما يطلق عليه لفظة
عرف الخفاء مفصل اى صادق عليه مفهومه وهو اسم ما علم
 ودخله في المستثنى منه باعتبار المفهوم لا المراد ونحو ^{عبار}
 العكس وظهر عدم دخوله في الحكم فخرج المفصل والصفة ^{بنا}
 بنوع الافلا تناقص ومنفصل كمفصل وصدق المتضادين ^{علا}

فزى في حالة واحدة جائز كما يقال الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل
 انما المستحيل على الواحد الشخصي وهو ما بعد اى باب الا
 وعلم عدمه اى عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار ^{العدم}
 كجاء في القوم الاحمار والمراد كجاء في القوم الاريد استمرا الى الجاه
 خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة
 كالاشارة وفي الحكم بآية الاول وفي الفصل كلاهما نيا الا فلازم
 تداخل القسمين والآتى وان لم يعلم دخول ما بعد الا فيما قبله وعدم
 دخوله بل يكون على الاحتمال ولم يفسر بدخول المستثنى في المستثنى
 منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد القوي على طريق ^{الاحتمال}
 فصفة وان كان الا بمعنى غير التعذر لا يستثنى بقسم وقد اصابنا
 المص في مخالفة ابن الحاجب في التقييم من وجهين عدم اختصاص
 الصفة بالاتبعية للجمع المذكور الغير المحصور والاولى وما
 الثاني فمدار الحمل على الصفة تعذر الاستثناء كما اعترف ابن ^{حاجب}
 نفسه والتعذر قد يكون في غير الجمع كما جاء في رجل الزيد
 وفي جمع المعرفة كما جاء في الرجال لا زيدا اذ لم يوجد قرينة العهد
 والاستغراق فلم يعلم الدخول وعدمه فتعذر الاستثناء على ما مر
 به لا زيدا لسمى والماكي وفي المحصور كما جاء في مائة رجل لا زيد
 وقد لا يتعذر في الجمع المذكور الغير المحصور كما جاء في الارحاة
 او حمارا وقد يحذف المستثنى كما جاء في القوم ليس لآى الطائي

الزيد

زيدا ويصعب المستثنى وجوبا وكان مقدرا على المستثنى لتعذر ابدل
 لاقتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند الجواز بين قيل لا يتصور
 فيه الا بدل الغلط وهو يقع في كلام الفصحاء ورد بان النحوي يستحب
 عن اصل الجواز لا عن الفصاحة وتغيير بعضهم بقوله وهو لا يصدر
 بطريق السهولة والعفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق اروتية
 والقطاعة غير بعيد لانه لا يخرج من محم وبدل الغلط قد يقع قصدا في كلام
 الفصحاء لثبوت العفة بينها الشرف في خواش الحمول وقيل الجواز
 الا بدل في نحو جاء في القوم الاحمار كان اما بذكر المنفى اى ما جاء
 حمار فيلزم الغلط في العامل والمفعول معا وكذا في المنفى نحو ما جاء
 القوم الاحمار ولا يخفى عليك ان الغلط في المتبع لا في البدل على
 ما بين في موضع ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع وكلم
 فما ذكرنا غير مراد لو كان البدل مجردا عن لا وهو م كلف في بلن فغير
 البدل والمبدل منه فنيا واثباتا فالوجه عندي ان الا في المنقطع
 بمعنى كمن يفعل علمه الا يرى انهم اختلفوا في عامل المتصل انه الفعل ^{او مفعله}
 او الاوافق المتأخرون في المنقطع انه عامله الا وجوبها محذوف
 في الغلب وقد يظهر وقد يعبر عما يجوز ان يكون منقطعا او المعقوف
 بطريق الاستخدام في لغة تميم على البدل ان كان المبدل منه فرعا
 وقد يحذف مجرور نحو ردت بالقوم الاحمار وهم يجوزون ابدل فيما
 قبله اسم صحيح بغير حذفه نحو ما جاء في القوم الاحمار ويوجب الضرب

عليه فاذا قلت الاستعانة بالنصب كان الاستشهاد راجعا الى الميت
كانت قلت له على عشرة الاستعانة ويصير حاصله انه عليك واحدا
فاذا دخلت التقى كان المعنى ليس على واحد فلو لم يكن شيئا واما
اذا رقت تسعة فلا يمكن ان يكون الاستشهاد راجعا الى الاثنين
والمعنى داخل في الكلام بعد نوب الحبل على الابدال من المعنى ويكره
المعنى كما قالوا ومثال الثاني في الموجب جاء المبكوت الاقر ميتا
الهاشميا الاعقيل فقد جاء من المبكوتين غير قرين مع جميع
هاشم الاعقيل وفي غير الموجب ما جاء المبكوت الاقر ميتا
هاشميا الاعقيل فقد جاء من المبكوتين مع عقيل جمع قرين لا
هاشميا وحكمها في المعنى والاعراب يتم الاول وجوبها للموجب وغير
كثير ومثال الثالث له على عشرة الاثنته الاربعه فيجب
الاول ويجوز الوجهان في الامر والاستشهاد من المستثنى منه واحدا
ولم يكن الاستشهاد مفرغا وقد قدمت المكررات على المستثنى
فالجواب منسوب على الاستشهاد نحو ما جاء في الازيد الاعمر والا
خالدا احدا لا يمكن الابدال وان تأخرت ففي احد المستثنيات
جواز المستثنى جواز الوجهين وابقى واجب النص لان البلد
منه صار لا يبدل كما لمسا قط فلو تبدل منه اخرى نحو ما جاء في
احدا الازيد الاعمر والا خالدا الابكر وان توسعها فاعلم
النصب على الاستشهاد واحد المتأخرات جانبا الوجهين وبقاها

واجب النص بعد الابدال نحو ما جاء في الازيد الاعمر والا
الا خالدا وان كان مفرغا شغل العامل بواحد منها ونصب
ما سواه نحو ما جاء في الازيد الاعمر والا خالدا وان كانا المستثنى
اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يميز في ثنائي المستثنيين الا بالنصب
والاول لا يستغنى به العامل نحو ما اكل احدا الخبز الازيد لان المعنى
قد انقضى بالامر استثنان موجب والمعنى اكل احدا الخبز الازيد
زيدا فانه ما اكل الخبز هذا المبدكوما استثنى منه المستثنى الاول
واذا ذكر جاز في الاول الوجهان نحو ما اكل احدا شيئا الا الخبز الازيد
وفي الموجب لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يرفع كما يجب
نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الازيد والنصب واجب وانما
وفي الثاني جواز الوجهين لانه غير موجب بسبب نقص الإيجاب
بالا للمعنى ما اكل القوم الخبز الازيد فظهر وجوب نصب واحد
في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه فيه اى الموجب
لوتفيد الكلام بان يكون الحكم مما يقع ان ثبت على سبيل العموم نحو
مكره الفاك لا سفل عند لكل الاستشهاد وعدم الافادة في غير
الموجب نحو ما ما الازيد نادر فلحكم يجوز التفرغ فيه على الفاك
والافادة في الموجب نادر فلحكم بعده على الغالب ايضا ويجوز
اى المستثنى بسوى بالقرين وبكسر السين وقهره وسواء بالمد مع فتح
السين وكسرها لانه مضاف الى وهما اى سوى وسواء مضافا الى

ابا لانها في الاصل بمعنى مكان ثم استعير المعنى البدلي ثم تشبها
 وعند الكوفيين يجوز خروجها عن القرافية والقرفية فيها رعا
 وجزا ونصبا وحاشا عطف على سوى لانه حرف جوفي لاكثر
 وقل النصب على المفعولية به اى بحال على انه فعل متعارف فاعله مضمر
 ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه فهو ضرب
 القوم عمر واحسانا رداى فزع الله تعالى عن ضرب عمر ولا سيما
 عطف على سوى ايضا لاصنافه سواى له وما زائدة الى ما وهى
 نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها والاسم بمعنى المثل
 ولا لفظ الجنس وخبرها محذوف والواو الداخلة عليها فى خبر
 المواضع اعتراضية بمعنى جاء فى القوم ولا سيما ريدا ولا مثل ريدا
 موجود فى القوم الذين جاوا اى هو خصولا واشدا خلاصا
 فى المعجى ومجا الرض فيما بعد لاسيما و هو اقل من الجز على انه خبر
 محذوف وما يعنى الذى او نكرة موصوفة بحملة اسمية وقل
 النصب بعد لاسيما على ان ما نكرة غير موصوفة واعنى مقدر
 وغير عطف على سوى ايضا وهو غير صفة فى اصل وضعه دلالة
 على ذات بهيمة باعتبار معنى معية هو المعايير وعرب غير فيه اى
 الاستثناء دون الصفة اذ هج باعراب موصوف كالعراب
 اى المستثنى بالا على التفصيل من وجوب نصبه لو مقدما
 او منقطعا باعتبار المضاف اليه اذ فى وجوب تام وجواز اليمين

مع اولوية البدل في غير الموجب لتام والاعراب بحسب العوامل فى
 المخرج ووجهه انتقال الاعراب المستثنى اليه لما انجز به خبرها
 كان اى نوعها اى الافعال لانها فاعلة وهذا احسن من عبارة
 الكافية المستند الى اللفظ الذى استند الى اسمه عايدا الى الثانى
 لوجوده فى ضمن الجليات المستندة بالذات والحقيقة فخرج
 خبره بغير بدو فاعله وقائم فى كان زيد يضرب وابوه قائم
 بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية وهو اى خبر باب كان كالجز
 اى خبر المبتدأ فى اقسامها واحكامه وشرايطه المذكورة وجواز
 تقديمه معرفة مشروط بوجود الاعراب اللفظى فى احد المعولين
 وهو قرينة هنا لاختلاف اعرابها بخلاف خبر المبتدأ لا اتحاد
 اعرابها فلا بد فى الجواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين
 الجزين وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء فى خبر المبتدأ ظن
 مخالفتهم فى هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويجزى عامله جوازا
 والوجه ان يقول ويجزى كان لا متنازع حذف خبرها كان خبرا
 فجز وفيه اى فى مثل هذا الكلام فى بحى اسم بعد ان تم قائم اسم
 وجوه نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان عمله خبر الجزوه
 خبر وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اى كان فى
 عمله خبر فكان جزؤه خبر وهذا ضعف لضد المعنى الاول
 الاول ونصبها ورفعها بهما من الاولين ووجهما بتقدير

حرف الجر ليس بمتيان ويجب حذف كان كما هو اما انت بفتح الحرف
 او كسرهما لان كـ تفسر للمفوضة حذف اللام الطار قياسا
 ثم حذف كان اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيد
 ما عوضا عن كان فادغم واصل المكسورة ان كـ تبت بلا لام فعمل
 به ما مر اسم فانت معموله عائد الى الثاني المسند اليه ثابت
 انفعال فلا يرد نحو ابوع في ان زيدا ابوع قائم بخلاف عبارة
 الكافية ولا يخفى اسم باب ان بخلاف المبتداء اللا للضرورة
 الشعرية ولا بد من استئناس ضمير الشان فانه يجوز حذفه
 اذ لم يلبه فعل صحيح المنصوب بلا التي لشيء صفة الجنس عين
 التغير لقلة النصب في اسم بخلاف ما سبق المسند اليه الموصول
 عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوع في غلام رجل ابوع قائم
 يليها يقع بعد لا بفاصلة تكرة مضافة او شبهها بخلاف غير
 درهما لك احوال عن الضمير المحرور فلو كان مطلقا المسند اليه
 بعدا لوجوده في ضمن المفيد مفردا غير مضاف ولا مشبه به مع
 وجود الالوين بنى مشغلا على علامة نصبه لقنينة معنى من
 الاستغراقية كونه جوابا لهل من شيء بخلاف رجل ولا غلام من ذلك
 ولا مستلما بكسر التاء بل تنوين عن المحرور ولو كان المسند اليه
 بعدا مفصلا عنها تكرة او معرفة متصلة وان كان كل واحد
 منها مفردا ان للوصل رفع وكسر وجوبا ليطابق السؤال والمواد

بالنكر

بالنكر بر النوى لا الشخصي فيحصل ست صور اربعة في الموصول
 واشتاق في المعرفة وترك نحو قضية ولا باحسن لها وعرفت عما
 تقدم وكثر حذفه اي المسند اليه بعد لا في مثل لا عيناى لا با
 المراد فيما وجد الخبر كان حذف الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا
 يلزم الاجحاف وفي مثل لا حول ولا قوة اي فيما عطف مع تكبير
 لا تكرر مفردين متصليين وجوده فتحملها على الاصل
 المذكور عطف مفردا وبجمله بتقدير خبر الاول ونصب الثاني
 عطفا على لفظ الاول متوينا لا عرابه ورضه عطفا على محله ولا زائدة
 فيها بالابتداء ليطابق السؤال ورفع الاول على ان لا بمعنى ليس
 العمل التكرير ولا تغير الحرف لا اذلة على لاثارتها عملها بخلاف
 الداخل عليها بخلاف بين بلوجرم وبغير الحرف المذكورة الاستفهام
 حقيقة نحو لا رجل في الدار والتمنى نحو لا ما اشر به حين لا يرحى
 ما واو اعرس نحو لا نزول عندي وفتح المبني من اسم لا مفردا بلي
 حالان من ضمير بني للاتحاد وفتح جملا على محله البعد ونصب
 على لفظه او محله القريب نحو لا رجل طرفي وفتح في الدار
 والا اي وان لم يوجد احد الشرط فلا عراب رعا ونصبا لازم
 لعدم الاتحاد ويعطف على لفظ عائد الى المنهى اي بالنصب
 ومحله اي بالرفع ولا يجوز البناء مكان الفصل بالعاطف ولا بد
 من تقدير المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا

لا يعمل فيها وبعدم التكرير لما علم حاله من نحو لاجل ولا قوة والبقية
من القواعد اى غير الفت والمعطوف كقواعد المناهى فبني البدل
اذا كان مفردا وكذا التابع للفظي ويجوز الرفع والتدريج عطفاً
وجاء لا اخلاله بل فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ في الدار لم يحذف
الالف وكذا لا اخلاله لم يفصل للتشبيه لمشاهدة الاول فافصل
دونه الثاني وشاع البناء على الاصل نحو لا اخ لها ولا غلامى لها
خبر ما ولا المشبهتين بليس المسند الى اسمها فخرج بضم ما زيد
يضرب ابو ولا يعلل في يتم ويطل علمها بقدمه اى الجزر على
اسمها وزيادة ان يعود الضعف علمها وان تقاض النفي بالآ
فلا يبقى العمدة في مشابهة ليس ولو عطف على خبرها لم يثبت
الجزم اى عطف بقيد الايجاز وهو بل ولكن رفع المعطوف محمول على محل
الجزر وعلى انه خبر مبتدأ محذوف ولا ينصب لان تقاض النفي
والاى وان لم يعطف بموجب بل غير نصب محمول على لفظه او جر
على موقع تقدير الباقى للجزر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدأ فقط
المجوزات محذوف او مبتدأ ما بعده او محذوف وجوز المضاف
في الاصطلاح المشهور واللفظ ينسب اليه الى مدلوله بالجار المقدر
احتراز عن الملقوط والمتضمن المؤثر في العمل احتراز عن المفعول
وفيه ونحو ما في المذرف والايصال وههنا ابناش الدوران المجوزات
كأخيهما تشمل الاصل مدخول الطرف الجار الاصل ولا ضارة بالجو

والملحق به مدخول الجار الزائد واللفظية فكما استوفى تمامها ينبغي
وقد تركه المصنف نصف كل قسم وابن الحاجب نصف الثاني والثالث
ان المعقول والمنقول من النفاذ ان لا يتغير في اللفظية ونصير
الحاجب بطريق التقدير وتختلف بعضهم بتقدير اللام تقدير
للعمل في نحو صواب زيد ومن الدنيا نية في نحو حسن الوجه فاسد
لاستلزامه جواز نحو اصاب زيد بالانفاق فلا يتناها
المشهور وغيره لما لا يتناها لان الجور بالحرف الزائد كذا ذكر
الشريف فكيف تقسيم الاضافة اليها والثالث ان المذكور واحد
فكيف يصح صيغة الجمع لا سيما في الوجه الثاني والتفسير بالمفرد
لا يصح بل الجمعية باللام والتقوية بمسئلة اليمين ليس بتقدير
ههنا اذ ليس معنى الاضمار بل بطلان اعتبار التقدير حتى يجوز
ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلانه فيما نسب اليه
وكونه بمعنى كل الافرادى فان يعتبر كل فرد فيه كاس موه غير
وغاية ما يكلف ان يقال لما لم يكن احكام الجور بالحرف اكتفى
بذكرها في آخر الكتاب ولما ذكر الجور بالاصالة بالحرف لا صلي لم يرد
ابن الحاجب بتركه رأسا في المشهور ولما انتفى القيدان
في الجور بالتراد مع صحة الحوالة تركه ولما انتفى احدهما فقط
في اللفظية مع عدم صحة الحوالة ذكرها على وجه شعر باحاطة
وتبنيها عن المعنوية باخوفا عن تعريفها وادخل في تقسيمها

ارجعنا صيرهي على طريق التقدّم اى ما يطلق عليه اسم الاضافة
 اما بطريق عموم الجواز على ما يفهم من كلام الشرح او بطريق عموم
 المشتركة على راي هذا الضعيف لكثرة الاطلاق والافراد
 بالترتيب وضبيعة الجمع اما بالنظر الى افراد المذكو راو الى التقدير
 والمخوف حواله واكتفاء الجواز فاقابل وشروطها اى الاضافة
 مطلقا كون المضاف مجازا باعتبار الاول والاخر تقدم الشيء
 على شرطه بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان فيه
 تنوين لحذف لاجل الاضافة كم نحوكم رجل وحواج بيت الله
 وما عطف على التنوين يقوم مقامه اى التنوين وهو وزن
 التثنية والجمع بها اى بسبب الاضافة متعلق بكون حذف اللام
 لا تصاف لانها سابقة على الاضافة في التلطف والظاهر
 سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد الجواز بالاضافة وينبغي ان
 يزيدا ونحوها على ما جازع انه لا يثبت في ذلك الجواز من نحو
 ضاربك على قول والحسن الوجه لان يعبر ما تقوم غير التنوين
 وايضا لما فرض وقدر التنوين في المبني وغير المنفرد مع مضارباتها
 للتنوين ومخصص الغرض بالوقوع ولو بالتوخي والاوجه حذف
 بها والشرط لا يكتفى في وجود المشروط بل لابد من المستحق وهو
 ههنا يحصل فائدة ولا فائدة في اضافة نحو الغلام فلا تقض
 وعلى اى ما يطلق عليه لفظ الاضافة لفظة قدما لتقدم اللفظ

على المعنى بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام وان الحجاب
 نظر الى تقدم الحق بالنسبة الى المتكلم الحديث لظاهره وشرفا
 ومقصوديته بالذات لو كان المضاف صفة اسم فاعلى ومفعول
 او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معولها فخرج نحوكم
 البلد وخالق السموات والتخفيف في اللفظ فقط تفيد هذه
 الاضافة فلذا سميت بها والمعنى على ما كان قبل الاضافة ولما
 قيل انها في تقدير الافضل اما التخصيص في محضارب زيدا
 ورجل فاحصل قبل الاضافة بالمعولية والتخفيف حذف التنوين
 ولو مقصود نحو حجاج بيت الله ذنا بيه والعنبر في نحو الحسن الوجه
 واللام اخف منه مخرجا ووضعنا والاستار على فيوصف التكرار
 بها اى بالصفة المضافة الى معولها لعدم اكتساب التعريف
 نحو الضارب زيد وكذا نحو الضارب زيد حصول التخفيف بحذف
 التنوين دون الضارب بمعنى لم يصح المفرد المرفع بالعلم المضاف
 لعدم التخفيف اذ سقوط التنوين باللام السابق لا لو كان ^{المضاف}
 اليه ضميرا بمضد نحو الضاربك قيل جلا على ضاربك لذي
 حذف تنوينه لا لاقبال الضمير لانه مضافة اذ لا يقصور التنوين
 لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين بخلاف الضارب زيد مع ضارب
 زيد ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود الشيء بلا شرط ولا مقصود
 وقيل اصل ضاربك صارب ايك بالتنوين فلما اضيف حذف

في اشتراكهما مع اتصال الاضافة في حذف التنوين

المتون واصل الضمير لانتهاء المانع ثم حمل الضاربه على الاتحاد
 الجزيئين فيه انه لابد في القبطية وجود الاستعمال بلواضافة كونه
 في تقدير الانفصال كما لم يوجد ضاربه بالمتون لم يوجد ضارب
 اياك واهما الحاجة الى الحمل الذي يجوز ان يقال حصل الضاربه
 الضارب اياك وايضا الاتحاد الجزيئين لا يكفي في الحمل ولا جاز
 الضارب زيد وقيل ضمير نحو الضاربه مصوب فوراخذ
 النون في الضاربه والضاربه واجب بان النون بمنزلة
 النون يوزن بانفصال ما بعده عما قبله فايحتاج المسئل الموزن
 بالانفصال فيه انه منقوص نحو يستقنونك وحله انه ليس بمنزلة
 النون من كل وجه الا ترى انه يجتمع مع اللام وينت في الوجب
 والاقرب ان نحو ضاربك مضاف والمتون محذوف لاجل
 الانفصال والاضافة معا كما في نحو ذلك وكلمه وكونه في تقدير
 الانفصال من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط
 العمل ونحو ضاربك وضاربك مجزأ وعلى اللام مضاف والنون
 محذوف لاجل الاضافة فقط ونحو الضاربك ليس بمضاف لعدم
 التحفيز بل هو مثل الضارب زيد فتدبر واذا اللام نحو
 الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لا شتر كما في كون
 المضاف صفة والمضاف اليه جسما مرفعا باللام او مضافا اليه
 اي ذي اللام نحو الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا

المضاف

المضاف الى ضمير نحو الرجل الضارب غلامه والا فلو لم يكن
 المضاف صفة مضافة الى معنوا بلان لا يكون صفة نحو غلام زيد
 او يكون صفة غير مضافة الى معنوا نحو مصارع مصر وخالف
 السموات فالاضافة معنوية مفيدة شيئا في المعنى دون اللفظ
 فقط وشرطها اي الاضافة المعنوية تنكيد للمضاف لا يميز
 تحصيل المضاف والحال فان كان ذا اللام حذف لانه وان كان
 علما نكر بان يجعل واحدا من معنى ذلك الاسم نحو زيدنا خير من
 زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف لتعذر التنكير وتفيد
 المعنوية تعريفية اي للمضاف بالمضاف اليه المعرفة لان وصفها هو
 المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة ثم يستعمل في
 الاعتراف وغيره كاللوم بعينه مثلا اذا قيل جلد في غلام
 لزيد فعنه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة
 وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فعنه ذاك مع كونه
 اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلاما او شهرا
 او معلوم مخاطبك دون غير فيكون معرفة هذا اصل وضعها
 ثم يستعمل بدون اشارة وعهد كالا ولا فيكون كان نكره كقول
 ولقد امر علي الليثم بسقي الاشمل وغيره وشبهها نحو نظير وشبه
 وسوى هكذا فيما عندنا من النسخ والظاهر الاشمل وغيرها
 لكونه استثناء من ضمير تعريفه ويمكن ان يجعل مثلا مصر حيا

لم يشترط طرف لغزى الاستثنا اي لا يفيد الاضافة المعنوية
تعريف مثل في مرة عدم اشتراكها وكل منها بماثلة المضاف اليه
في شيء من الاشياء او بغايرة له فاذا اكثر من تعريف قيل وجه الاول
لنقلها في الالهام فيه ان التعريف للعهد كما سبق فلو يعرف التوكل
كيف ونحو خلق الله ومقدوره ومعلومه اكثر اياها ما منها مع
افادة التعريف بالاتفاق وقيل كونها في تاويل المماثلة والمغايرة
فيكون الاستثنا منقطعاً فيه انه يحذف التعريف بالاشتراك
الا ان يقال به يتعين الذات فلا يكون تأويله بالصفة ويكون
ان يقال الاشتراك دليل العهد فيكون الاضافة على اصلها
فيتعرف من كل وجه ويعدم العهد فيكون معرفة
اصلها ونكرة استعمل لا يجوز ان يعامل معاملتها فيه ان لا يخ
الانها يام والسند سبق وان يتوقف على وجود معاملة المعرفة
بلوا اشتراكها كما وجد في ذي اللوم كما سبق وان هذا وتفيد المعنوية
تخصيصه الى المضاف بالمضاف اليه النكرة قيل لانه تخصيص
تقليل الشيوع ولا شك ان اللوم قبل الاضافة الى رجل
كان مشتركاً بين غلام رجل وامرأة وقتل اشتركا فيه
ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانساب الى المضاف
اليه بحرف الجر لخصوصه بعينه في غلام رجل وبالجملة الفرق
ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان يسمى

معنوية فلا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل
هما كضاد زيد وضاد ب زيد في حصول الفائدة القطعية
دون المعنوية في وجه سميتها الاولى ومعنوية والثانية لقطعية
وتقدير من البينة في الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما
عليه على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه
التقدير ان لا بد منها ولا فائدة عليها والاي وان لم يعد
كل منها على الاخر فاللوم مقدرة وتفيد اللوم نحو غلام زيد
وضرب اللوم وعلم الفقه قالوا لا يلزم في تقدير اللوم صحة
التيجرح بالبل يكفي افادة الاختصاص الذي مدلول اللوم فخرج
عليه تقدير اللوم في تخصيب اللوم ذواته في كاذب اليه ابن
الحاجب وعدم الاحتياج الى التعلقات البعيدة في نحو كل رجل
وتجرح الاراد فيه ان التقدير غير النقصي اذ لازم الاول صحة التخرج
والثاني عددها والذالم بين الطرفين المعبر والمفعول له ولو اريد
بالنقص كاذب اليه عبد القاهر ومن تبعه واعتدوا عن
عدم البناء اما بان النقصي يجوز البناء موجب لتلفه في اي
واما بان الاضافة تمنع البناء في الاعم الغالب وان المضاف
اليه بمنزلة المتضمنين الى المجامع البناء وكلهم ضعيف لا تنقص
نحو غلام رجل صحة التخصيص ولو منع اللزوم لزم تناقض
لاختلاف حكمها فالوجه عندى صحة اللزوم وان التقدير هنا

بمعناه وان المراد بصفة التبرع بحسب الوضع فلا يضر فيها
 في الاستعمال الا ترى ان الظروف اللازمة لا يثنى مع عدم صحة التبرع
 في الاستعمال لا ينعكس على كل رجل واذا بانتهى بوجه صحيح لم يوجب
 وعلى غيره ومنه بان لا ينعكس فيه حفظ القاعدة ثم وكسلا لا
 من الاثر واعلم ان ابن الحاجب قدّم ثبوتاً لغيره في القارة واضح
 الشرط نظر الى ان الكلام في الجوريات فينا سببه لمبادرة الى
 التاليل الحقيقية وان المقصود اهم بالذكو وعكس المعنى نظر الى الجور
 او لا والى المقصود لاهم لاناغ ثانياً وهو اقامة التعريف والتحقيق
 واما تقدير الحرف الجار فله يوضح معنى التخصيص والجر فظهر
 بالقبول احدى ولا يضاف صفة الى موصوفها ولا يضاف ملوك
 بالعكس لانه هو اضافة الموصوف المذكور والعكس يصور
 والنفي وقوعي فلا تناقض والمراد مع ابقاء المعنى المضاف بالترتيب
 الوصفي بحاله لان كل من هيتي التركيب الوصفي والاصناف في معنى
 اخرى لا يقع احدهما مقام الاخر خلافاً للكوفيين غير ترتيب
 الكافية ترتيباً وتكميلاً واحتمالاً ساعين كون الثانية كالخاتمة
 وهذا اولى بالرعاية من تقديم الاصم بالنفي الذي رعاه ابن
 الحاجب ولا يضاف الشيء الى مثله والعموم واللفظي مترادفين
 او متساويين لعدم الفائدة واولاً خواتمة في ثياب بالهاتمة
 في ثياب خاتمة بالوصف بانه صرف الموصوف وصار الصفة

لازم

كما لا سم فالتبس فاضف اليها لامن حيث انه موصوفه وسيجل
 في المعجز الجامع بالوصف بان تقديره سبحر الوقت للجامع وليس
 ففة في المثليين كونها اسمين لواحد بان يراد بالاول المدلول
 وبالثاني اللفظ او بان ينكر الاول باقفاق الاثر ان فيكون
 كسبحر الاول وفي مثل هذا يضاف الاسم الى الملقب بكونه او مخرون
 العكس ولا يجوز اضافة المضاف من غير اخرى ولا يجوز تقديم
 المضاف اليه على المضاف ولا افضل بينهما شيئاً الا بالانظر
 الحقيقي والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم
 من لاهرا والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح وهو الفصل
 سبعة اقسام ثلثة جارية في السبعة اضافة المصدر الى فاعله والفاصل
 مفعوله كقراءة ابن عامر رجل للشركيين قتل اولادهم شركائهم
 او طريقة كقول بعضهم ترك بها نفسك وهو باسحق في رواها
 واطراف الصفة الى مفعولها الاول والفاصل الثاني كقراءة
 بعضهم فله تحسب الله مخلف وعمره وسله فظهر كقولهم
 الله تعالى عليه السلام هل انتم تادكوني صاحب كون الفاعل
 كقوله اعلم والله زيد واربعه تحسب بالشعر الفضل عملي النظم
 غير المضاف وبفاعله بعبته وبالمداء ويجوز ههنا المضاف اليه
 وبشيء المضاف كافي الغايات وقد يترك على حاله بغير تنوين
 في الغالب اذا عطف على ذلك المضاف مضاف اخر مثل ذلك

مخدوف ومخدوف نصف وربع ما حصل ومن غير الغاية قراءة
 بعضهم فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء وفيما عداها يبقى على
 اعرابه ويرد تنوينه نحو قوله تعالى وكلوا من ثمره الا تمثال
 والمضاف ويعرب أي المضاف اليه بأعرابه أي المضاف وقد يترك
 على اعرابه كقراءة بعضهم والله يريد الاخره بالجر عند عدم التمسك
 طرف مخدوف فان التمسك فلا يخد فان في السعة ويخفف نحو
 المضاف والمضاف اليه كما يقال هو عنى في مخدوف أي مقدار مسافة
 فمن مخدوف وبكسر المضاف الصحيح يعني باليس في اخر حرف علة و
 المحقق به عنى ما اخر حرف علة سكنت ما قبلها بأضافتها
 أي الياء ضمير المتكلم وهي أي الياء مفتوحة أو ساكنة وبيت لالف
 ان كانت في اخر المضاف إلى الياء وقبيلة هذيل تعقب لالف
 ياء وتدغم الالف التثنية فتثنيها وتدغم الياء والواو بعد
 قلبها ياء فيها أي في ياء المتكلم ويقع ياء المتكلم ولا يسكن
 للسالكين نحو فاض ومسلمي ومصطفى الاسم التابع اذا جاز
 فيه فلا يدخل في المحدود فعل وحرف وكان جملة لا محل لها
 من الاعراب تأكيد عطف او بدل او ثناء او انتماء محل في حكم
 الاسم ولكن فيه بحث عرفي مما سبق والاقرب ان يقال ذكرها
 فيه استطرادى إيجازا وتكثر للفائدة ما لفظ تبع سابقة
 فالرتبة في الاعراب ومعنى التبعية اتحادها في النوع مع كون

الفرق

اللاصق لاجل السابق لا وقوعه بعد فلا يرد حتى لاجل المتوقفة
 والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحارث ولما اشتمل عيان
 الكافية على جوه من الحلق ذكر الجمع وكل اللذين للفراد والتعريف
 للماهية وان غير شامل اثنا عشر فضاء الابدان ويل وباب بقية
 المحتاج الحذف المضاف او ارادة النوع وعدم المنع غيرها
 ولا يتقدم لتابع الا العطف بلطف للضرورة السقيمة كقولهم
 علينا روحه الله المستدام وهو أي التابع نفت لودل على ما
 معنى ثابت فيه هو المتبع المذكور التزاما برده عليه البدل
 والعطف في مثل العجني زيد على او علمه والتأكيد في نحو جاني
 القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول وزيادة مطلقا
 لدفعه كما قبل اذ معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة
 تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية
 موادها فاسد اذ ليس بغير العطف من القواع مع متبوعاتها
 هيئية مخصوصة ولذا قد يجوز في التابع ان يكون نعتا وبدل
 او ثناء فانظر الى اختلاف المعاني وان الحد اللفظ والهيئة
 التركيبية وكذا الاحتراز عن الخطا كما قبل ايضا لخرورها
 بذكر التابع فالوجه على ما ذكره الرخا ان يقول لودل على
 ذات معنى غير الشمول فيه فم لو اريد الدلالة التضمنية
 او جعلها عاصلة كالثمالة وصله الدلالة مخدوفة وما عيان

في التبعية
 في التبعية
 في التبعية

عن معنى مخصوصا بزيادة المتبوع لاستقام لكنه خلاف المتبادر
وتبعه أي تبع الدال على ما في متبوعه في التعريف والتشكيك والافراد
والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ولا وجه لاستثناء ما
يستوي فيه المذكور الثالث لا مشترك بينهما فالبتعية حالة
وحذف الاعراب حذر عن التكرار وذكر الاول في الجميع لزيادة
النوع من الجانبين ولما ريد لكل الافراد منها الذكر ولا في الثاني
وقد البتعية على الغائبة لتقدم اللفظ على المعنى والمجاز
على ان ذكر الغائبة استطرادى لانه وظيفة العالم تراهنا
لم تذكر في غير الفتى فحان لا تذكر في مثل هذا المحقق فصول
التقديم وفي معلقة لما كان دلالة الفتى السببي على معنى
المتبوع التزاما مثله اذ قيل جاء رجل حسن غلامه وان كان
على حسن موجود في غلومه وبالا التزام على كونه الرجل بحيث
حسن غلامه لم ير منها المصنف كما رضى ابن الحاجب فزاد
وتبع الدال على معنى في متعلق المتبوع اياه في الاولين أي التعريف
والتشكيك وكان كالفعل المسند الى الظاهر في الباقي ففردا
دائما ومذكرا لان يكون فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا
فيجب ثبوتها او غير حقيقي او منفصلة فيجوز وجه الافراد
في الفعل اذ لم تعد دالفا على تركه بحال الظاهر وفي غير
موازنة ومنا سببه لحي اذا خرج عن الموازنة بالتشكيك

مثلا

مثلا ولم يكن مشتقا يجوز المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو
مهرت برجل قعود غلانه واسود انصاره واشاعته اعوانه
فظهر الخلل في الاطلاق فوجب ان يزداد بعد الباقي موازنا له
والا فالوجهان ويجخص الفتى متبوعه أي يقلل اشراكه في
التكرار نحو جعل عالم او بوضع نحو زيد الطرقي وثاني لمجرد
النشاء نحو الله اكبر لمجرد التعميم نحو السبطان الرقيم ومجرد
التأكيد نحو قوله تعالى الهان اشيد وليس مراد الحصر فديحي
للمترحم نحو زيد الفقير المشتك كالجسم ليعول العيني ولما
تقدم كثير من النحاة شرطية لا اتفاق في الفتى فزاد بقوله
وللمشوب وكتمى وذو اللفظة فتى بالقوة مطلقا أي
في جميع الاستعمالات اذ وضعها للدلالة على ذات بهمة ومعنى
فيها فكانا كالصفا المشتقة والفتى أي فتى لكونه مذكرا
اللام الاولى للتحضيض والثانية للتقليل نحو مهرت برجل أي
جعل أي كامل في الجارية على معيسته وخصوصية الذات المعينة
بذلك معنى في المهمة فزاد هذا حاصل فاعينه هذا فخصها
في نحو شيء او معلوم بجل ولم يصح ان يقع فعلا ونحو ما ذهب
اليه البعض من الازعاف بيان والفتى هذا فتى لعل نحو
مهرت بزيد هذا او مضاف الى علم نحو علوم زيد هذا او
مضاف الى ضمير نحو زيد غلامك هذا او مضاف الى ضمير نحو

والجملتين نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل
فيل هذا ما زاد من مبهمة
والرسم

غلام هذا هنا قبل كون هذا في هذه المواضع بمعنى المثال اليه وفيه
 انه بمعنى في جميع المواضع واستيعابه كونه نقلاً عن المذكورات لعدم
 شرطه وهو الموافقة راعية الموصوف او مساواة فلا فرق
 بينه وبين المنسوب وذو فالوجه عن معناه خاصاً اجمال
 كون كل من كان في الاخر خاصاً بما ذكر لا مطلقاً ويوصف ان
 لا المعرفة بالجملة الخبرية لا الانشائية لانها لا يقع صفة الا بتأمل
 بعيد كما اذا قيل جاني رجل اتر به اى قوله في حقه اخبر اى
 مستحق لان يوم يضر به بعيد راجع الى تلك التكملة للربط المذكور
 او مقدر كقولهم تعالى واقولوا بربنا لا تجزى نفس اى فيه والمضمر
 لا يقع صفة قبل لانه يدل على الذات على قيام معنى راجع اليه
 ضمير الغائب فيرجع الى الدال على معنى في الذات الا ان يقال
 حمل على اخوته طرماً للبناء والاول ان يقال لانه اعرف المعارف
 فلا يقع صفة لغرض عدم الشرط ولا ضمير مثله لما يدرك في قوله
 ولا موصوفاً قيل لان ضمير التكلم والمخاطب اعرف المعارف
 فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل عليها ضمير الغائب والوصف
 المادح وغيره وصنف هذا ظاهره فلذا جوزا اكسائي واكثر
 موصوفية ضمير الغائب في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
 الحكيم وعكس المصنف ترتيب الكافية وهذا اى الموصوف
 اعرف من الصفة او مساو لها في التعريف اى يجب ان يكون

الموصوف

الموصوف ازيد تعريفاً من الصفة ادسياً والاول لا يجوز ان يكون
 النقص منها التكويل للفرع مرتبة على الاصل والمنقول عن سيبويه
 والجمهور ان اعرفها المصنف ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المظهر
 باللام والموصولات فيبينها مساوات وتعريفها في مساو
 لتعريف المضاف اليه عند الجمهور ووصف باب هذا اى اسم الثمان
 بنى اللام شامل نحو الذي دون مثله والمضاف اليه والذي
 اللام مع وجود الشرط المذكور بالهامه ولا يتصور دفع الابهام
 بالجمهور واما المضاف الى ذلك اللام فيقول لانه كالاتقاة من
 المستعير السؤل من الفقير فيه انه ان اريد التعريف فنقص
 بنحو الرجل صاحب الغرس فانه جائز بالافتقار وان اريد التعريف
 ودفع الابهام فسلم لجواز ان يكون المضاف اسم جنس كغلام
 فلما جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل
 انها في الثاني اكثر ويجوز الموصوف جواز اذا علم نحو قوله تعالى
 ان اعمل باغيات اى دروعاً ويجوز هذه انسياً فيما علب عليه
 الاسمية كالغفار وهو الصاحب الى الرجل وعطف عطفاً على
 نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء
 وتمر حتى لا يتكلف بعيد تركيبة البعض واقتصر على ما يفرق
 من قوله لومع حرف عاطفة فلا يرد الصفاة مع الواو وزيادة
 اللصق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا بالآيات والكتاب يعلم

في هذا الخبر لا يثبت
 في هذا الخبر لا يثبت

على رأى وعطف العطف او يقع العطف على المظهر المحرور فصل
نحو مردت بزيد وعمر والضمير بالجر المحرور باعادة الجار
ملابس الجار على الوجه الاول نحو مردت بزيد
والظاهر بينك وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال بينهما الاشتياح
من الطرفين لفظا ومعنى فخلو الفاعل والفاعل المتصل كانها
كشيء واحد فاشتد قوهم العطف على بعض حروف الكمية
فلم يعين الفصل بل لزم اعادة الجار فلما قدم المصنف فصلكم
على تاليه مخالفا للكمية وهما بحث وهولته يفهم من
هذا جواز مردت بزيد ولا يلا اعادة الجار وهو متفق بل
خالف الا ان يقال عدم جواز معلوم من بحث المصنف
او يقال والضمير المحرور بالرفع عطف على المحرور على انه
نائب الفاعل كمن يلزم اجمال المسئلة الثانية ويمكن ان يجعل
من عطف اسمية على فعلية اى والضمير المحرور في باب العطف
ملابس باعادة الجار قابعا او متبوعا فيكون اشغال الجار و
المرتفع بالجر عطف والرفع مبتدأ المتصل ملابسا او ملتبسا
في باب العطف بقا صلة بينه وبين المعطوف فياكيد ان
ولو وجد تلك الفاصلة بعدها اى عاطفة نحو قوله تعالى
ما اشركنا ولا ابائنا الا لضرورة اى وقفا هذا هو الاولى
عند البصريين ويجوزون على فتح من غير فاصلة ولا ضرورة

وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخص من قولهم كان منفصل
الا ان يقع فصل فالواو في وجه الفصل الفاعل المتصل كالجزء
من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكمية فبا التاكيد
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف فيلزم ان يكون المعطوف فياكيد
ايضا وليس كذلك واكثر اذا وقع الفصل طالا الكلام فيحس
الاتصاف وانهم وبنية نظر اما اولاه فلهذا الفصل قد يقع حرف
واحد كما في الامة المتقدمة فالقول بحسب الطولي به حتى يعنى
الواجب خارج عن الانصاف واماننا فلا ان الاقتصار على
ذكره استحيشا فكيف يعارض الواجب فضلا عن التجان واما
ثاناه فلا ان الفصل بكلمة اقل حرفا من التاكيد لكان ما ذكر
في التاكيد مما لا يعنى ثم ان المصنف قد بحث العطف على عامله
لمشاكلة ما سبق فيكونه بشرط شئ واجزا فقال في معطوف
عامله عطف على المحرور واظهر ما قد غرم دفعا للفظ
وجعل العطف في كلام غير بالمعنى اللغوي اعنى ليل ارجع
على صلة لا لانه المحذوف تكلف باردا لا بدع القاطع لو قدم
المحرور عليها اى المرتفع والمنسوب للدلالة المحرور عليها ان
على احدها على حذف لمضاف ولا يلزم العطف على ذلك فيها
اى في المعطوف والمعطوف عليه والظرف هو المحرور والمطروف

بحرف نحو الدار زيد والحجر عمرو وجواز لوزود السماع
 وعدم جواز غير على الاصل من ان الحرف الواحد لا يعكس
 ان يقوم مقام عاملين ولذا منع الجواز مطلقا ^{والجمهور} ^{في} ^{الجمهور}
 والوجه ليجوز الا خفش مطلقا وهو اي المعطوف عليه فيما
 يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط
 او مع نفسه لان يختص بسببه باحدهما فيختص ^{العرف}
 به ايضا بخوفا زيد والحارث وعمرو وعبد الله وباعده
 وزيد فان سبب لزوم ترجمه المنادي عن لام التعريف اعني
 لزوم اجتماع التاني التعريف لولم يجره منعوق في المعطوف
 وسبب بناء زيد كونه منادى مفردا مرفوعة موجود في
 عمرو لا عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقاء ولا ذاهبا
 عمرو لا يرفع اي اذهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو
 لو نصب اوجع عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو متنع
خلو عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم قائم
لوقتيه اي يقرر المتبوع عند السماع بان يدله مرجعا
على ما دل عليه التأكيد فيه يحصل التعريف ثم قد يكون ذلك
هو المقصود الاصل وقد يجعل ذريعة الى رفع الجواز
لسموها وعدم التمسك كما بين في المعاني فظهر عدم
بالنسبة والتمسك والصفات الكاشفة وعطف البيان

في المعطوف

يقصد منها

يقصد منها الا يوضح دون التقرير ولولم يوضح نفيحة
 واحدة والحين اثنين وامس والفا الدائر التقرير
 فيها الجزم المتبوع وهذا معنى قول ابن الحاجب تقررها بالنقص
 دون المطابقة المعبر في التأكيد ولا يرد عليه مثل
 اجمعين وكلها والصفات الكاشفة على انهم لا يرد
 من الضمير فالجزم بالمطابقة واخراج الضمير من التأكيد بحكم
 وهو اي التأكيد لفظي كوكرا الاول في المتبوع اما بعينه كزيد
 زيد او بوزن منع اتفاقهما في الحرف الاخر نحو حسن بين او ي
 عمرا قد يمتزج انت وجري التأكيد اللفظي في كل لفظ اسم
 او فعل او حرف او مركب ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف
 ابن الحاجب وان امكن الجواب وهو اي التأكيد وتركه اخضر
معنوي لو كان المؤكد نفسه وعينه وهما لا يشا باختلاف
الضمير والضمير لا اختلاف المتبوع بالتذكير والتانيث والاولاد
والثنية والجمع كنفسه ونفسها وانفسها وانفسهم و
انفسهن وكذا عينه الخ ويؤكد الضمير المرفوع المتصل باوزا
او مستكنا بها اي باحدهما يؤكد ذلك المتصل ولا ينفصل
نحو ضربت انت نفسك اذ لو ذلك لا التمسك بالفاعل المستكن
وحمل عليه البارز طرف التنا واما غير المرفوع المتصل فيجب فيه
التأكيد ولا ينفصل لعدم التمسك بغيره فكيف نفسك و

بك نفسك وكذا لا يجب في غيرها لأن الجمعين والخاصة
 لا تستعمل لغير التأكيد وكل المضاف إلى الضمير لا يقع غير التأكيد
 الأمثلة فلو بس وكلمة وهو بالضم نحو كلمة وكلمة وكلمة
 وجمع واكتع وابتع والبصع بالمهملة أو المجرمة وكلمة بعض
 اجمع وهذه بالصيغ نحو اجمع وجمعا وجمعين وجمع وكذا
 البواقي والثلثة الاختصم لا يذكر بدون أي اجمع لعدم
 ظهور بدلها على معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلثة
 على اجمع لو اجتمعنا لأنها ابتاع ولم يتوكد بكل وجمع ما
 يفترق أجزاء حسنا كالقوم ولو كان ذلك لا افتراق
 حكما حكما أو محكوما من الشرع أو غير من خواشيت
 العبد كله إذا الكلية والاجتماع لا يتصور إلا الملقى
 أجزاء فإذا لم يصح افتراقها يكن في التأكيد بما فائدة غير
 المشي صفة لقوله ما يفترق وكذا وكلمة ومجاله أي
 يقعان تأكيد المشي نحو جاءني الجملون وكلامها والموتان
 كلمتها ولا يتوكد النكرة بها قبل أي بكلام وكلمة فائدة
 لا وجه للتخصيص بالذكر حينئذ لا يتوكد بالضمير
 كغير المعارف باتفاق البصريين والكوفيين يجوزوا
 تأكيد النكرة إذا كان معلوم المقدر نحو درع ودينار
 ويوم وإيلة والنحو جال ودرهم بما عدا النفس والعين

فالوجه

فالوجه ارجاع الضمير إلى كل واجمع وكذا وكلمة بعد اللام
 واحدا لا شتر كما في اقتضا الأجزاء المفترقة وغير المشي وكذا
 الاختلاف لا اختصاصها بالثنية واتباع اجمع في حكم اجمع
 كلمة اختصا النفس والعين بالمعارف مجما عليهم لم يذكر
 بخلاف البواقي ولو قيل بها أي بالمتوكدات المعنوية أو به أي
 بالمتوكد المعنوي كان الوجه ولا يبعد أن يجعل بها تصحيفا
 من بابها وسهوا من قلم الناسخ ولا يتوكد المقهر بالمضمير لكونه
 كالوصف فكما يجب أن يكون الموصوف عرفا ومساوبا فكذا
 المتوكد ويتوكد المضمير بها أي بالمضمير كقمت أنت وأنت متك أنت
 ومهريت بك أنت وبه هو وأما نحو زيد ضربته ياء ونحو آخر
 لقمت زيدا ياءه بتقدير رجعت الضمير أي زيد فعلا عند الحاجة
 وتأكيده عند الرجوع عما إلى الشيء واحد وبالمظهر نحو أنا محمد
 قلت كذا ومهريت به زيد ونتم انتم هؤلاء على قول وبدلوه
 أي التابع المقصود بالذات من النسبة فقط دون المتبع
 فخرج ما عدا العطف بخلاف الاضرب قبل يخرج هو أيضا
 لأن متبوعه مقصور ابتداء ثم بدله فاعترضه وخصه
 المعطوف فكلامها مقصوران وهذا سهوا لأنهم قالوا
 في معنى الاضرب الاختيار الذي وقع من الحكم لم يكن بطريق
 القصد ولهذا صرح عنه بكلمة بل وقالوا بدله الغلط ثلثة

اقسام ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم يوضح الغلط وتظهر
 ان يرتقي من الادنى الى الاعلى نحو تبدل الشمس وغلط من
 كما اذا اردت ان تقول حاربني اللسان اى رجل ونسباً
 وسبق اللسان الى غيرهم ثم تذكر وتكون ولا يقع الاخير
 في كلام الفصحى وان وقع في كلام فحقة الاضرب عن الاول
 المغلوط فيه بل فظهر ان لافق من الاضرب وتسمى بدلا غلط
 الا في وجه التبدل فافضل ان يزدون بل فيسبب اضراباً و
 الاوساط الا فيصير بدلا غلط وان والنسب يقعان في كل
 الفصحى لكن يضرهون عنها والوساط يبدلون فالوجه ان
 يزيد بل عاطفة وهو اى البدل بدل كل لو كان مولود اليه
 عنه اى عين مدلول المتبوع في الخارج يعنى يتصادقان
 في الجملة وان لم يكونا متبوعين ولا متساويين نحو جاني
 زيد اخوك وبدل بعض وكان مدلول البدل جوفه اى جوف
 مدلول المتبوع في الخارج ايضا ضرب زيد رأسه وبدل
 استمال لولد بضم الدال عليه على نائب الفاعل اى على مدلول
 البدل اجمالاً دلالة اجمالاً او مجمل بغير اى غير كل واحد
 من العينية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه اذ لا يسلب
 ذات الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو
 واما اقتصار ان الحاجب على الملازمة بينهما فيحقق

كوفه غلوه في جاء في زيد غلوه بدلا لا شتم لا وليس كذلك
 بل هو بدل غلط والاى وان لم يوجد احد الثلاثة في البدل
 فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ايهامه او شيئا فيقبل
 اقسامه الثلاثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية الا ان تطلب
 ولو ابدل بك من معرفة فالنعت اى نعت البدل لان ثلاثة
 يكون المقادير من غير المتى من كل وجه فاقوا فيه بصفة
 لتكون كالطائر لما فيه من نقص النكارة مثل ما لنا صفة نارية
 كاذبة ولا يبدل ظاهر من مضمون كذا اى بدل الكل الا ان غائب
 لان المضمون المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
 فلو ابدل الظاهر منها بدل الكل لزم ان يكون المقادير من غير
 المتى مع كون مدلولها واحداً بخلاف بدل البعض والاشمال
 والغلط فان المانع بينهما مفقود لا خلاف لمدلوله يقال
 اشقيتك نصفك واعجبتني ملك واعجبتك على وضربك
 الطار وضربتي الطار وعطف بنا لويضه اى متبوعه في غير
 الصفة كما شقة ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه
 لجواز حصوله بالاجتماع غير صفة فحقت هي نحو اضم باه
 ابن حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اى عطف بياناً وبدل
 حيث اللفظ في هذا زيد بالتون مرثوعاً ومضموناً
 اذا جعل عطف بياناً بالضم اذا جعل بدلاً بالترك البكوى

بشر إذا جعل بيان المبكرى جازوا جعل بعد لالم بخزانة في
 حكم تكريرها على فيكون كالضارب زيد وقد مر امتناعه وأما
 الفرقا المعنوي ففيه من البنية الاسماء المنبنيات اختصارا
 إشارة إلى الكلام في الأفراد وأما الكلام في المفهوم فكلم
 قد سبق في صدر الكلام وعرفت فساد تعريفنا بلطائفة
 والموايد غير ما ذكر من المنادى واسم لا التسمية وتاويها
 هو مختصر بالاستقراء في ثمانية ابواب والقابله القابله
 أوائل المنبنيات وسكنى ضم وفتح وكسر وتوقف وقد سبق في
 في صدر الكتاب لم يقل وأنواعه كما في الاعراب لأن معاني
 الحركات الاعرابية مختلفة فصارت حقائق وحركات
 البناء وسكونه متحد من حيث عدم دلالتها على شيء للضم
 اسم فخرج كاف نحو ذلك ورايتك ومنع لثبات متكلم
 أو ذات مخاطب فان الضمائر موضوعه جزئيات باعتبار
 معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له خاص والوضع عام
 بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب فانها موضوعان للضم
 الكلبيين فكلاهما عامان والمتكلم به والمخاطب به مجلدا
 فانها متكلم ما به كلام كان ومخاطب كذلك والمتكلم به
 حيث يحكي من نفسه والمخاطب من حيث يتوجه إليه الخطاب
 فيه انه منقضى بنحو قلت انا كذلك او قلت انت الا ان يذهب

الى عقد الوضع

الى عقد الوضع وأريد الاول وأما قولك انت مخاطب نفسك
 فجازوا بان لفظ الخطاب كذلك الا ان يريد به فيرجع إلى الثاني
 أو غائب تقدم ذكر افظا نحو ضرب زيد غلومه وان كان
 ذلك المتقدم تقدم معنى بان يكون الاصل فيه المتقدم نحو
 ضرب علامه زيد في داره زيد واعطيت درهمه زيد
 وضربت في داره زيدا او يكون جزء مفهوم المتقدم نحو
 اعدوا هو اقرب للتقوى او مدلولو سباق الكلام الزمان
 كقوله تعالى ولا يؤبه لما ساء الكلام قيل في ذكر الميراث
 علم انه ثمرة ميراثا وقوله تعالى حتى تورث بالحياء اذا العشي نزل
 على الشمس قيل ومنه قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر
 في النزول في ليلة القدر التي هي رمضان الذي انزل فيه
 القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان
 ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها على ان المراد ظهر الارض
 وكذا الغناء مع لفظه في قوله تعالى من علمها فان فيه
 ان بعض الدال لما تأخر كيف يقال المدلول متقدم ذكره
 بل المناسب ان يجعل من التقدم للحكي وانما لم يذكر المصنف
 لان في ذكره تناقضا او امثلا ما ذكره في قول الرضي
 التقدم للحكي ان يكون المعنى مؤخر انظار وليس هناك
 مما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فتقول انه

وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم
نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت فائش الحامل لهم على
مخالفة مقتضى وضعه شاذي مفسر عنه قلت قصد التخصيص والتميز
في ظهوره من هذا الضمير الغائب في التقدم الحكمي مجاز فان قلت يجب
انه للجواز ذكره في التعريف قبل له وجه في نفسه قلت لا بد من
تقديم مقدمته ان الحكم باي المضيي لا اثر للثابت للشيء منه
قولهم حكم شيء يعقبه وشرطه سبعة ومصدر الحكم مثلا قولهم
المستتر في حكم الملفوظ معناه الفاعل فيكون ملفوظية وجود
اثان فيه من كونه فاعله ومؤكدا او معطوفا عليه وههنا
يكون ما هو للفصل المؤخر مقدم لوجود اثر وهو صحة ذكر الضمير
وهذا مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم
في الجواز الاتحاد في اللوازم والمساواة في كون يلزم الحكم
بالتقدم وهو اي الضمير منفصل قديم لكونه مفهوما وجوديا
لو استقل في التلطف بين اهل اللفظة كما اخذوا وهو
المنفصل مرفوع المحل دائما كما انا الى هن ومنصوب المحل
كذلك كما ياتي الى اياهن تركه اكتفاء بما سبق والايمان
لم يستقل في التلطف فصل محمولان في ضربيهما وهو
المنفصل مرفوع كماء ضربت الخاف ويستتر المرفوع المنفصل
في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة واهل

مطلقا

مطلقا مرفوعا ومضى ويجوز ما ذكرنا ومثنا اذ لم يسند الى اللفظ
قدم الصفة لاطرافها والماضى الغائب المفرد والغائبة
المفردة اذ لم يسند الى الظاهر والمضارع لها الى الغائب
والغائبة بالشرط المذكور والمتكلم دائما واحدا وفيه
والمخاطب المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسمها الا فعاله انه
فيها مطلقا وامر المخاطب المفرد وجوبه فيه ايضا واخاله
في المضارع مع اختلافها لفظا ومعنى وحكما بعيد بخلاف النفي
وامر الغائب ومنصوب كياء ضربني الخ او مجرد وكل في الجمل
المنفصل فانه لا يجوز له فالتضام خمسة انواع والاخرى عدي
عدها اربعة اذ الاعتبار للفظا للمعنى والا عند التكلم ستة
ثم الاصل في الضمان الاتصال لا يجوز فلا يسوغ المنفصل
الا عند تعدد المنفصل ولو من وجه والتقدير بما مر اشار
اليه بقوله وينفصل الضمير لوقوم على عامل نحو اياك بعد
اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او قبل بينه وبين عامله
بالا نحو ما ضرب الانا ولو كان الا مقدر لا نحو ما ضرب انا واما
الكافية اعني او بالفضل لغرض اشتمل لتاويله نحو جاء زيد و
انت واما انت او زيد واسكن انت ولقيتك اياي وكنت
اليه اي الضمير ما صفة جوي على غير صاحبه نحو زيد عمرو
ضاربه هو فانه لم يذكر لتباين وان المستتر راجع الى عمرو

ضاربه موفانه ولم يذكر لبتاد وان المستر راجع الى عمر ولقرية
فلما الفضل على مخلوق الظاهر علم ان مرجعه خلوق الظاهر
وهو زيد وعمل عليه نحو هند زيد ضاربه وان لم يلبس
طها البتة والمراد بالرجحان يكون خبرا او لغنا نحو من هند
يرجل ضاربه هي او حالا نحو جئنا في وجاء في زيد ضاربه
انما او صلة نحو الضاربه انت زيد والمفضل ثا كيد زم
لا فاعل الجواز نحو زيدون صار بوجه نحو بلاء ضعف وهذا
حاصل في الفعل لغزي فاشترك مع سابقه فذكر عنده وعلى
ابن الخطاب ان لا يذكر مستقلة فضاء عن الفضل ولو كان
المستند الى الضمير فعلا جاز لا اتصال والافضل ان لا انفصال
لا يقع اللبس في الفعل في مواضع يسير بخلاف الصفة وبيان
في الزعم او كان عاملا الى الضمير حرفا وهو الى الضمير برفع نحو مات
قائما الا لم يقع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف المنصوب نحو
انك او كان عامل الضمير معنويا نحو نازيد لا متنازع اتصال
اللفظ بالمعنى وكان عامل الضمير محذوفا مثل اياك والمشر
لا متنازع اتصال المفعول بالمحذوف عكس ترتيب هذه
الثلاثة نظر الى العامل فان اللفظ مقدم والمتاين
على المحذوف ولما في من مواضع وجوب الانفصال بين
موضع الجواز ثم الاولية والاولى تقديم لقرب من الوجوب

فقال

فقال ولو اجتمعا الى الضمير ان يحذف فوعين الاولى ان نقول
بغير رفع احدها اذ لو كانت لوجب الاتصال بنحو ضربتك اذ لم يقع
كأنه من الفعل فكان لم يتحقق الفضل ولو كان احدهما العرف
من الاخر وقدم الاعرف مجازا الاتصال والافضل في الاخير
نحو ضربتك وضربى اياك واعطيتك واعطيتك اياه فان ضمير
المستعمل اعرف من المخاطب لا عرف من الغائب فان المقصود الغير
المرغوب له جهة اتصال وكونه فضلة فيما نظر الى الاول
يمكن اتصال الثاني الى الثاني متعدي للفضل والاى وان لم يكن
احدهما العرف اولم يقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو اعطى
اياه واعطيتك اياك للتحذير عن تقديم احد المتساويين او المصحح
وعند انفصال الثاني يخرج الاول بالاتصال وهو الى اتصال
اولى في ضمير باب كان الى الافعال السابقة بنحو زيد قائم وكنت
اياه وكنت لكونه ذا وجهين ايضا كونه خبرا لمبتدأ في الاول
وشبهه بالمفعول فيما نظر الى الاول متعدي للاتصال لكونه
عامل معنوية والمخاطب الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى
بالرعاية من الشبه والاكثر في الاستعمال لولا اننا لم بانفصال
الضمير لكونه مبتدأ وعسى لم ايضا بالاتصال الضمير لكونه
فاعلا لفعل مقارن والى بعض اللغات لولاى بالاتصال
وعسى بالاتصال المنصوب فتنبويه تصرف في العامل فعمل

لولا هذا الموضع فقط حرفي وعسى معنى لتقاربها في
 المعنى فالضمير ان على اصلها ما لا يخفى يعرف في الضمير فعملها
 مستغادين للمرفوع كما في قوله ما ان كانت فلو لا وعسى على اصلها
 ويجب نون الوقاية التي تفي آخر الفعل عن الكسرة التي هي اخص
 المختص بالاسم وكسر لم يكن الذين وقل الحق عارضة باصا
 كلمة مستقلة فلم ينجح الى الوقاية مع اليا المنصوب للتكلم في
 الفعل ما صناد ومضادعا وامر المحرر اعم نون الاعراب محو
 ضربي ويضربني واضربي وهذا اوجز واشمل من بيان
 الكافية ويجوز نون الوقاية ولا يجب معها اي مع نون
 الاعراب محو يضربون لان كراهة اجتماع النونين عارضة
 الوقاية المذكورة ومع ذلك وبابان الى الحروف الستة المشبهة
 بالفعل محافظة على الحركات البنائية والسكون وكراهة
 اجتماع النونين ومحملة على الماخوات ويختل نون الوقاية
 في ليت لترجح المحافظة على الحلق ومن وعن وقد قطها
 بمعنى صلب لترجح محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء
 على كراهة اجتماع النونين فيما قل حروف وعدم المعارضة
 في الاخيرين فظهر ان المحافظة سبب مرجح لا موجب بخلاف
 الصيانة عن الكسرة في الفعل ولعل عكسها اي المذكورات
 فيختار وفيه ترك النون لنقل التصغير وكثرة الحروف

وتختار
 بابه

وفي التوسل

وفي التوسل على العمل صالحا وقد اصاب لمخرج حيث قدم ضمير
 المشان لكونه ضميرا بلام خلق وعظيم شأنه وقائده على ضمير
 الفصل الذي هو حرف في الصحيح والبحث عنه ههنا انظر في
 لاوتحاد الصوري بخلاف نون الوقاية التي هي في ايضا فان
 البحث عنه راجع الى ضمير المتكلم فقال فيسبقت الجملة ضمير المشان
 اي الضمير الذي بمعنى المشان وهو اي ضمير المشان غائب
 مفرد مبهم غير راجع الى شيء يفسر به اي بالجملة بعده ولا يقع
 متبوعا للتدوير لولا الابهام المقصود منه لان ذكر النونين بها
 ثم مفسر اوفوع في النفس من ذكر او لا مفسر فلا بد ان يكون
 مضمون الجملة شيئا عظيما يعنى به فلا يقال هو الذباب بطير
 ويختار ثانيا نيشه او فيها الى في الجملة المفسر ثوبت عمدة
 ليحصل المناسبة لانه راجع الى ذلك المؤنث لان ثانيا نيشه
 باعتبار القصة مخبوءة تعالى فاذا هي شاخته ابصار
 الذين كبروا والتذكير مع ذلك جاز وان لم يتضمن الجملة
 مؤنثا لم تسمع ثانيا نيشه وان كان قيا ساء باعتبار القصة ولو
 كان المؤنث فضلة او كالفصلة لجاز انما بنيت غرفة للجناد
 ثانيا نيشه واتصاله اي ضمير المشان واستئذان وغيرهما
 انفصاله على حسب عامله اي اقتضائه فان كان مبتدئا
 نحو الله صا واسم ما نحو ما هو زيد سلطان كان منفصلا

على قوله
 على قوله
 على قوله

على قوله
 على قوله
 على قوله

وان كان اسم باب كاه وكاد كان مستترا نحو قوله كاد
 يربح قلوب فربق منهم وان كاه اسم باب ان واول مفعولى
 باب علت كان ما ذكره نحو قوله وانه لما قام عبد الله فى النشأ
عليه الحق لا يخفى على احد وهذا المصوب كقولهم ان من يضل
 الكيسه يوما يلحق بها جارا وظنا اما جوار فلكونه
 على صورة الفضلات واما قلته وضعفه فقيل لانه حذف
 ضمير مراد بل دليل عليه لان الخبر كذا ثم تنقل وفيه نظر رجب
 حذف ضمير الشأن مع ان مفتوحة مخففة كقوله تعالى
 واخى عويالهم الحمد لله رب العالمين وذلك لانهم لما وجدوا
 المكسورة المحققة عاملة فى الملقوط مع قلة مشابهتها
 الفعل بالنسبة الى الملقوطه ولم يجزوا على المفتوحة فى
 الملقوطه مع كثرة المشابهة قد رواها علماء فى ضمير المشابهة
 ثم حذفه وجوابا لذلك يقول التحقيف المطلوب وضعه
المبتدأ والخبر لولم يوجد عامل كذلك كان زيد هو التام
 ضمير الفصل ضمير مرفوع مفصل مطابق له المبتدأ فى الافرد
 والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة والتكلم والتثنية
 والخبر اعم من يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل
 انما يحتاج اليه فيها او افعال من لا حاجة بالمعرفة لا متلغ
 اللام وهوى ضمير الفصل حرف لانه كونه على غير مستقل وهو

دليل على ما اخبر
 هو الملقوط ولو
 وجد عامل
 وضمير الفصل
 هو الملقوط ولو
 وجد عامل

رفع الياس فلا يكون له حظ من الاعراب صلا وسميته بالضمير
 لكونه على صورة وبعض البصريه يجعل اسما ملقى لا محل له منزه
 ما الملقاة فى هذا بعيد لعدم نظيره فى الاسم واكثرون يجعلون
 تاء كذا للاقبله وقد سبق ان المظهر لا يترك بالظهر بل يتركه الى ضمير
 الفصل تام لا يبدل فحق انك لانت الخليم الرشيد واللام يبدل
 تاء كذا اسم وقد يحسن عنه اى عن ضمير الفصل بما جده فيجعل مبتدأ
 كما جاء فى غير السبعة كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك
 ما لا ودلما برفع اللام فيكون اسما ضميرا بل شبهة اسما الكثرة
 ولما دل الاسم على الحد الحق به والكثرة حقيقة فى الحقيقة
 فيخرج المظهرت والعاقد لان اشارته اذ هبته ونحو ذلك
 الاية وذلك لانه الاية مجاز لغاية القول فكانت محسوسا شاهد
 ذا واما عطف عليه خبر المفرد قبل حال والعامل معنى الفعل المفعول
 من نسبة الخبر الى المبتدأ وروى بان الخبر المجمع وايضا لم زمن
 ذهب الى جوارها من الخبر بل جماعة من لغة منهم من يانك
 جوزوها من المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكره فالوجه جعله
 صفة بتقدير المعنى على ما جاوز بعض اللغة وان كان حرف
 المشهور ونظيره قوله صاحب التخصيص فافضاضة فى المفرد
 وقدما تقضارانى الكائنة وقال الشريفة صاب فى ذلك
 لرعاية جانب المعنى ثم قال وقس على هذا استعماله من التركيب

انه لو كان الاعراب لجميع الموصول والصلة وليس كذلك الصلة
 لانها لا تستاود في المعرفة والجمالية وتفسر العايد بالصغير لانه
 عام كعايد المستأد كما ذكر المالك في السهيل وحذفت الجنية
 مع العايد من اللتيا مصغر التي والتي اي الداهية الصغيرة
 والكبرى والمحددة من مضاعفة ومنها كيت وكيت وكيت
 حذفه اي العايد مضعولا وفيه مبتداء ومحرور وقد اصاب في
 زيادة الكثرة اذ لو لاها لا وهم احقا صر الجواز وهو هو
 الذي لم يرد المذكر والي المفعول المؤنث وجاءت في الياء
 فيها وحركة ما قبلها بالكسر والذات والمثناء بالالف وفيها
 وبالياء نضا وجرا والاولى كالهي جمع الذي من غير لفظه
 وقد يحى المؤنث والمذنين جمع الذي من لفظه وهي اي الاولى
 والمذنين لا ولا علم خاصة بخلاف مفردهما ومثناهما جاء
 حذف في نهاي التثنية للطول بالصلة وبما اللذان جمع
 المذكر ونحو حذف نونها ايضا ولو قدم مكان احسن والذات
 بهززة مكسورة فقط والذات في بياء مكسورة فقط والذات
 بياء ساكنة فقط والذات بهززة وياء والذات بياء وياء
 كلها جمع التي وقد سبق المذكر والذات جمع المؤنث والذات
 واللام اي مجموعها كما في شرح المفتاح للشراف والتقتا
 لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التثنية على هذا

فالوجه

فالوجه ان يقولوا لا كرهل ولما كانا اسما واحدا رجع اليه ضمير المفعول
 المذكر في قوله وصلة اسم الفاعل واسم المفعول يسبكه ايضا
 من الجملة الفعلية لا مكان سبكه اسم الفاعل مع فاعله مما
 فعله معنى الفاعل وسبكه اسم المفعول مع نائب الفاعل مما
 فعله معنى المفعول ففي الصورة مفردان وفي المعنى والمضغفة مجلثا
 فلا يحتل تعريف الموصول اعلم ان الصريين وصنعوا التمرين
 المتعلم فيما قبله وتلك من واختان باب كيف يعني فلان من
 كذلك المصنوعون وصنعوا للاجل ما ذكر باب الاختيار بالذات
 فانه سبب لتذكر كثير من مسائل النحو وميزان يعرف به مراتب
 المتعلمين في الاختصار وسرعة الانتقال فاراد الصريانية
 فقال ولو اجبر بها اي بالموصول المذكورة عن لفظ في جملة
 لكن جرت العادة على التبريم بالذات والباء لا تستعانة اذ
 الموصول مجر عن صدقته في الجملة الثانية الموصولات مبتدأ
 لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها اي الضمير الرجوع
 الى الموصولات كما تنبأ محل الخبر عنه في الجملة الاولى من باب
 التعليل لكونه ركنا اعظم من الكلام والاختار في الاول
 بحرف السؤل وانظر الى المعنى والمال دون اللفظ والظاهر
 ان الموصول موصلة وان ابدأ على الوصف الذي هو الخبر
 في الحقيقة مجر عن السؤل عنه فانه وان على الذات في الغالب

ولهذا السري قال اخبرني عن زيد في ضرب زيد بالذي يقال
الذي ضربته زيد فيعكس في الظاهر ويظن انه لم يطابق الحق
السؤال لكن المطابقة حاصلة في المعنى والمال على ما بيننا
وهي المعبرة ولو اقول اخبرني بزيد في ضرب زيد عن الذي
فقبل الذي ضربته زيد كان في غاية الركابة والقول على
هذا عندى ثم على الثاني واما الاول ففي غاية الضعف لانه
اخراج الياء عن صلة المذكور مع كونه في غاية البتاد وكونه
مقابله بمعنى كونه في غاية الشبهة وتغليب المغلوب على
الغالب واحسن المحر عنه خبرا في الظاهر ترك شرط الاخبار
بالالف واللام لانها ما عا سبق ولو تعدى شيء مما ذكر
تعد الاخبار بالموصولات كضمير النشأة لوجوب تقديم
على الجملة فيتعذر نصير الذي وتأخيرهم والموصوف بدو
الصفة والصفة بدون الموصوف لا متنازع جعل الضمير
محلها لما مر واما مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار
عنها نحو الذي ضربته زيد العاقل والمضاق بدون الضاف
اليه لان الضمير للضاف والمصدر للعامل بدون المفعول
لنقد رعل الضمير فظهر ان ترك المصدر وجوز ان يد والحال
والتمييز للرفع تنكها والضمير المستحق لغيرها في الموصول
وما اشتمل عليه اى على ذلك الضمير لا متنازع جعل الموصول

كلها

جعلها لبقاء ذلك الغير بلا ضمير وكذا عا وقع في الجملة الانشائية
لا متنازع جعلها صلة وكذا المضاق اليه في الاعلام لعدم معناه
فلا يصح جعل الضمير محله وما عطف على الذي في قوله وهو الذي
او على الالف واللام اى من الموصولات لفظا وما كان مشتركا
بين الموصول وغيره ذكر دفع التوجه الاختصاص وتكثر لفظة
فيكون في استغفار مئة اى نسبوته الى استغفار مئة يكون خبر مفعول
كلما مستأفنا بتقدير يكون اوبحى وزاد الواو لكان احسن
ويحذف الفها اى الفها لاستغفار مئة مع الجواز المضاف نحو كتاب
عندك والحرف نحو قوله تعالى لم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصول
ونحوه ولذا لا يحذف قبل الموصول لاختصاصه بالانتماء
وتقلب الفها هاء كانه في نظر فانه هاء السكت كما هيته وشبهه
نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا يحسب لها وما
يحسب موصوفة اما بغيره نحو ممرات بما يحب واما جملة
كقوله وما تكلم النفوس من امره فرجة لكل العقلاء وقامته غير
محتاجه الى صلة وصفة وموصوف واستغفار اما بمعنى شيء
او الشيء نحو قوله تعالى فتعاجى وصفة نحو مثله ما اى مثله
عقلها وحقها او نواعا من انواعه ومن الموصولات وهو كما
في الوجهه الالف التام والصفة فمن لا يكون احدها وحضت
من بما يعلم وحضت ما يحسن للاعلم فنحو فمهم من عيشي على

ولتتأمل

ونفس وما سواها مجاز وفيه بحث وخلق يعرف في المطولات
 ويقعاه أي من على الواحد والمذكر غيرهما أي المثنى والجمع
 والمؤنث ولفظها مذكر مفرد والحمل عليه أي على اللفظ المذكور
 المفرد فيما كان معناه مثنى أو جمعا أو مؤنثا أكثر من الحمل على
 المعنى ويظهر ثمر الحمل في الصلة والصفة والضمير واليقعان
 أي من وما موصولين وموصوفين معا بخلاف باب الذي
 يقال مررت بالذي أكرمه الطريف ولا يقال بين أكرمه الطريف
 لأنها مرفعتان موصولتين وكلاهما موصوفتين فيمتنع اجتماعهما
 وأي لذكر رواية للمؤنث وهو أي كل واحد منهما كمن في ثبوت
 الأربعه وانتفاع الاثنين فالموصولة محلى ضرب بهم لعقبت
 والاستقراءية محلى بهم لخصوك والنسبية محلى بإماما تدعوا •
 والموصوفة محلى بها الرجل وإما أي في نحو مررت برجل أي رجل
 أي كامل في الرجولية فاستقرأية نقلت إلى الصفة فكانت
 لعظيم شأنه وكما له بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فستل عنه ويعرف
 كل واحد منهما من بين الموصولات ما لم يخفف صدره خشوع
 أي صلته سماها حشوا لأنها كالغضلة لأن الموصولة هو الأصل
 كالمفسر وهذا يقال الأعراب للموصولة فقط كما يقال للموصوف
 والمضاف في هذا ظهر أصابة اللص في تركه القيام في تعريف
 الموصولة وإنما بنى على الضمح لتأكيد شبه الحرف من جهة

الاصحاح

الاصحاح إلى محذوف منوى فتشابه الغايات محذوفه تعالى
 فنزعي من كل شعبة بهم أشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بناء
 الموصوف في نحو يابها الرجل سبعة في المنادى قال يسويه
 والأعراب أيضا جيت ولا يلى كل واحد من أي وأية الفعل
 لا المستقل فلو يقال ضربت بهم في الدار بل لا ضرب أي
 سأضرب والابن السراج لأن أيا بعض لما يضاف إليه بهم محمول
 فإذا كان الفعل ما ضياء علم البعض الذي وقع به الفعل وذلك
 المحلى الذي وضع له ومن الموصولات بعد ما الحائز لكونه مقام
 كذا صنعت وهو أي ماذا أما بمعنى ما الذي فالرفع أو
 في جوابه ليطابق السؤال في كونه اسمية ويجوز النصب تقدير
 الفعل المذكور وأي شيء فالنصب أولى في جوابه ليطابق
 في كونه فاعلة ويجوز الرفع على أنه خبر محذوف ومن الموصولات
 ذوالطائفة أي المنسوبة إلى بني لم وهي في أشهر اللغات
 مبنيّة لا يصر في تقول جاء ذو فعل وذو فعل وذو ريت ذو
 فعلا وقد يغير في التذكير والأفراد وغيرها أي التأنيث
 والتقية والجمع مع أعراب جمع متفرقة أحدها على الذي •
 بمعنى صاحب نحو هذا ذوا أعراف وهذا ذوات أعراف
 وهو لا ذوات أعراف أو ذوات أعراف ومنهم من يقول ذوات
 المذكور وذات منصوبة للمؤنث ويؤخذ أن في كل حال ونهم

من يقول في جمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال اسما الاعمال
اصلا اسما معاني الاتصال لانه لا يفرق منها الالفاظ بل معان
هي معاني افعال مخصوصة خفف المضاف الجازا وقد رتب
صدر الكتاب وجه كونها اسما اسما اسم خبر مخدوف راجع
الى اسم فعل ذال التعريف للماهية لا للافراد ولا يمكن ادعاء العلوية
اذ لا يقال مثلا رويد اسما لافعال وقس عليها ما يلحق من
الاصوات والمركبات وايراد ضيع الجمع للتبني من ذلك الامر
على تعدد الافراد فعلى هذا المناسب فيما سبق ان يقول المظهر
والموصلات كان بمعنى الامر قد تمه لكثرة او الماضي قيل ما قبل
اف بمعنى تفخيم واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تفخيمت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء الحالى فيه
ان يقال في المباحث والدليل على كونها في الاصل بمعنى الماضي
ثم نقلها الى المعنى الانشاء الحالى وكيف في بنائها كما انها بمعنى
الفعل الذي فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب واعراب المضارع
عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها كرويد بمعنى
اميل ويهيات بمعنى بعد وفعال اي ما كان عازنة
من الثلاثي الجرد بمعنى الامر الظرفان حالان من صغر قياس
اي مضموع الى القياس عند سيبويه بشرط كون مضموعا
تاما فلا يقال تمام ولا كوان وكان عليه ان يذكرها ولا يورد

قوله وفاعلان لا يشترط في القياس سماعي كل الافراد وبين
شراح لبس البقا ديل سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه
وقال صفة مؤنثة كفساق بمعنى فاسقة قد رما لتحقيقها
بشرطه بخلاف المصدر فان الرعي شذ فيه ومصدرها
معرفة كخيار بمعنى الفرج وعلما للاعتناء بالمعاني كانت جمع
اشارة الى كثرة الافراد مؤنثا المنصوبات احوال من صيغ
مثنى متساهاها الاول في الزينة والمبالغة المشابهة للمثنى الاصل
في الاتحاد المعنى فيه ان جمعتي المشابهة مختلفتان فلا ينتج
قياس المساوات بخلاف ذكر في بناء المنادى المفعول المرفوعة
وذا اي ما كان علما للاعتناء المؤنثة بعرب في لغة تميم
كخادم وقطام الا ما اخره دله فان كثرة يوفون الجازيين
في بناء كخضار لانهم احرصوا على ان لا يسموا في ذوات الراء
والمصحح لها كسر هاءا لترموها وقيل لان الراء حرف مستقل
لكونه في صخره كالمكرر فاختر فيه البناء لانه اخفاد
سلوك طريقة واحدا سهلا من سلوك طرائق مختلفة
وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفرج وفيها انها تقتضي ان
عدم الاختصار سببا لبقاء في مناسباته معنى الاصل وان هو
ما ذكر الجازيون للقاء والكفاية لان يقولوا هو صفت
لا يبلغ درجة الامانة لا بتم ما ذكرنا والحصر لا يصلح دون الضعفة

الاصوات في عرف النحاة ما لفظ حكمي به صوت غير موضوع للتحقيق
 بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات والجماد
 والحكاية اما بنفس الحكمي عنه نحو قال زيد غاق او غرق او غرق واما
 بالمشابهة نحو قال الغراب غاق او غرق صوت الغراب او غرق
 غاق فاصلا اصدا رما يشابه صوت الغراب عن نفسك وغيره
 تركيب وتخصيص للحكاية باخر القسم الثاني وهم يشتملها للكل معنى
 وحكما والغرض الاصل من النحو معرفة التركيب فاعرج ما وقع
 فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع طرح لم ينحصر المبيئات
 فيما ذكره والتعليل بان اسم الاصوات بعد تسليم الاول مراد
 بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكي وبهذا الاعتبار
 عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر
 عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسم الاصوات والداخل في الاول
 حكاية ثم قالوا في سبب بناء الاصوات غير الحكاية هو انتقال الترس
 وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب التخصيص كون غير المراد
 معربا موقوفا وبيد له عليه جواز الساكنين في تحويزه مع امتناع
 في نحو اين وفي الحكاية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من
 والذي عذري انه لما تغلبت وتقدر الحكاية عن الصوت بنفسه
 قصدوا غاية المشابهة فنوعوا الاعراب لثلاث تنقص وتزيد
 اخرى نحو غاق في التركيب بالكسر لا متناع الساكنين فاعرجها

تقديرى

تقديرى كقطع بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقع
 الجحارة بعضها على بعض او صوت للبهائم كفتح الهاء وسكون
 البيم لرجل الغنم قال بعض النحاة هذا القسم دخل في اسم الافعال
 وارتضاء الرضى انطلق لدخوله في جردها بقى قسم ثالث للصوت
 وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان والى على معنى بالطبع
 كفتح عندا لا عجاب ووى للمندم واه للتوابع واح للسعال
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اخر على ما يقتضيه الطبع فاذا حكم
 تدخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه المركبات الموددة
 من المبيئات منها ما صار اسما واحدا كجبل كوكبي وسبويه
 وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم ومنها ما بقى على حاله كجندب
 والمراد بناء جزئه وهو كلمة ما لفظ دكب من اسمين او حلقين
 او حرفين او غير موضوعين او مختلفين في الاصل ما لا يسا
 بلا نسبة لتعلق مفهوم من ظاهر التركيب فخرج نحو قام زيد
 وعبد الله وثابت بن ثعلبة اشتمل الجزاءا حين حرفا عا طفا
 او جارا انبيا قبل اما الاول فلو فتح اخر في وسط الكلمة الذي
 ليس محل للاعراب والثاني لقضه الحرف فيه انها كلمتا بلا
 لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار
 سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عذري ان التقنين
 للجزئين معا فلذا انبأ باب جادى عشر بربر ما دون العشرين

وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو احد عشر واحدا عشر الى تسعة
عشر وتسع عشر والنقص فيه ظاهر والواحد من المتعدد وهو
حادي عشر الى ثمانية تسعة عشر ونقصه غير ظاهر اذ ليس المعنى حادي
فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صفة القائل
مستقما من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخوة *
فاضطرر الى ان يتصور صورة اسم لقال على اول الجزئين ليؤذن
من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني
لفظا على تلك الصورة من حيث المعنى على العدد المشتق من
ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وعشرون والمعنى واحد
الاثنى عشر واثنى عشر فان الاول منها معرب قبل الماحذ
العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب اجمله
لبا. التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب نحو هذا
واللذان وان حذف النون لا يجوز المط واساس المحذوف
والاى وان لم يشتمل الا نحو حرفا اعرب لمركب ومنع من الصرف
لكونه كلمة واحدة واوله جزء حقيقيا فلم يوجب الى سبب التثنية وكسفا
اخر الا وان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحها في غير
تحقيقا وينبغي ان يريد ان يكون الثاني مبينا قبل التركيب
احترازا عن نحو سبويه وقد عرّب المركب الذي لم يتضمن
الحرف مضافا جزؤه الاول الى الثاني في بعض اللغات بناء

لغة
جاءت
على يد
المؤلف

على عدم شرط التركيب المانع من الصرف او منع منه في بعضها
لعدم الاضافة في الحقيقة والمعنى الكليات لم يعرفها الا انها
على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صحيح
في الدلالة عليه لغرض كالايهام على السامعين ونحو غير هذا
بمعنى ما يكتفى به والمراد بعضها لان بعضها معرفة كقوله وفلان
وهن وبعضها من غير هذا الباب كضمير الغائب كيت وبت
بحركات التاء ولا يستقامون الا مكررين بولوا والعطف للقصة
اي للمكناية عن القصة نحو قال كيت وكيت وكان من الامر
زيت وزيت وبنينا لكونها عبارتين عن الجملة التي عدت
من المبني الاصل وينبغي ان يذكر كائن فانه مبني ايضا بمعنى كم
الخبرية واصلا كما في التثنية دخلت على اى وصار
المجموع اسما واحدا مبينا على السكون اخره نون ساكنة لا نون
ولهذا كيت بالنون وكذا قدمه اخره عن مباحثكم بلزم تبا
الاقسام ولوقدم على مباحثه فقط كائن الخاطى بلزم
الفصل بين التثنية ومباحثه ولم للعدد وذاك كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كناية عن يوم الجمعة
شأنكم انكم محي المعنيين محتاجين الى التمييز فترقبوا بين تمييز
نفي في الاعراب تمييزا بينها وميمكم كالتثنية ميم منصوب
مفرد حملا على ميم العدد الوسط فان غير الامور واسطها

وغيركم الجنرية سميت بها وان كانت لانشأ الكثير باعتبار
 المتعلق يميزايتها مجردا بلاضافة مفرد تارة ومجوع اخرى
 لانها تقيضة رب او مثلها فحلت عليها في الجوزية الخصاف
 بعضه مفرد وبعضه مجوع فحملت عليها دفعا للحكم وقد وجدنا
 اى غيرهما القرينة ويدخل من البياينة فيها اى فى الجوزين حوازا
 ويجب دخول من فيها الوصل بينهما وبين يميزها بفعل متقد
 لئلا يلبس الميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وصيد
 اى لهما صيدا الكلام لانها لا انشأ فادريان يعلم من دلالة
 انه من اى نوع من انواع الكلام وتوقع كلاهما الاستفهامية والجنرية
بشأول اللقطين والاسمين والوجه ان يقال وكل يقع مجردا
 بلجار المضاف نحو غلامكم رجلا ورجل ما اشترى او المرف
 نحوكم رجلا او رجل مرت قدومه لى عاية التنا سبب والى بيا
 النصب فى كونها علامة الفضلة والنصب بيا سبب الرفع فى
 الاشتراك بين الاسم والفعل واما الجواز الرفع فى غاية البعد وراعاة
 الترقى من الاضعف على الجاهل عدم وجوده فى قسمي المعربات الى الوسط
 اعنى النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعنى الرفع لكونه
 علامة العدة ومنصوبا وجوبا بفعل ينبغى ان يزيد او شبهه بعد
 بعد كل واحد منهما قد اشتغل هو الفعل وارتبه به اى كل واحد
 منهما بان على فيه لافى ضمير ولا فى متعلق ضميره وعلم بحسب الميز

لا يشغل باخر
 نحي

نحوكم يوما وضربته ورجلا ضربت وجاز النصب على شرطه ^{النفيس}
 فى مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدأ او خبر وما اقتضا
 الصلة لم يجر دخول حرف الشرط والخصيص فلم يجب النصب على شرطه
 النفيس والاى وان لم يكن كل واحد منهما مجردا ومنصوبا
 وجوبا وجواز الخروج لكونه مجردا عن العوامل اللقطية خبر
 لو كان كل واحد منهما ظرفا يكون عيانا ظرفا لخرمكم يوما سفرك
 قدومه لى جوديته والاى وان لم يكن ظرفا لكل واحد مبتدأ
 نحوكم مالك هذا الاطلاق على مذهب سيبويه فانه يجزى عنه
 بعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام وعند غير خبر مقدم
 وكذا اى مثلكم فى وجوه الاعراب اسماء الاستفهام والشرط
 لكن لا يثنأى الرفع على الجنرية فى من وما الاستفهاميتين لانتفاع
 ظرفيتهما وكذا فى اسماء الشرط اذا يقع بعدها الا الفعل وهو
 لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين ولما
 واذا لم يجزى بخارجي من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك
 بيان الوجود فى مثل كم عملة لان يا حديد وخالة لانه فى صدر
 القواعد لافى بيان اعراب الانبيا الظروف المعروفة عند النحاة
 فى بابا ابناء كوكب الامير اذا كان واحدا وهوى الظرف بطلقا
 معربا ومنبئا لغويا وحرفا جازا ويجوز استعراقه الى مستقره
 معنى عاملا ومنشغلا اليه عمله وخبره واعرابه فيقع دكنا وفضل



لو تعلق ذلك الظرف بعام كالحائض والملاص والموجود والمستقر
 فانها عامية لكل الموجودات حذف من اللفظ نحو في الدار
 زيد وعز من قائل ولاي وان لم يتعلق بعام حذف ساقه
 بخاص نحو زيد كفي في الدار و عام مملوظ نحو قوله تعالى ولم يكن
 له فاطر الظرف اعرفه فصله مستغنى عنه ابدا لا ينقل اليه شيء من
 التثنية المذكورة وللا اعراب في نفسه ولما نصب المحلى
 في نحو مرتب زيد فلجرحه فقط اذ الجار لانه وسيلة في فضاء
 معنى العامل فكيف يكون من جملة المفعول فقط فقول بعض النحويين
 الجار مع المجرور منصوب محل مسابحة او يجوز بتسمية كل
 باسم المحلى منها اي من الظروف المبينة ما ظرفي الجملة خبر
 الظروف وما بينهما اعتراض واستأنفة قطع اضافته نحو
 المضان اليه بلا عوض اذ عوض عنه فكانها لم تقطع فيعرب
 وهو غير الظرف كيش نحو قوله تعالى وكذا ضربنا الاله الامثال
 وفي الظرف قليل نحو قوله اذ كنت قتيلا اكا واغض بابا الفرس
 والمعنى في الما بين واحد وقال بعضهم المحذوف من قوله المني
 ومتى في العرب وقال الرضي الحق هو الاول قبل وبعد
 وفوق واما وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول
 ومن على وعلو ولا يقاس عليها ما بعدها نحو ميمين وشمال
 ثبت لا حياجرها الى المحذوف على الضم جيل المنقصاتها

باقوى الحركات وشلاي مثل الظرف المقطوع الاضافة في البناء
 على الضم وليس غير الظرف المذكور في العلة المذكورة وقبل اشهرها بالاعراب
 في شدة الابهام فيه ما مر من عدم الانساج ولو قيل في الاحتجاج
 للقافية الواسطة وشروط بناء غير مقارنته بله وليس اذ لم يقع
 في غيرها وحسب الظرف المذكور ايضا وقبل اشهره بغير
 في كثرة الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب اذ فيه
 ثمان اعاجيب ما مر غير مرة واستعداد من مستعير المستعير وتوكل
 من سائل السائل الفقير وعدول من قوى المشابهة وهو اتخاذ النسخ
 واوسطها وهو الابهام الى اذى وهو كثره الاستعمال لو ثبت
 او هو من ومن الاصل اي الفرع اذ عدم التعريف في الابهام على تمام
 والقوية توسط غير تحقيق مشابته حسب بالغيا بل توسطها
 ايضا تحقيق مشابته بالرف كاذكر اذ منها الظرف المبينة
 وتركها النسب حيث لمكان المجرم ويضاف الى الجملة اسمية او صفة
 اضافة او زمانا اكثر وقد يضاف الى المفرد كقوله ما ترى
 حيث سهيل طاعا فغيره بعضهم لزوال علة البناء وهي
 الاضافة الى الجملة المعودة من مبنى الاصل والاشهر تقاؤه
 على بناءه لشدة وفلاضافة الى المفرد ونفسه لاضافة
 الى الجملة لا يوجب البناء لتخاضه في صور كثره بل زوايا
 وعند حقوق ما نحو حيثما تجلس اجلس بناق لتضمن معنى ان

وإذا عطف على حيث الزمان المستقبل ولو دخل إذا عي
 أي عمل المستقبل بعد الماضي بخوذاً طلعت الشمس وتأتي إذا لم
 راجع إلى غير كقولهم تعالى إذ بلغ بين السدين وفيها إذا
 معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل لمناسبة الشرط الفعل
 ولم يجب كان ولو عدم تأصل فيه وقد تجرد إذا من معنى
 الشرط للظرفية كقولهم تعالى واللبل إذا يغشى أو تسعيل إذا
 استمالا تقدير في فيرفع ويخرج نحو إذا يقع زيد إذا يعود
 عمره ومنعوا لرضي عدم الشاهد وجاء إذا الملقاة فيدخل
 المبتدأ غالباً بعد عن الزموم لتلايناً قصر ما سبق في باب
 الاستغفال وتأتي بالعلية تعسف وإذا الزمان الماضي
 وإن دخل غير أي الماضي كقولهم تعالى وإذا يكس بك الذين ويدخل
 الجليين الاسم والفعلية على السؤال لعدم معنى الشرط ولعوال
 ويستوي لجناته لكان أظهر وإن إذا الملقاة نحو بيننا عندك
 أن طلع وجعل فيدخل الماين وإني استغفها وشرط الماين
 الدال باسم بعض المعلوم لكان ومتى فيها أي الاستغفها وشرط
 وإيان استغفها ما كلاً لها الزمان المجرى وكيف استغفها ما كلاً يعني
 الصفة لا الزمان وهو جار مجرى الظرف لأنه بمعنى على أي حال
 فإن كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف أنت وإن فعل فحال نحو
 كيف جئت وقدم الأحوال لاشتغالها على سببها على الظرف

ومنه ومنه ذكرها في الظرف وإن يكونا ظرفين لمشايرهما في الدالة
 على الزمان أما كأننا بمعنى أول المدة فيعلمها المعرفة لا المشي والجمع
 إلا أن يؤولا بالمفرد نحو ما رأيت هذا الموان الدان صاحباً فها
 أي زمان المصاحبة المعرفة لا الزمان يقول المعين ليتناول نحو
 ما رأيت من يوم لفتي فيه لأنه فائدة في جعل الوقت المحملاً
 مدة فعل العلم به أو جميعها أي ويعني جميع المدة قبلها الزمان المصنوع
 بزمان مفرد أو مشي أو مجيء أو قد يدخل الفعل نحو ما رأيت من هذا من
 قديمه لظهور احتياجه إلى المحذوف والمصدر نحو من سفره وإن تخففة
 نحو زمان سفره أو زمان متقلبه نحو زمانه سافر ولم يكف بإحد
 لاحتياجه في السئلة إلى التكلف البعيد فيقد الزمان مضاف
 وهو أي كل واحد منهما نحو عنده مجامعة ثلاثة للزواج فأنه
 خبر عما بعده ويظهر كون المعرفة خبر عن كونه في نحو من ياه
 فلصنف لم يذكر المصنف ومنها أي من الظروف المبينة قد مر
 ما فيه لدى باللف مقصود ولأن بعض الدال وسكون النون
 وإني على قلة فلذا زاده ولم يكف بجر العطف لدى بفتح
 الدال ولدى بكسر هاء ولدى بفتح اللام أو ضمها وسكون
 الدال وكسر النون ولدى يسكون الدال ولدى بضم اللام ولدى بضم
 الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الفاء المشددة
 في أشهر اللغات للوقت الماضي وعوض بفتح العين وضم النون

والإضافة لا عرفت وهي إلى المعرفة ضمير المتكلم فعنه الخطاب ضمير
 الغائب فالأحلام الشخصية كريد والجنسية كاسامة وسبحان
 فالجملات أسماء شارة والموصولة فالمعرفة باللام العهدية
 والجنسية المنقصة إلى التثنية والمعرفة بالنداء كما زيد والمضاف
 معنيان لم يتوغل في الآهام مبتدأ إلى الصيغة ما لذات كغلام زيد
 أو بالواسطة كيد غلام زيد فهو جبريد أيهما متساويان
 في التعريف وما دخل الفاعل فيه انقص مما قبله وما فيه الواو
 خمساً وفي هذا بعض المخالفة لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور
 ولما كان ما عدا العلم معلوماً جذاً وحكماً حصل العلم فقال والعلم
 في اصطلاح النحاة ما أسمى ومعرفة لا يتناول غير راجع إلى
 واحد معين يخرج عن العلم بوضع واحد فدخل الأعلام المشتركة
 فانه تناولها بأوضاع بخلاف تناول النحاة وهذا من فاته
 بوضع واحد علم يعني أن نحو اسامة غير داخل في هذا الحد الآ
 أن يدعى أن تناوله للأفراد مجاز ويحده عدم الفرق بينها
 وبين اسد في الحق ما قال ابن الحاجب من أن تعريف مثلها تفيد
 كدلالة أمور لقضية مثل استماع اللوم ومنع الصرف وتكوي
 العلم باللام وجوباً لوني أو جمع بعد العلية نحو زيد وأولاد
 وأما حال العلية كما بابين جيلين متقابلين صغرات فلازم
 أو سمي إلى العلم أي جعل العلم علماً أي باللام كما في غير صفة حال

من نادر

من فاشا الفاعل ومصدر أو غلب أي جعل العلم غالباً في معين يريد
 كون العلية فحالة الاستعمال لا بوضع واحد معين أي باللام كما لبست
 للكعبة وبجاز دخول اللوم أو سمي أي باللام أو بوضع صفة كاس
 قال الرضي وهذا ليس بكلياً لا يقال الحمد والحمد أعلى ومصدر كما لفضل
 فيهما عداً هما يتبع اللوم ولو جعل لفظ معنى علامة أي لنفسه فلحكمة
 على بناء غالبية وقد يعرب نحو لبست تفعيل ولو جعل معنى علم الغرم
 أي غير نفسه فالأعراب واجب كما إذا سمي بجل لبست والتكرار في
 الاصطلاح ما سواه أي ما سوى ما ذكر من أقسام المعرفة الموثقة
 في عرف النحاة ما أسمى فيه التثنية ولو كان ذلك لساقتقد النحاة
 وعقرب قال ابن الحاجب في الإيضاح حكيم بان التثنية مقدرة في
 الجميع وإن كانت في التثنية أو نحو وقال الرضي وأما الزائد على التثنية
 فكما أخيه أيضاً بقدر التثنية قياساً على التثنية إذ هذا أصل وقد
 يرجع التثنية فيه أيضاً شاذ نحو قد يمد ووردة تصغير وراه فظهر
 أنه إذا دخل نحو عقرب في اللفظ مخالف الفعل والنقل والألف
 مقصورة نحو جلي أو معدودة نحو حمراء والذكر كما أسمى عدة لم يكن
 فيه أحد التثنية في هذا التعريف يخرج نحو صفات وأخت
 وبنيت وإن أريد المطلق فلا بد من التقييد بوجه للأصالة وإن
 لم يقيد بالأخوة دخل نحو ناث وتكون وإن قيد بالأخوة الحقيقي
 خرج نحو ضاربين وإن بمعنى الكثرة بعد الوصول خرج نحو أخت

أما إذا زاد إلى التثنية
 أو إلى ما قبلها
 فالتثنية

وان اردنا التائيت لهم الدور والثاني ان من المؤنث صيغا
موضوعة كهي وهادانت وثاني قصر بين وثيون نحو ضربين وثا
وته وهذ وهذي وكلتا وثتان وكلها داخله في حد
المذكور الثالث ان الالف وقد يكون للطاق فان اريد المطلق
فلا منع وان اريد ما للتائيت يلزم الدور والحوال فان زيد
الاعم ومن الحقيقي والكون بعد الاصول وتقدر التائي في امثلة
المذكورة وتنع التائيت بالصيغة طر واللبا وحفظا للقاعدة
سهميلا للضبط وتربد الالف الذي صار مستقلا في منع اعر
وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي
يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور وهو المؤنث الحقيقي
لو كان بازاية اي بازا مسماه ذكر من الحيوان كما مر بان وازاء
رجل وناقه وباراء جهل والاي وان لم يكن في مقابلة ذكر من
الحيوان فالمؤنث لفظي كظلة وعين ولو استد المستوفى فلا غير
الوجه للمؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو طحة اي علم الذكر
فانه لا يجوز التائي في المسمى الى ضميره لا يقال طحة جاءت والحقيقي
عطف على ضمير المؤنث اي استد المشتق الى نفس المؤنث الحقيقي
غير الجمع او ضميره داخل في ضمير المؤنث وحال الجمع يسجي وينبغي
ان يزيد من الادميين لجواز نحو سار الناقه بلاد تاء بلا
فصل بين المشتق والحقيقي احتراز عن نحو جاءني القاضي

اليوم امرأة فالتا لازمة في المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت
هذه ولو قاله فالتائيت ليشتمل نحو با هذا اضري وقصر بين
نكان صوابا وجاز التاء في غير اي مؤنث غير ما ذكر من ضمير
المؤنث والحقيقي بل فضل سواء اي سوى نحو طحة انشأ
من غير فانه لا يجوز التائي في مسند طلعت الشمس او طلعت
وجاء اليوم هذ وجاءت وكذا في جواز التائي ظاهر الجمع مطلقا
واحد مذكور ومؤنث حقيقي او لفظي نحو جاءت الرجال قال
نسوة سوى جمع المذكر السالم فانه لا يجوز فيه التائي الا بال
الكسر كنبون فيجوز فيه التائي كقوله تعالى امنت به بنو اسرائيل
وضمير جمع المذكر العاقل سواء اي سوى المذكر السالم فان ضمير
الاولا غير نحو الزيدون جاقا ضمير فعلت باعتبار الجماعة
وفعلوا على الاصل نحو الرجال جاءت او جاقا وضمير جمع
المذكر غير اي غير العاقل وضمير جمع المؤنث مطلقا فعلت
وفعلن لما ذكر نحو الايام والنسوة ذهبوا وذهبت اسماء
العد لم تعرفه لانه على معناه اللغوي الذي هو اظهر مما عرف
به ولو سلم ان الاعراض اصولها اي اصول اسماء العدد التي
يتفرع منها باينها بالانقصا والزيادة والاصافة او
العطف لفظا او تقديرا واحدا عشر نظروا الى شرف المعنى
وتقدمه في الخلقة ولكن فيه جعل الجرح في عاه المزيد اصلا وهم

قبل الموضوع وخلفه المصنوع مع انهم اولوه بالمؤنث كما توبا
 فالحق اعتبار اللفظ واسقاط في التفرع وتيميم بكسر شينها
 اى عشرة خمرزاعن تولى الفغات مع ثقل التركيب والمجاز
 يسكنها لان اصل المندور تولى الحركات كما نصبت في تقديم
هذا لانه يوم الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف الثاني
 ومائة واللفظ فالاصول اثنا عشر كلمة وما كان العرض
 من ذكر اسماء العدد بينا الاحكام المختصة بها ترك ما كان
 على القياس فبدأ من الثلاثة فقال وثلاثة بغير تنوين لكونها
 على نفسها ولذا جاز وقوعها مبتدأ اليها اى انتهى الى عشرون
 فان قيل لا اعتداد في ثلثة فلو انها مائة يلزم ان يخرج عشرون
 من الحكم لعدم تناوله صمد الكلام على سبيل القطع فكان
 كقوله تعالى ثم اعتوا العيص الى الليل وانما الدخول في التناول
 اللفظي لقوله ثم وابديكم الى المرافقة قلنا بتقديم الكلام
 وثلثة والزائد عليها اليها فالامتداد واتنا وله قطعاً
 فيكون الغاية لا إسقاط ما وراءها لا نك الحكم اليها الذي هو
 حكم عدم التناول القطعي ملو بس بالتاكيد المذكور وبالعكس
 او اعتبار الثاني في الجماعة وبدونها اى التاكيد كاشا للمؤنث
 فربما بينهما والمذكر تقدم بالشرف والرفاه ووجه ترك ما دون
 ثلثة ههنا وفيما يسبحى سبق ولكن نودوا علوماً الوجه غير

واحد

واحد الى واحد وواحدة الى احدى عند التركيب مطلقاً وحذف
 المؤن من ثنتان واثنتان عند التركيب مع العشرة لكان
 اوجه وثلثة عشر والزائد عليها انتهى الى التسعة عشر كاشا للمذكر
 ابقاً للجزء الاول بحاله وحذف الثامن الثاني كراهة اجتماع
 الثاني من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلافها
 عشر وثلاثان واثنتان ما لمزمتا الوسط لعدم نفوذها
 وكاشا بدليل من لام الكلمة وهن الوصل لا ابتداء لا للتعبير
 كاشا بخمس خروا ما حذف الثامن احدى عشر واثني عشر فخلو على
 وتبعيداً عن نفقته وثلث عشر الى اربع عشر للمؤنث تحقيقاً لتمام
 المخالفة وباب نوع عشرين وهي ثمانية الفاظ مستعمل فيها اى
 المذكور والمؤنث ويعطف العدد الاكثر الزائد على تسعة عشر بغير
 القعود الثانية على العدد الاقل يعنى الاحدى الى التسعة من عشرين
 حالة الافراد في التكثير والثاني بقول ثلثة وعشرون وثلث
 وخمسة الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة واللف
 ومائتان والفاان مستعمل فيها اى المذكور والمؤنث ولم يذكر
 جمعاً لعدم دلالة على عدد معين وهي المراد من اسماء العدد ولذا
 لم يذكر بضعة ولزم ذكر التثنية ايضا لكان اوجه لعلالة الاثنان
 في المفرد عليه فربما مع كونها قياساً وهو هذا العدد يريد ثمانية
 وما زاد ملو بس بعكسه اى عكس ما سبق في باب اعطى ويريدانه

الأقل فيه على الأكثر تقول مائة واحد وثلاثة وخمسة عشر والف
 ومائة واحد وقد أحسن المصنف حيث قدم قوله ولو كان اللفظ
 مذكرا كالتخفيف دون المعداد كان أريد به المرأة مثلا أو كانا
 ملامتين بالعين كان اللفظ مؤنثا كقوله في المعداد
 مذكرا بان أريد به الرجل مثلا فالأحسن رعاية اللفظ وإن كان
 رعاية المعنى أيضا جائز تقول ثلثة اشخص وأربع انفس وهو
 الأقيس والأكثر في كلامهم ويقول ثلث اشخص وأربعة انفس على
 بحث يميز العدد ولكن لو أعرب قوله في ثمانين عشرة الف في الباء
 كسائر أخواته والسكون لنقل الموكب كوكب كرب والحذف
 مع إبقاء الكسرة الدالة عليها أن زيادة التحفيف وضعف
 حذف الياء مع فتحها أي الوزن غاية التحفيف لعدم الدلالة على
 الياء المحذوفة لكان أولى كما للتحفيف والأوجه من الحمل ذكر
 في المذكر والمؤنث لعدم اختصاصه بأسماء العدد وكذا أحسن
 في تقديم قوله ولا يميز الواحد والثنان وكذا الواحد والثنان
 وثنان للتقدم الطبيعي وترك وجهه وهو الاستغناء لفظي
 معدادها مثل رجل ورجلان لا فائدة لها النص المقيد
 بالعدد لانه في صدد المسائل لا الدلائل ولما كان التمييز
 العدد أحكام مخصوصة أيضا قال ويميز الثلاثة والاربع
 أيها إلى العشر بل العشر محفوض بلاضافة للتحفيف

جميع يليها في المعداد والعدد وان وجد بينهما معنى من جهة المعنى
 دون اللفظ نحو ثلثة واربعة في ثمانية إلى مائة وذلك ان
 للمائة معنى مائتين ولا يضاف العدد إلى جمع المذكور السلام لا يقال
 ثلثة مسلمين ومائة فيلزم وقوع المؤنث السلام بعد اثنتي
 وأخواته بعد تعدد وقوع جمع المذكور السلام بعد ويلزم عند ذكر
 ميمها كان يقال ثلثمائة رجل مثلاً ان إلى التمييز الجمع بالالف
 والتأنيد ما يعود بيمينه بعد ما هو في هو الجمع بالواو والنون
 أعني عشرين إلى سبعين وهما لكونها ضد ما عاريتين مكرهين
 فاقصر على المفرد مع كونه أخضر ويميز أحد عشر والستة وسبعين
 منصوب لتعديلاضافة لكونهم جعل ثلثة شيئا كالهم
 الواحد بخلاف نحو خمسة عشر لانه المضاف إليه لما كان غير العدد
 كان منها للعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فإن عراب الأولين
 بمعنى الاتحاد في غير باب عشرين وأيا ما في صوت فون الجمع وحذف
 فون غير فيه مفرق لكونه أخف مع ثقل التركيب ويميز مائة ألف
 ويميز ثلثمائة ويميز جملة ألفان مع المائة لا يستعمل مع المميز
 محرو ر بلاضافة للتحفيف كما سبق مفر ولانه قد يضاف إليه نحو
 ثلثة فيحصل التركيب فخرج الحقيقة على المطابقة وحمل المقابلة
 طرق الباب ولما كان من أحكام العدد ان يشتق منه اسم فاعل
 أو ما في صورة وكل منها بحث شرح فيه فقال والفرق إلى اللفظ

الدال الواحد من المعدود ^{معدود} المتعدد وملا بسا باعتبار تصغيره ^{معدود}
 ذلك المفرد عند التقصير زيد عليه الواحد الثاني الى العاشر والعاشرون
 لا غير لا يشق ما فوق العشرة لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضي
 مفردا مستفادا منه كثنائ التثنية اي مضمرهما ثلثة يريدانه
 يضاف اليها اي لا تقص بدرجة اذ لا يقصور التصغير بزيادة
 الواحد في الاتقص بدرجة من او المساوي او الزائد وباعتبار
 حاله اي مرتبة من العدد من غير اعتبار معنى التغيير الاول والاو
 اليه الى العاشر والعاشر والحادي عشر والحادية عشرة الى الثلاث
 عشر ولتاسعة عشر ولا نهاية له بل يتجاوز العشرين ولكن بالواو
 وتقول الحادي والعشرون والثاني والثلاثون والثالث
 والاربعون ولما لم يكن هذا القسم اسم فاعل في الحقيقة يجوز
 اشتقاقه من الحرف الاول والحرف على الواحد من الحرفين ^{نحو}
 ان الاول لا يضاف الى اي ما فوقه يقال الاول لا ثنتين او ثلثة
 الى ما نهاية له والباقي يضاف الى مثله وما فوقه يقال ثلثان ثلثة
 واربعة الخمسة ولا يضاف الى الناقص فله يقال ثلثان اثنتان
 اذ معنا واحد واقع بعد اثنتين فقط كما في عشر احد عشر
 باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر
 متاخر عن عشر فينبغي الحذف من كل المركبين او حادي احد عشر
 بحذف الحرف الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على صالحيه ^{نحو}

الجزء الاول

الحرف الاول ^{نحو} لانه لا ينقض التركيب الموجب للثنية وينبغي ان يكون الباقي
 الموجود فيها المتشبه بالاسم كما في موضع اخر واحذف في المكان
 اظهر واضع الف نداء اوياء كذلك فتح ما قبلها الى الشايطور
 لروم فتح ما قبل الالف ونون كسرت ليفيد ذلك الاسم ان معه
 اي مع مدلول مفردة مثله مثل ذلك المدلول في الوحدة وليس
 فقط فخرج نحو غلمان فلا يقال قرآن لظهر وحذف عند الجهور
 لعدم الجنسية بخلاف ازيدين وقرون لانها بمعنى المسلمين
 يزيد وقمر حقيقة او مجازا فيحقق الجنسية وحذف النون
 عند الاضافة لا ينافي كونها جازع من الدال لانه كالترخيم ^{نحو} ولا
 خروج المضاف لان المراد اصل الرفع وجعلها عوضا عن ^{نحو} التثنية
 يقتضي عدم وجودها الا بعد وجود التركيب مع العامل في ^{نحو} ليس
 كذلك وادجاع ضمير ليفيد الى الزوائد تقتضي كونها كلمة لا جزاء
 والمتشبه غيرهما فان اردت الوقوف على ما هو الحق فارجع الى
 صدر الكتاب ولما كان انقلاب الحرف والالف في المتشبه من
 بحث الحرف للاضافة اليه في الحرفي صلا تركه بخلاف غير فيه
 يحتاج اليه في بحث الاعراب والتثنية ونحوها وحذف نونه
 عند الاضافة فانه من لوازم التركيب فينا سبب نحو الباش
 عن التغيرت المركبانية من الاعراب والبناء فقال ويجوز
 نونه بلا اضافة ليشبهه بلا اضافة لا لقيام مقامه لما عرفت

وكذلك قوله ويجوز ان يضاف لثلاثة عشرية خمسة والياء ثنية
الهاء على خلاف القياس شدة الاتصال بحيث لا يستقيم بلحاظ
ذلك الاخرى فكان كالمفرد ويجوز اثبات التثنية على القياس
لما كان اسبب لعدم تعلقه بالجمع الجميع ما سمع ان جعل الزوائد
حرف مبنى او لفظ ان حرف معنى وله بالوضع على افراد فخرج
التثنية وامم الجنس لانه وضع للماهية فاذا اصدق على الواحد
والكثير فلا وجه لقوله القرآن كل اسم جنس له واحد بالثاء
كقتر وابلواء كروم جمع مع عدم وجود خواصه من عدم النسبة
والصدق وهو الصيغ المفردة اليه واما ما ليس له واحد كذلك
كل وتراب فليس يجمع بالاتفاق ويخرج اسماء العدد ايضا
لانها تدل على احاد واجزاء لا افراد فان افراد الشيء لم يكن صفة
او صدق اصله عليها بخلاف احاده فاذا افراد العشرة مثلا
كل عشرة والحاد وكل واحد منها فلذا يدل الاحاد بالا افراد
بحرف مفرقة ليس المراد به ما ليس بمبنى ولا مجموع للعدد
ويخرج جمع الجميع بلحاظ الاصل واما الدال على الفرد
حقيقيا كانهام او اعتباريا كانهام فانهام من حيث
دلائلها على افراد من نعم جميع ومن حيث دلائلها على ثلثة
منه مثلا ما خوقة جملة واحدة مفردة لانهام فلهذا
قل ان جمع الجميع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم جمع

للمفرد

للمفرد له من لفظه كابل وغنم فانه ليس يجمع بالاتفاق وان
في الدلالة على الافراد وعدم الصدق على الواحد والاشياء
واما ما له صورة مفردة من لفظه كوكب فيراك وباق فيجر
يجمع عند الاخفش لصدق حرفه عليه واسم جمع لاجمع عند سيبويه
فراك وبقر ليسا بمفردى ركب وباق عندك وان انفق
اشتركا هما في المروف الا صليته والذي حمل سيبويه على هذا
لفظي وهو عدم وجوده خواص الجمع السابقة وقد سبق في
صدر الكتاب ان نظرم لما كان في الافاظ جعلوا الخواص
اصلا والمفرد تبعاً وتحلوا فيها وقدروا ما لا وجود له
حفظا للقواعد سميلا للتعطيل وتركه المقرح بعدم جمعيته
مخوفاً وعمراما بجمع صدق التعريف لشهره مذهب سيبويه
او سميلا الى مذهب الاخفش وهو اللفظ ولو كان ذلك المفرد
اعتبارا لا مستغلا ليدخل نحو عباد يد يقدره عبدود و
نسوق يقدره كون نساء مفردة كغلام وغلمة ومذاكر
في جمع ذكر يقدره مذكور او محاسن في جمع حسن يقدره محسن
ومشابه في جمع شبه يقدره مشبه واحاديث النبي صلى الله عليه
عليه وسلم في جمع حديث وليس جمع الاحدثة المستعملة لانها
الشيء الضعيف ثوذا لخشى النبي صلى الله عليه وسلم عن مشابهة
تغيير ما حال من حروف اي زيادة حرف او حركته او نقصا وبطل

جمع المسلمة لان زيادة الجزء او شبهه في عدم جواز الانفكاك
 مع التضايف تغير خلوصهم وكان ذلك التغير تقديرًا
 لا حقيقة كسوق مثال الجمع مفرد اعتباري وقد سبق وذلك
 مثال الجمع لا تغير تقديرية فصفة ذلك مفرد كصفة قفل وجمعًا
 كصفة اسد وهو في الجمع مكسر لو غير الجموع فخرج مصطفون
 وظلمات لان تغير بعد الجموع للتفريق والفرق انجوع بنا واحد
 ولو تقديرية تركه اكفاء والاي وان لم يغير صيغة واحد صحيح
 فلا صيغة لا تغير ضد تم تغير الآخر ذاهبا وصيغا والآخر
 بطلان اللطاف في نحو سلقى الرجل وعدا بنيت الاسم التلويقي
 اربعين الا عشرته والتغير السابق لغوي ولو تناقض مذكور
 الصحيح لو كان في اخر قيل في اخر مفردة فليتم بحكمها والظ
 ما قلنا في المتن فواحد ولو ترك في السلم مع اليجاز واو ايا
 حرك ما قبلها انجسم ما يضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء يجمعون
 ومسلمين وتقدير نحو مصطفون ومصطفين ونون تحت
 في اصل الوضع فيدخل نحو صاحب القوم ونخرج نحو مساكين
 خارجا عن المقسم ولان المواد كون المذكورات زائدة كما مر
 في المتن وقد عرفت فساد جعلها عوضا بعيد الجمع والرائد
 ان معنى مدلول مفردة اكثر منه من جنسه قبل ثبوت الكثرة
 في المفردة فمضى فكلان افقه من المحار وقد سبق وجه تركه الا علام

وقدم قوله وحذفه اي فون جمع المذكر الصحيح بلاضافة لما كان
 مع كونه حكما مؤثرا من الشرط طبعيا ليقرب من ذكر اللون وشرطه
 اي شرط قياس مذكر الجمع الصحيح ولما حجة الى ارجاع الضمائر
 الى الاسم الذي اريد بعبثته جمع الصحيح بل هو في غاية الكثرة حال كونه
 اسما لا وصفا ان يكون مدلول مفردة مذكر لغويا والمراة
 الاصطلاح فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء نحو سلقى رجلين
 فانها يجمعان بهذا الجمع بالافتاق ونحو طحمة يجمع على طحون يسكون
 اللام ضد كوفيين وبقيتها عذابي كيشا كان للمص اختار
 قولهما وما كون المواد من المذكر ما يكون مجزعا عن التثنية ولو قدرا
 يخرج نحو طحمة ويدخل نحو ورقاء سلقى فبعد كونه مخالفا للغة
 والاصطلاح غير معهود من اللفظ اصلا وعود القرينة علما
 اي مدلوله عالما يجوز ان يقال تقديره ان يكون مفردة مذكر
 دالة علما عالما اي دالة فالوجه مساويا لا حتما جها الى التثنية
 مخفوفات ولو قال علم مذكر عالم كان اظهر واسلم ولو اكنى بذكر
 العالم كما اخصل ايضا وشرطه حال كونه صفة ان يكون مدلول
 مفردة مذكر عالما اذكر التوجيهين لكن الاول ههنا ارجح لعدم
 المساوات بدلا لعقل باعلم لتناوله نحو قوله تع فمفعل للمعروف
 اذ لا يطلق العاقل عليه وان لا يكون مؤنثا اي مؤنث تلك الصفة
 المفردة فلو كثرء فانه لا يقال احرون للمفرق بينه وبين الفعل النقص

كما فصلوا ومعنى الصفة كامل في المفضل للدلالة على انما
 فيها سبب اشرف الجمع ولا على ان في الفاعل كسري لا يقال سكران
 فقا بينا وبين فقلته كدماية وتكون لتاء اصل في الفرض
 اختص في مذكورها اشرف الجمع بخذ ما نون واه لا يسبقوا الى المذكور
 والمؤنث فيها اي في تلك الصفة كجرح بمعنى مخرج او مخرجة
 وكلامه فلذا اقتصر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور
 في الكافية وترك الجمع الشاذ لان موضعها اللغته وثبتت
 عطف على مذكور والموازية الا صطلح اي ايضا فيدخل نحو طلائع
 لو كان في اخره اي في الجمع الصحيح تذكر ما سبق الواو تاء ثابتان
 وشروط اي شرط هذا الجمع لو كان مفرد صفة ان يجمع مذكور بالواو
 والنون كقفي باق في الاحوال ان كان اي ان وجد مذكور مسبوقة
 ثلث يلزم من زمة على الشرح والاى وان لم يوجد مذكور فشرطه
 وجود التاء في مفرد كجاءت فطامشة لمن ضحك لها
 الحضيض والطيف فيقال جاء ثنيات وطامشة بخلاف الحاضن
 والطامس فانها بمعنى من ثبت له احداهما في الجملة اعني المباعدة
 فجمعها حواضن وطامس لا غير والاى وان لم يكن صفة جمع
 من غير اعتبار شرطه ولو زاد سماعا تسلم عما اعتبره في الوضوح
 بعد الاطلاق والجمع الصحيح مذكرا ومؤنثا مسددا وافعال اي
 جمع على وزن كاتواس وافعل بضم الياء كالفلس وافعله بكسر

كالفلس

كرافعة وفعله بكسر الفاء كغاية للقلعة خبر يعني يطلق على ما دون
 العشرة بلا قرينة ويعجزها اي غير المذكورات من الجمع للكثرة اي
 يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال الرضي ان الظان الصحيح يطلق الجمع
 من غير نظر الى القلة والكثرة فيصحبها واعلم انه اذا لم يأت بالواو
 الجامع قلة كما جعل في الرجل والجامع على كسر كرجاله في الرجل
 مشترك بين القلة والكثرة وقد استعار احدنا للدخول هو وجوبه
 كقوله تعالى ثلثة فروع مع وجود الاقراء وما كان الاسم المصغلة
 بالافعال مبنية في كتبها صرف مطولاتها ومختصراتها بخلاف
 التثنية والجمع ترك تعريفاتها وان كانت من المبادئ وقد ترك
 صيغها فقال المصدر يعمل كقوله المشتق منه عمله مطلقا عن
 الزمان لان عمله مناسبة الاشتقاق وهو يحقق بينه وبين
 مطلق الفعل فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والفعول به
 فان عمله المشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا
 قيل وقية ان عمله ليس لمجرد مناسبة الاشتقاق بل من كونه
 بتقدير ان مع الفعل كما اعتدوا به وهما لا يدلان على الحال البتة
 فلا يدلان من عدم الاقتران لا ومنه اذا انفصل فليجمع الى
 لبا لا يباب وشرحه عالم يكن مرة عدم كون المصدر مفعولا
 مطلقا حقيقة تأكيدا ونوعا وعنده فلا يعمل حيث لا يمكن العمل
 لفعله وعنده من فروع التقدير المذكور كعدم عمله موصوفا وصغرا

حكمي محض واعتباري صرفي حقيقيا في صدد الكتاب والافق
 بين الفعل والاسم في المعنى بل في امر لغوية لما في المعنى
 للاختار وهو الدلالة على الفاعل بوجودها على السواء
 وان ارادوا الاجتماع في اللفظ حكما لكون المستقر في حكم الملقط
 فنقص بالصفة وكون فاعلا عنها في الذات والحاج
 لا يدفع الضرر بل يزيد ويجاز حذف فاعله المصدرا لما ذكر
 في الاضمار بعينه وقيل لانه لم يجز انهم اضماع اذا كان
 غائبا مقوما وهذا بعد كونه مبنيا على مغايرة العليين
 ثم ادلوا به بالاضمار ما سبق اعني الاختار وهو النظام
 فالملامة لم تجوز ان يقال مثله زيد ضربته شديدا
 اريد المطلق قبله لا الذم والسند وجاز اضافة
 اليه أي الفاعل قبل مع انه اعماله متواليا اولي لانه ح اقوى
 مشابهة للفعل كونه نكرة وهذا كونه مخصوصا باضافة المعرفة
 المعرفة لاستناع تقديره بان مع الفعل وانما جاز على قلة
 فرقا بين الشيء والمقدمة وهذا في افعال والمفعول به الصريح
 واما في الظرف فكثير كقوله تعالى لا يحيط الله به السمع والابصار
 اسم الفاعل بعمل فاعله لو كان ملوبا بشتا بمعنى الخلال والاعتبار
 تحقيقا كن زيد ضارب عمر والآن او غما او حكاية بان الحكم
 نفسه موجود في ذلك الزمان الماضى او يقدر الزمان

المعرفة خلافية
 ما خرج به الرتبة
 من افعال
 المعنوية وذكر
 افعال الرتبة
 المصداقية
 ملو بشتا
 باللام

المذكور

المذكور موجود لان كونه تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوسط
 قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا
 او مظهرا ولا في الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد
 على المستند ولو بعد التامخ نحو كان زيد ضارب عمر وادى
 الحلال كجاء زيد راكبا جملا والموصوف كجاء رجل ضارب عمر
 والاضمار بالهجرة او بغيرها نحو ضارب زيد عمر او خوف
 النفي من ما ولا وان ولو حذف الخبر ليشمل النفي المستفاد من
 الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدأ ليتم الفائدة في تعيين عبارة
 الكافية والذات نحو يا طالع اجد هذا عند ابن مالك
 واعتبر في علمه ابنه وابن هشام بانه ليس كالا فترجم النفي
 في التقريب من الفعل لان حرف الذم مخصوص بالاسم فكيف
 يكون معربا من الفعل وقال لا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر
 وهذا ما اختار ابن الحاجب واقره نصر ابن مالك
 رجع ان حرف الذم قائم مقام ادعوا فخذ يكفي في التقريب
 ولو اجتزأ الاعتماد على الموصوف المقدر لكان شرط الاعتماد
 اذ لا بد لكل صفة من صاحب يجري عليه لفظا او مقدر
 ولم يذكر الموصوف لان المراد به ههنا الاسم فقط اذ الصفة
 لا تقع صلة الا لها ولم يذكر فلو ذكر ههنا لزم التكرار ولو اتقى
 بالاول ولهم اشتراط الحلال والاعتبار فيه ايضا فظهر ان مراد

ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول لا ما يعمه كما هو ثم قيل
 ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف ايضا
 اسم الفاعل لو اردت ذكره فقله في المعنى اليه ضافة بمعنى
 اسم الفاعل بمعنى الماضي لا شئ في نفسه ولو وجد معمول
 منصوب نحو زيد معطى عن وادرها اسم قدر فعل ناصب
 نحو اعطى وهذا جواب عن عمنك الكسائي حيث يجوز له
 بمعنى الما ولو قال التقيد خلوق الظاهر تقول المالم عند علم
 في المفعول الاول مع كثره دوره في الكلام كان قرينة للتقدير
 وقال السيرافي للوجود ان يقال انما نصب ههنا الثاني من رده
 حيث لم يمكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة
 وقالا لا بد لسي ردا على جواب الخلف لا يتقدم ذلك في مثل
 هذا لان زيدا من قائما لا امتناع الاقتصار وقال الرضي
 يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجي
 في افعال القلوب ويضعف مدعى الصير في قولهم هذا
 صار ب زيدا من غير واذا اضطرر ههنا الى نصب غير
 لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولي وباللام اي
 بسبب دخول اللام الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل
 يستوي الجميع اي جميع الازمنة لكونه فعل حقيقة ومعنى
 وكذا المبالغة او زارها العاجلة ثلثة مفعول وفعل وقال

وزاد يور في فعله وفعلان اوزان المبالغة كذا في اللام
 في استواء الجميع لم يستقيم في المعطوفات اوزانها كما في المثال
 في العمل والاشتراط من دعليه انهم من جوابانه لا يشترط معنى
 والمقتضى في المبالغة ثم ان هذا عند المصنعة وقال الكوفي
 لا يعمل المبالغة لقول المشابهة بغير الصيغة وانما جاعل
 منصوب فيفعل مقدّم عندتم واجاب البصري بان معنى المبالغة
 جاز لما فات من المشابهة اللقطية ورد بان المبالغة كالزيادة
 المقصيلة بجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون
 جازا ويكن ان يرفع بان الامل في فعل التفضيل الزيادة
 على الغير فلا تحفظه غيرها التي بعده من المشابهة واما جرد
 الزيادة والمبالغة في الحديث فقرب لكونه بمنزلة التجدد
 واسم المفعول اي هو كما سمى الفاعل في العمل والاشتراط والمعنى
 والجميع تصحح او كسر من اسم الفاعل والمفعول كما هو من اسم
 الفاعل في العمل والاشتراط والمعنى والجميع تصحح ظاهر لبقاء
 صيغة المفرد واما الكسائي فكذلك في الواحد وجاز حذف النون
 من شتاها او مجموعها بالعل اي بسبب عمل نصب على المفعول
 معرفا اي داخل عليه اللام الموصولة لا سطرانه فجاز الخذف
 للتخفيف ولا بد من القيد المذكورين لعدم جواز الخذف
 عند انتفاء احد على ما هو جواب الصفة المشبهة بالاسم

من حيث انها شئ وتجب وتذكر وتؤتى تعمل كعملها بل تزيد
لانهما نصب عند البصرية لا فعلا من غير اشتراط زمانا كذا بمعنى
البشوت لا الحوادث المقتضى للزمان لو اعتبرت على ما سبق وهي
اي الصفة المشبهة مالا يسه باللام المعرفة لا الموصولة او مجزئة
عنها انفصال الحقيقي والمعمول اي معول الصفة المشبهة الظاهر الضمير
ما يوس باللام او مضاف الى الضمير بلا واسطة او بها الاطلاق
المضاف ويجزئ عنها فيدخل نحو الحسن وجه غلام في المجرى لا للفظا
ولا انفصال ايضا حقيقى لا منع للقول كما وقع فيضرب لا شين في
الثنية فيصير شتا وهو اي معول في هذه الاقسام الستة مرفوع
بالفاعلية او منصوب على التشبيه بالمفعول في المعول المعرفة
عند البصرية لانهم لا يجوزون تعريفا التمييز وعلى التمييز عند
الكوفية لتجوزهم اياه وعلى التمييز بمعنى المصدر اي جعل معول
الصفة تمييزا عن غيرها اي غير المعرفة او مجزئة باضافة الصفة
اليه فيصير ضربا الستة في الثلثة ثمانية عشر واستغنى منها
الحسن وجهه باللام في الصفة المضافة الى معولها المضاف
لعدم افادة الاضافة خفة لانها اما بحذف النون والنون
او بحذف ضمير الموصوف منها ومن معولها او بفعلية منها ولا شئ
منها فيه واستغنى الحسن وجهه او وجه غلام باللام في الصفة المضاف
الى معولها المجرى عنها لانه هذه الاضافة وان افادت التخصيف

نقل

نقل الضمير كذا لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف
وهو حسن وجهه باضافة الصفة المجزئة عن اللام الى معولها المضاف
فكان اختيار من ذهب للكوفيين فانهم يجوزونه في السعة بلا قبح
لا تقا المعافين المذكورين وما قسم فيه ضمير واحد ما في نفس
الصفة او معولها الحسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصا وما فيه ضمير حسن لاشتماله على المحتاج اليه الحسن
لاشتماله على زائد ولا اي وان لم يكن في الصفة ولا في معول الضمير
ففيجب لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير في
الصفة غير ظهري في المعول ذكر قاعدة يظهر بان وجوده وعدمه
فقال ولورفع بها ثانيا تعال على اي بالصفة اي وورفع الصفة
ظاهرا بالفاعلية فلو ضمير فيها لا متناع فعلة العامل والاي وان
لم يرفع بها سواء نصبت على التشبيه او جرت بالاضافة ففي
الصفة ضمير لا متناع غلو الصفة عن الفاعل كالفعل مطابق
ذلك الضمير للموصوف في التذكير والتأنيث والافراد والثنية
والجمع مطابقة اياه والفاعل والمفعول للزمان اراد بلورم
المفعول تقديره فعلة الى واحد فان ذلك الواحد ينوب مناب
الفاعل فلا يبغي مفعول منصوب فيكون كاللزم والمنسوب
كما شئ كذا في الصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام والام
واما المنقوي منها فلا يجوز نصب فاعله ولا جرح لثبوته بالمفعول

على تقدير حذفه وحمل عليه عند الأكثرين ما ذكره مفعوله منصوبا معه
واسم التفضيل قياسا للمفاعلي التفضيل على غير في الفعل التفضيل
المفعول اذ لو كان لها أكثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الأكثر وهو
الفعل وقد جاء سماع التفضيل المفعول كما شهدوا أكثر مشهورته
ولو ترك هذا ايضا لكان انساب لان من اصول الوضع الضعيفة
ويسمى اسم التفضيل بأحد الثلاثة بطريق لا انفصال للحقيقي
باللام المعرفة فيطابق موصوفه افراد وثنائته وجمعها وتذكروا
وثانيتها للزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم اللام الذي
يبيح كزيد الافضل الزيدان الافضله الزيدون الافضل
هذا الفضل الهندان الفضلي الهندان الفضليان او من فهو
مفعول مذكور لفظا ابدا وان كان موصوفه غير كراهتهم حقوق
اداة التثنية والجمع والثانيات المحققة بالآخر بما في حكم ال
لاعتراجه من التفضيلية لكونها العارضة بينه وبين باب
احمر فكأنها من تمام الكلمة عكس ترتيب الكافية لان الثا
نية في الاولين في المطابقة وعدمها والاو على اصل القياس
دون الثاني ولاضافه في معنى اشار الى الاول وهو
الاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة عليه أي
على المضاف اليه الدال عليه الاضافة بشرطه أي شرط اسم التفضيل
المضاف في قاعده هذا المعنى دخوله فيه أي دخول مذكول اسم

التفضيل

التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب الزيادة
ثلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه والجملة معترضة جاز المطابقة
الموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع التذكير وان كان
موصوفه غيرهما المشابهة بفعل من فيكون المفضل عليه مذكورا
معه والاى وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما صنف
اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق موصوفه لعدم المشابهة
ويعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع على القاعلية ولا ينصب المفعول
اتفاقا فقد رتب في قوله تعالى وهو علم بين بصل فعل ناصت كعلم
واما العمل في المستثنى بخلافه فيعبر شرط بل لانم اذا خرج ظاهره
وكذا العمل في الطرف والمحال والتميز لانها محولات ضعيفة
يكفيها رتبة الفعل ولما العمل في المظهر فله شرط بينها بقوله
في معنى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد
يريد اسم التفضيل يكون صفة للموصوف في معنى الصير الراجح الى
الموصوف يكون في متعلقة لافيه ويدخل من التفضيلية على
صغير فاعلم مقيد بحال وتلك ضابط الكافية لموصوفه وصعوبة
فهمه واكتفى بالتشبيه والتميز لوجوده لا سيما على المستثنى
وقد سبق مرار وجه ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل ح
بمعنى فعله اذا نفى في الكلام يتوجه الى التقييد فينبغي الزيادة
فيبقى اصل الفعل فيكون احسن مثله بمعنى حسن مع انه لم يعمل

ح بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتدائية يلزم
 الفضل بينه وبين محموله اعني منه باجنبي وهو المبتدأ ولو لم
 يكون فاعلامه اجنبيا وجاز من عين زيد يريد حذف الضمير
 المجرور من منه وكلمة في ونحوها نحو المثال المذكور مع بقا البنية
 على حالها وكعين زيد احسن فما الكل يريد تبدل بوجه احسن
 عينه الكل في المثال من التفضيلة مقدرة بعد الكل فيكون
 فيلزم الفضل لما فاعول بالوضع على ما معنى المضي او زما
 او حدث او شئ مضى بالمعنى المعنى فيخرج نحو امس ولم يضرب
 ودخل نحو ان ضربت وضرب وعسى وبني الماضي لعدم مقتضى
 الاعراب على الفتح لفظ المحض ضرب او قد يدعى نحو غز لا السكون
 مع كونه اصلا في البناء المشابهة للاسم في وقوعه موقفة
 في نحو زيد ضرب وضارب مالم يلحقه في الماضي الواو الضمير
 قد مره لقرب لازمه من الفتح وجو دية لانه اي الماضي يضم
 لفظا نحو ضربوا او قد يدعى نحو غزا والضمير المتحرك المرفوع
 لانه يسكن ح نحو ضربت وضربت وضربا وضربت وضربت
 المضارع ماضول وله بالوضع على الزمان الحلال والاستقبال
 بالا شرات على الاصح وهو اي المضارع معرب لما بهمة
 الاسم لفظا ومعنى ولتقلا لانه من بين انواع الفعل
 لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي المضارع

فوه التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه مبنى على الضم فمع المذكر
 وعلى الكسرة للحاضرة وعلى الفتح في غيرها لانهما بمنزلة البنية فلو قل
 الاعراب قبلها يلزم دخول في وسط الكلمة ولو دخل عليها انما
 كلمة اخرى حقيقة ونون جمع المؤنث فانه مبنى على السكون
 معلو على الما وعرابه اي المضارع رفع ونصب وجرم والضم
 الصحيح الا ان المفرد غير المشق في الجمع سوى الحاضرة في الجملة
 سلا بس بالضمه رفعه والفتحة نصبا لفظا معلقا على السكون
 خبرها كضرب ولم يضرب ولم يضرب وغيره اي غير المفرد
 المستثنى منه الحاضرة صحيحا او معتد بالنون رفعه ونصبها
 وجرما نحو يضربان ولم يضربا ولم يضربا لان الضمير المرفوع لما
 عد جرم بديل سكون آخر ضميرها دون ضربا جعلوا الاعراب
 بعده ولما لم يحل الالف والواو للحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم
 امكان صرف الالف فخذوها في الجرم حذف الحركة وحملوا نصب
 عليه ودون الرفع لان الجرم بديل الجرفا نصب ياسبه في
 نخرج اصلها وتكونا معلوم في الفضلة فلذا يحل على الجزو
 الرفع في الاحكام فينا سب بلام فيحل عليه في الافعال ايضا
 والمعتل الاخر بالالف قد مره في نسخة ووجهه بالضمه رفعه
 والفتحة نصبا تقديره تقديرين والمعتل اي حذف الرفع
 جرما نحو خشي وخشي ولم يخش والمعتل غير اي غير المرفوع

نخاذن والله اكرمك والذنا نخاذن رحل الله اكرمك والذنا
 نخاذن يا زيد اكرمك لا غير لكثرة دور هذه الائمة وهذه
 خاصة دور اخوتنا وهي السببية اي سببية ما قبلها لما
 كاسلت كي ادخل الجنة وان اي يضرب المضارع مستقبل
 بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمان التكلم غير
 وهي اي حتى حرف حتى بمعنى كي للسببية كاسلت حتى ادخل
 الجنة والى لانها الغاية كمرت حتى غيب الشمس فلو قصد
 بالمضارع طحال تحقيقا كمرت حتى لا يرجونه ولو كان ذلك الفصل
 حكاية كتكت سر شمس حتى ادخل البلد من المضارع بعد
 حتى حرف ابتداء بمعنى ان ما بعدها مستأنف لا يتعلق بما قبلها من
 حيث الاعراب لاحرف حتى ويجمع السببية لمحصل الاتصال المعنوي
 جبر لما قام الاتصال للفظي وتوالت العرفيات لظهورها
 لمقتضى هذا الكتاب وبعد الام الى الام بمعنى كي للسببية
 اذ هي حرف حتى لا يدخل الفعل لا بتقدير ان مثل اسلمت لا دخل
 الجنة وبعد لام المحذورة وانا اشارة الى لام المحذورة وذاتة
 للتأكيد بعد النفي لكان اي يحذر محذورة وما كان الله
 ليعذبهم ولم يكن الله يستعز بهم اذ حدثت تحت بالرفع في الجمع
 ولا حاصل ليعذبهم كان المعنوي كما لا يخفى فيقصد مضان اما وانها
 او خبرها ليصح المحل مثل ما كان صفة الله اذ اتعذبهم وبعد

ان تعذر بعد ما
 المضارع

الفاء

الفاء لو كانت للسببية وبعد الو لو كانت للجمعية اي لمصاحبة
 ما قبلها بما بعده وما مبتدأ قبلها ما الى الفاء والواو وم خبر والجملة
 حال من فاعل الفعلين المقديره بعد لو كزني فاكومك اي ليكن
 منك زياره فاكومك معنى او اني كله تشتتني فاضربك اي لا يكتف
 شتم فاضرب معنى او فني قدس لمناسبة الهوى كما تأتينا فخذنا
 اي ليس منك ايمان فخذنا او فني قدس لمناسبة النفي كليت
 الى ما لا فانفقه او حرف قدس لمناسبة التثنية كما لا تنزل في نصب
 خبر اي لا يكون منك زول فاصابت خبر معنى واستفهام كهل
 عنكم فاشربها اي هل يكون منكم ماء فاشربني وبعد لو كانت
 بمعنى الى والاثان فيها لانها ظاهرة عن معنى او مقدرة بعد التوضيح
 بمعنى الى او لا الداخليتين وغيرهما القيد ضارع بل الترجية
 ان يقال مراد ابن الحاجب بقوله بشرط معنى الى او الا ان وجود
 هذا المعنى في التركيب لا كونها معنى او محذورة مثل او قطعتي حتى
 وبعد الواو مطلقا وكان المعطوف عليه ما اذا لم يجر عطف
 الفعل على الكسمة فيقولون فيكون زنا ولا اسم فيصح العطف
 كقوله ليس عبادة وتقر عيني حب من ليس الثغوف وجاز
 اظهار ان معها الى العاطفة كما يجنبني قيامك وان ذهب حتى
 لام كي جنتك لان تكون معنى وتجب اظهار ان مع لا الراضية على
 المضارع بعد اللوم بمعنى كي لقوله تعالى لا تعلم لا تكره الا

المتولدتين ويتنفعان فيهما عداها وان الناصية
 يضر في غير المواضع المذكورة كثر لكن ليس بقيا من كما في ذلك
 المواضع غير على اضعفها كقولهم تسمع المعيد في خبرهم ان
 توامع على مع السند وذكروا الا ايها الاعلى اخبر او غنى
 رواية النص ويجزم المضارع ولم وما هو المقدر على فعل المضارع
 ان معنى الماضي وتأنيده انما لا يستغنى عن استغنى ارمية
 الماضي من وقت لا تتقاء الوقت التكلم ولا يجي المتفرق في لم
 وجاز حذف فعلها اي لما عند القرينة دون لم كشا رقت
 المندمة ولما اي لما ادخلها ويخص ايضا بعدم دخول ادوات
 الشرط عليها فلو يقال ان لما يضرب ويكون في الفعل للوقع
 ولام الامر يجر المضارع بها وبه اي بهذا اللام يطلب
 الفعل وقد يجذف هذا اللام للضرورة الشعرية كقولهم حمل
 نقد نفسك كل نفس وقد يقع هذا اللام وجاز الشك في هذا
 اللام بدخول الواو والقائه وتم عليه قوله تعالى ولثبات
 طائفة اخرى لم يصلوا او ثم يقضوا ولا اله في بلاضافة بتكثير
 المضارع ويجوز زيد الشجاعة او الوصف او البناء تبادل
 الدال على الهى وبه اي بلهذه يطلب الترك وكلم المجازات
 اي تجزم المضارع بها وهي ان دما واذما وحيثما والانتها
 بلا ما وانى قدع منها سبعة العرفين وانى ومنى وما تجزمان

مع ما وبدونها وما ومن واي وقل الجزم مع كيفما واذا اي
 يجزم للمضارع بان مقدمه بعد الافعال الستة السابقة
 سوى النفي لو قصد السببية قبل التقدير ولو لم قصد لم يجز
 الجزم فيكون صفة او حالا او استئنافا ولو قدم هذا فقال
 وهي انى ويقدر بعد الافعال المحل لكان اخضر واحسن وانسب
 لاسكوبه المعهود وكلم المجازة تدخل الفعلين السببية
 ومسببية الثاني ولو يجعل المتكلم ولو قدم هذا ايضا فقال
 وكلم المجازة ويدخل الفعلين لكان مثل ما سبق وسما اي
 الفعلان المدخولان شرطاً وجزاً ولو كان مضارعين
 او الاول الى الشرط فالجزم لازم في المضارع ولو كان الثاني
 مضارعا فقط فقيه وجهان اي جاز الجزم والرفع في المضارع
 ولو كان المسبب الجزاء ما ضابطا بل وقد افظا او معنى قيدان لكما
 فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب اول قد يخرج نحو قوله تعالى
 ان كان متعبه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز القاء
 الحقيق ثانياً حرف الشرط فيه قلب معناه اي المتقبل
 فاستغنوا عن الرابطة ولو كان المسبب مضارعا مقادرا بلفظ
 الا او مضارعا مقبضا فيجوز القاء قوله لان اداة الشرط
 لم تغلب معنى الشرط ولكن خلاصه للمتقبل فكان مقبضا
 من وجهه دون وجهه والاى وان لم يكن الجزاء ما ذكره القاء

واجبة لعدم تأثير الشرط اصلاح فاجتمع الى الرابط وذلك اذا
كان للراء ما بعد لفظا ومعنى ومضارعا بما وان وسوف
او السين او جلة اسمية او امر او نهيا او تيمنا وعرضا او
دعا وغير ذلك ويقع اذ التي للمفاجأة مع الجلة الاسمية موقعا
اي موقع الغاء لان معناه يبنى عن حدوث امر بعيد فيها
معنى القاء التقوية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما
قد مت ايديهم اذا هم يفتنون الامر بالصيغة مقابل الامر
باللام اقوده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأيه مغارا
للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف التي في الامر باللام فانها
مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالسقي وبدونها كالمضارع
لفظا وحكما ما يطلب به مدلول ما خلفه اي مصدره من
المخاطبات الغائب والمتكلم بخلاف التاء فخرج نحو قوله تعالى
قلتهن حوا فمن قرأ على صيغة الخطاب ومجهول امر المخاطب
وبني الامر بالصيغة عند البصرية لزوال موجب الاعراب
المشابهة التامة لللام بخلاف التاء على السكون في المفرد
الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحركه عند الحوق
ضمير الفاعل الساكن بحركة فجاء واما حذف الاخر في
المعقل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب في تجديد
الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم وقيل ونعم ما قيل

اصل للفعل بالاتفاق واذا طلب مفهوم من اللام لكنها منوية
مقدرة عند الكوفية فيكون مجزما منسية عند البصرية
فيكون موقوفا لا حذف في الفرع وانما لم يرد بعد زوال
للجزم فعل ما مفعول لم يسم بذكر ظاهر ولا ضمرا بارزا
ولا مستكنا فاعله اي فاعل ذلك المفعول ما فعل نسبتا
او على وجه القيام الى المفعول في الاصل كضرب عمر في ضرب
زيد عمر فان نسبة الفعل الى عمر في الاول تامة دون
الثاني وان نسبة المعلوم الى المفعول وقسميه ونسبة
المجهول قياسية والفعل مطلقا لوقوف الفعل الى الفعل
مضمون على متعلق وهو غير الفاعل في اصطلاح النحاة فالفعل
متعد كضرب زيد والا اي وان لم يوقف الفعل على متعلق
فالفعل غير اي غير متعد كضرب زيد قال الرضي فعل هذا
يدخل نحو قرب وبعد وخرج في المتعدي مع كونها لوازم
ولا يبعد ان يسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشق منه
ذلك يعني بعين واسطة للجزم وقد يتعدى الفعل الى اثنين
اما مفعول الثاني غير الاول ذاتا كما عطي او عينه وهو باب
علم ويتعدى الى ثلاثة معا عيل كما علم واري وها اصلا
في هذا القسم فانها كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى
مفعولين فلما ادخلت عليها الهمزة زادوا مفعول اخر يقال لم

المفعول الاول وابناء ونباء واجبر وحدث وهذه الاربعة
ليست اصلا بل بواسطة استقياها على معنى الاعلام والمفعول
الاول لها اي هذه الافعال المتقدمة الى ثلثة مقاييل المفعول
اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاقتضار عنه ونحوها والمفعول
الثاني والثالث للمفعول في وجوب ذكر احدهما ذكر الاخر
وجواز تركهما معا وغيرهما من المضامين فعال القلوب اي افعال
اصطلاحية دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانها اما
كيف او اضافة او افعال لا فعل وتأثير ويمكن ان يراد ^{بالفعل}
القائم بالغير فيكون من باب تسمية الشيء باسم غيره مدلوله
وهي اي افعال القلوب ظننت وحسبت وخلصت وهذه ^{الثلثة}
للظن وزعمت مشتركة بين الظن والعلم وخلصت ورايت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تنقيب استقياها وجرها افعال
القلوب فالجمله معترضة او خبر ثانيا او خبر محذوف خبر في
الجمله الاسمية على ان كل واحد مفعول به وصفت هذه الافعال
اي ميزت من بين الافعال بانه اي الشئ اذا ذكر احدهما
اي احدا المفعولين ذكر المفعول الاخر ان اراد الذكر اللفظي
فالحكم اكثر في الاكل اذ قد ورد في الحذف مع القرينة في قوله
ولا تحسبن الذين يخجلون بما اليهم الله من فضله هم خير منهم
على قوله الخبيثة فالمفعول الاول محذوف اي لا يحسبن هؤلاء

ظلم

ظلمهم هو خير لهم ووجه القلة كونها بمنزلة اسم واحد اذ
المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول تقدير
علت زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون المفعول
بشيء في حكمه من كل وجه وان اراد ما يعنى التقدير في الحكم على
الضميمة المجرى لكن هنا مستد وجها في الاصل فاذا لم يتلوا
احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة ولا يجوز الحذف نسيا
لخلاف باب اعطيت فان حذف احد فعليه تقدير نسيا
كثيرا واما حذف المفعولين الحان في سبع مجل وساءله زيد
عمره ان رها فاعطى ونسيا قوله تعالى هل يستوي الذين يؤمنون
والذين لا يعلمون وفلان يعطى ويمنع فهذا هو الصحيح وقال
بعضهم يجوز الحذف نسيا في مفعول باب علمت فاعلم فلما ذكره اذ
من المعلوم ان الاقضية لا يخرج عن علم او ظن وهذا انما يقيد في الجواز
عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي لا ترى ان علما المعان اوردوا
الاية المسانعة مثلا للتميز بمنزلة الملازم فلو قيل العلم فيها
بمعنى المعرفة ففقد العلم مشتركة وقد ينفي العلم بغيره
من القصور وجواز الاقضية على ان اذ ذكر اي حست هذه
الافعال لجواز العمل بكونها افعالا وانها لا تستعمل مفعولها
كلها ما لم يتقدم هذه الافعال على مفعولها في لا يجوز عند
الجمهور القاءها لان عامل المضب افظ وقع تقدمها فغلب الحق

وهو لا إلغاء أولى من لا عمل مع جواز لو تأخرت هذه الفعالة
 عن مفعولها فالأعمال أولى من لا إلغاء مع جواز أيضا لو سقطت
 هذه الأفعال بين مفعولها وبين الأفعال بين الفعل ورفعه
 كضرب أحسب زيد وبين الفاعل ومفعوله كضرب بكرم
 أحسب زيد وبين مفعولها وبين الأفعال أحسب قائم وبين
 سوف ومصحفها معنى سوف أحسب يقوم زيد وبين الأفعال
 والمعطوف نحو جاءني زيد وأحسب عروا وخضت هذه
 الأفعال يجوز التعليق من قولهم امرأة معلقة لمفعول
 الروح لا هي ذات روح قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح
 ففهم الأفعال عند التعليق لها في عامله في اللفظ لا في
 إبطال العمل اللفظي ولا ملقاة لوجوب العمل المعنوي عامله
 حتى يجوز العطف على المحل نحو علمت زيد قائم وكبراً قاعد
 وإي الخريجين أحصى وعلمت غلام من عندك وقيل النفي
 كعلمت أما زيد منطلق وإن زيد أذهب ولا زيد في
 الدار ولا عمر وقيل اللوم الابتدائية الداخلة على مفعولها
 لأن المحذوثة الثالثة صدر الكلام وضعا فاقضت بقاء
 صورة الجملة العمل التقديري كثر فلو يصحح حقيقة من
 كل وجه فزعي الجائز أن وخضت بجواز كون الأفعال
 والمفعول ضميرين متصلين راجعين ولو واحد كعلمتني

فإن الأفعال
 زيد قائم وكبراً
 قاعد

منظورة

كعلمتني منطلقا واستغنى عن مفعولها بل يقال ضربت نفسي لا
 المغايرة في غير أفعال القلوب غالبية فإذا اتخذت أفعال النفس
 بضمها وبشيء ما عسي أن يفعل عنه سبب البدلة فلو
 القلوب فإن الاستغناء لا يعلم منه محال فمحتاج إلى
 زيادة وقيل جمهور الأصل مغايرة المقتضى المتأثر بالبدل
 فيها فإذا اتخذ معنى كره اتفاقها لفظا فقصدا لمغايرة اللفظية
 بقدر ما لا كان وأما أفعال القلوب فالمفعول به في الحقيقة
 مضمون الجملة لا المنصوب الأول بل هو ووطئة فلم يحد فم يكن
 الاتفاق اللفظي وفيه ضعف إذا الخائف للأصل بياسه
 البنية لذلك يفعل التليس ولو سلم فلو سلم لزوم المغايرة
 بقدر الاستغناء فلم لا يكفى المغايرة ذاتا وأمرها ولو سلم فنقص
 بجواز نفي ما ضربت لا أناك إذ فيه اتحاد من وجه وهو الضمير
 به والمغايرة ممكنة يا زيد من هذا بأن يقال ما ضربت لا نفسك
 مع عدم لزومها وظننت وعلمت ورايت ووجدت الملبسا
بمعنى انتهت وعرفت وأصبرت وأحببت لغو نشر مرتب
 يتعدى كل واحد من هذه الأربعة خبر وظننت لأنه أريد به
 اللفظ الذي مفعول واحد لا اثنين وإنما لم يفعل بمعنى حالاً من فاعل
 يتعدى مع كونه أقوى من جهة اللفظ إذ جمهور النحاة لم يجوزوا
 تقدير المفعول معرفة لأنه فاعل يتعدى كإن رفع الجميع الأربعة

ثم ينقسم الى واحد وان رجع الى كل واحد منهم مملوء بصفة
الى معنى لاربعة الاء ان يوازا الواحد جنس المفعول الذي ليس
بعده مفعول الافعال الناقصة نقصانها عدم تمامها .
كلاما بالفاعل بخلاف الافعال التامة ما لفظ لا فعل
ليشتمل الخولات والسمية بالفعل الناقص صليح جيد
والمناسبة كون بعض اقراءه وجزء بعض اخوين للقديم
ثم ما خبر محذوف لا مفعول لما مر بل خبره ان كان يستلزام
الخ والمجمل معرفة وضعه لا اجل اثبات امر لفاعله عليه عن
التعريف بلابها من القرار او الدوام وعن الصفة لا بها او وجود
فلا يشتمل وليس اللوم صلة الوضع والا لا يشتمل وليس اللوم
صلة الوضع والا لا يشتمل لا يخفى صير بالاشتداد معلوما
او مجهولا ولما كان التعريف شاملا للمفعول التام فان ضرب
مشكوك وضع لاثبات التعريف وتقرير الفاعل تكلفوا في الجواب
فبعضهم خففوا الصفة بالخبر اي يحدث خبر الفعل الناقص
وبعضهم بالمخارجة عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول قصد
وشيء منها لا يفهم من اللفظ فالقييد به اعتراف بعينها الحد
عنه منع الجمع فخرج ليس ح ولواريد بالمصدر الموجود الافعال
دخل نحو فعال بل اسما الافعال كلها وقد عرفت فشا جعل ما
عبارة عن الفعل وبعضهم قال معنى لكان العدة فيما صنعت

له هذه الافعال هو التعريف المذكور لا غير بخلاف الفعل التام
فان الصفة علة فيه ايضا وجعل الزمان والانتقال والاعلام
ومحوها غير علة وهذا بعد عدم تسميته في ليس وكونه حكما
بجعل التعقيب علة بخلاف نحو الزمان لا اقنية يوجبها عليه
فلا يلتفت اليه في الحدود ولولا بدل الفاضل بالمبتداء واللام
وقسر بالمبتداء بعد دخول العامل عليها لكان اقرب من قول
ابن الحاجب تدخل على الجملة الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها
لا غناء التقصيل لاني عن هذا الاحمال وتوضع الافعال التامة
الاول من الجملة الاسمية اعني المبتداء وعلى الفاعلية في نصب
الثاني منها البشبه بالمفعول به في توقف الفعل عليه ثم ذكر معاينها
على التقصيل مقتضى ما به لا يميز ناد كما به الاكثر ^{الظهور}
فقال صار قد مره على كان احواله ويعني صار لا يتنقل في
كسار زيد عالما اذ في الحقيقة كسار ايعني حرفا وكما انما ^{نصب}
للتحقق الخبر زمانا ما حينئذ انما من غير عدم سابق والحق نحو
كان الله عليهما حكما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فاقصر
ويعني صار عطف على التحقيق الخبر اي ولا يتنقل نحو
افقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها انه كان عطف عليه
ايضا ضمير الشأن كقول الشاعرا اذ امامت كان الناس
صنفان وهذا ليس معنى لكان بل استعماله كقول علي لاوين

فلو تأمل في مجوزها كان احسن واظهر واقامة بمعنى وجد قوله
تعالى كن فيكون او زائد لتحسين الفقر بل معنى ولا عمل قوله
تعالى من كان في المهد صبيا والمضروب حاله اصبحت اصبحت
واضح ويكوه هذه الثلاثة تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات
والجملة معترضة من جهتين وظل ويات وقيل كونها تامة
مخ تطلعت بكان كذا وبت مثبتا طبعا وهذه الجملة كالنساء
لا تارة الجملة اي المعنى المأخوذ من الجملة باوقاتنا وهي الصبح
والمساء والضحى والظلول والبيوتية ويكون هذه الخمسة بمعنى
ما ريلد دلالة على الاوقات المذكورة وليس قدومه ليس
واصاله انتهى فمضون الجملة حالا في الزمان الحال وهذا مذهب
الجمهور وقال سيبويه ومن تبعه مطلقا وما برج وما انتهى
وما زال وما انك قدوم الماويات لتحضرا واصالتهما ثم غير
ترتيب الكافية فيها لان التلا في الحق بالتقديم ثم الضم
ثم الميم وهذه الاربعة بمعنى لدوام حدث خبرها لفاعلا
مذ قبله اي منذ زمان امكان قبول فاعلها المضمر خبر ما
فغنى ما زال زيد عالما مثله دوام العلم منذ زمان البليغ
او المراهقة فلا يقصر انتفاؤه في اوائل زمان الضم اعم
امكان القبول ولزمها اي هذه الاربعة في كونها تامة انتهى
وعادام لتوقيت امهية ثبوت صحتها لا سمرها بل لفاعلا

بالاسم اشتعا وانجلا والعقيرين فاذا مصادرة بتقدير ان
قبله ولذا اوجلا كونها للتوقيت المذكور افسر فادام الكلام
قبله لانه اي مادام مع اسمه وخبره طرف مضروب وقصة
فلا بد له من ناصب وعملة نحو اجلس مادام زيد جالسا اي
مدة جلوسه وغدا واخص وعاد وراح بمعنى صارا اخر جند
الاربعة مع كونها بساطلا لانها المحقات والغالب كونها
تامة فلذا راى في الترتيب معايرنا الاصلية ففضل بين
غدا وراح مع اخواتها في المعنى جعلهما طرفين لكون مدلولها
طرفي النوا روي جاء بمعنى كان وقد بمعنى صارا منها من
الافعال الناقصة اخرها لقلتها ايتانها ناقصين حتى قال
الاندلسي لا يتجاوزان للموصفين الذين استعملها العرب فيها
هما قوليهم ما جاءت حاجتك وقودت كانا خبرية فكان
ابن الحاجب اختار واطلقها الفراء فكان اختار والتقديم
اللاختار اياها خبرا والافعال الناقصة على ما فعلنا في قوله
ما لانها اما نافية لها صيدا المعلوم او مصادرة وقد سبق اقتضا
تقديم مولى المصدرة عليه للمصير خلاف ابن كسيلة
جوز مستدبان ما في هذه الافعال المعنى فيكونه اثباتا
ولا خلافا كوفية ومن تبعهم حيث منعوا جواز التقديم فيها
ليس ايضا للتقيد لان العود في اقتضا ما صيدا الكلام خاصة

الاثر انهم ولما وان ولا على الاصح لا يقتضي الصدرة وان كانت
 النسبة معنوية هذا الكلام جواز التقديم فيما عدا المأويات
 فاكفي به ولم يذكر جواز تقديم الاجزاء على الاشياء لظهوره ان
 لو نظر الى الاصل فقد تم جواز تقديم الجزئ على المتبدا ولو الى الخلال
 فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذلك شبهه افعال المتفاد
 ثم يعرفها لانها نوع من الافعال المتفاد فيه لصدقة عليها وجوب
 حكمه عليها ونظرا للمقاربة بدل على الفضل ففهمنا فعلنا مقاربه
 على المقاربة وهذا حد جامع واما كون تلك المقاربة مرجعا
 كما في عيسى ومحمد فما كان في كاد ومثلهما في صاحبها فخرج عن
 حد النوع وحد ووظيفة لغوية عيسى عيسى زيدان يقوم
 وقال الكوفية ان تقوم بدل الشتمان فيصبح تامة وارتضاء
 الرضى زيدان لعيسى استعما الى مشهورين احداهما قصة
 خبره الفعل المضارع معنوي والثاني ان يقتصر على المرفوع
 وهو الخبر في الاول فاشارة الى بقوله وعيسى ان يخرج زيد
 فمصحح اعاد تامة بمعنى قرب واستغنى عن الخبر وهو حاصل
 لا اشتغال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان
 زيدا قائم ولا يتصرف عيسى يعني لا يخرج منه مضارع ومجول
 وامر ونهى ونحوها لانه انشاء كعمل ولا يعرف لتأخر هذه الكلم
 وجهه وقد يحذف في الاستعمال الاول بشيرها اليها كاد فلا يخرج

التميز

الى المحذوف وقد يقوم السمين مقامه اي مقام ان كثر اكرها
 في الدلالة على الاستقبال يقال عيسى زيد سيقوم وكاد وكذا
 زيد يضرب فحينئذ مضارع بلانه للدلالة على الجزم فلو بناه
 ان الدلالة على الرجاء وقيل للدلالة على الاستقبال المتناهي
 للحال فيه ان كان لا بد على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد
 ولعمري هذا كقولنا الاستعمال ان في او شئت مع كونه من القسم الثاني
 الذي هو اقرب الى الحال من كاد وقيل ان في خبر كاد تشبيهه بعيسى
 وبدخل كلمة النفي على كاد متغنى عنه كسائر الافعال في
 لقول من قال نفيه بلا ثبات مطلقا ومن قال في الماء لا
 وفي المستقبل للمفعول مطلق وجعل لا يعرف لتقديمه ونزول
 وهو في هذه الاربعة ككاد في الاستعمال في كون خبرها المضارع
 بلانه لا يشترك في العلة ولا شئت اي اسرع وهو كونه
 خبرها مضارعا ان اذ قد يستعمل في الطمع وكاد في كونه آياه
 بدونها فعل التعجب ما فعله وافعله اي ما كان على مذهبها وهذا
 التعريف اوضح وامنع والدلالة على التعجب يعرف من نظمه
 ولا يقتضي ان بالثبوت والجمع والتأنيث والخطاب والعلم
 ونحوها ولا يجوز التقديم اي تقديم المفعول ونحو علمها
 والفضل بينهما وبين معمولها كما احسن في الدار زيد اخلافا
 لما زنى في الظرف وجاز الفضل بكان وهذا بين ما وافعل انجي

ما كان احسن بدا وهو نية وما مبتدأ نكرة بمعنى نفي لان
 النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه خبرها ما
 بعدها وهو افعال المقديرة وفيه ضمير راجع الى ما هو المنصوب
 بعده مفعوله وهذا مذهب سيبويه اختاره المحقق وقال لا يفتش
 ما موصولة والجملة صلها والخبر محذوف الى الذي افعله اي
 ذا فعل شئ عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير سد شئ
 مسدودا غير معروف وفيه في اقول به مفعول لا اقول بمعنى
 ضمير وافعل ان يكون خبر افعال المضمرورة والباء للتعبد
 او الباء رانثة والخبر للتعبدية فاعمل ضمير هذا على اي افعال
 انت اياه ذا فعل اي صفة به وهذا مذهب الاخفش افعاله
 وعند سيبويه الباء رانثة في الفاعل لازمة الا اذا كانت
 المتعجب ان مع صلها فيجوز حذفها نحو احسن ان تقدم
 والامر بمعنى الماضي والخبر للمضمرورة اي صار ذا فعل وكونه
 الامر بمعنى الماضي غير معروف فلذا لم يفتح المحقق افعال المدح
 والذم لما كان الوضع لا نشأتهما يعرف من اللغة فالاحتجاج
 اليه ههنا معرفة الاصطلاح ليسوسل به الى معرفة الاحكام
 المختصة واما يحصل بعد لا فرد استغنى به عن المدح ونم وبش
 وقا عليها معرف باللام للمعبد للذم في اوصاف اليه الى المعرف
 باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بلا واسطة نحو

نعم وبش غلام الرجل هذا او ضمير ميم يفتح اليه باللفظ ما يخفى
 شئ نحو نعم اي نعم شئ هو وعند سيبويه ما معرفة تامة بمعنى
 الشيء فيكون فاعلا لكونه بمعنى ذي اللام وهذا غير معروف
 فلذا لم يفتح المحقق المحقق وقدمه او بنكر كنعم رجلا منصوبه زيد
 وبعده اي بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وهذا
 هو الغالب وقد تقدم المخصوص على الفعل نحو زيد نعم الرجل
 مبتدأ حال من المخصوص فيكون ما قبله خبرا مقبلا قبل العا
 اللام ولا يشترط هذا في المصنف المميز الذي هو بهم غير عائد
 الى شئ وخبر المحذوف هو هو فيكون جملتان وقد حذف
 المخصوص عند القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام
 قدمه لانه المطابقة نعمه اذا المقيدة كالمفعول وليس المحذوف
 نسبيا ولا بد من مطابقة اي مطابقة المخصوص لاي للفاعل
 في الافراد والتقيقة والجمع والتذكير والتانيث والجنس وشا
 كبش في افاة الذم والشرائط والاحكام وجبذ وفاعله ذا
 وجب كطرف اي صار جسيما ولا يعبر جيبذ لا فعله ولا فاعله
 فلا يشترط ولا يجمع ولا يثنى وان كان المخصوص احدها
 جري بالجرى الامثاله يقال جيبذ الزيدان ومخصوصه اي
 مخصوص جيبذ كالا ولا يخصصون نعم وبش في بعدية للفاعل
 غالبا وفي الوجهين في به وثا في جملته اي قبل مخصوصه جيبذ او

حاله اوتيميز على وجهه اى وفق مخصوص جذا في الاقاراد والتميزة
 والمجوع والذكور والتاثير على هذا الزيادة واكبين وهذا
 امره عند ودوا الحال والمميز هو هذا لا فاعل منهم لا المخصوص
 ولما كان التمييز من اسم الاشياء فليكون الاستعمال مخلوقا للحال
 عكس ترتيب الكافية ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة
 كطاب زيد والدارلة دة فارسا والتمييز راجح لكونه النسبة
 والذم فيستحق التقديم الحرف قد سبق حروف المعجم هو اى حرف
 الجحى ما حروف وصع لا فضاء الفعل اى اتصاله وافضائه معناه
 اى ما على الحدوث كالاسماء المتصلة بالفعل والظرف اى الالم
 ولو كان اسم تقدير لمقتدا كما راجحت وهذا التعريف لا يتناول
 الزوائد ولا مثل رب فيكون هذا الجحى لا اصلى فيلزم كون
 ذكر غير الاصطلاح مستطرد مع كونه منع مقاصدا للخص والوزاد وحمل
 عليه لا صاب من لا يتبدل في المكمل بله خلوق وفي الزمان ايضا
 عند الكونية كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحته يرد الى
 او ما يعيد فانه في مقابلتها نحو عود بالذات الى التحيى اليه فيه
 انه لا يتمشى في معنى التفضيلية والتبيين على افعالها والميراث
 وعلامته صحته وضع الموصول موضع كقوله تعالى فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان اى الذى هو الاوثان والتبعض وعلامة
 وضع بعض مكانه كما خلت من الدارهم والبدل ويعرف بصفحة

مقام من كقوله تعالى رضيتم بالحيوت الدنيا من الاخرة والجهنم
 وهوان ينزع من امره اى صفة اخرى مثله في ما باقية كما لها فيه
 حتى كان بلغ من الاتقان تلك الصفة اى حيث يصح ان ينزع منه
 موصوف اخر بتلك الصفة كقولهم من فلان صديق ولقيت
 زيدا احدا ولا متفرقا فلذا لا يجوز بل رجلا فلو لم يذكر من لم يكن
 نصا فيه بل ظاهر فلا يجوز ما جاء في رجل بل رجلا فظهر
 انه غير الزيادة ومنها لما جاء في من احدا فان احدا اذ اقر فيه
 حرف النفي افاذا الاستغراق البتة كان معناه من اوله فلذا لا يقابل
 اثنان ولم يذكرها لانها كجمل حروفها في التكرار والقسم نحو
 ربي لا فخلق كذا ونصته اوله ايضا اى كما يكسر فيه اى في القسم
 ولا يدخل الا على لفظ الرب والحي لا تنتهائى في المكمل والزمان
 بله خلوق والى قلت كائنا بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اى
 امواكم والحقا هنا بمعنى الانتهاء بتضمين الغم ويدخل الى العهد
 كما يدخل الظاهر يقال اليك والى واليه ويعبرهم من هذا الخيصر
 الذكورى كثرة كون حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير لا يقال
 حياى ولا حياك وحشاى وفي المظفرية اى نظرية مدحها
 حقيقة كالماء الكوزا وحجارا كالحجارة فى الصدق وقلة وار
 كونه بمعنى على خبرا وحال كقوله تعالى ولا صليتمكم فى جندع
 النخل قال المحققون انها للمظفرية فيه ايضا فجاز التمكن المصلى

في الجزوع تمكن المظهر في الظرف والباء الكسنة ليست في تقديرها
 اذا لا نقلا اصل وغالب في الباء والمواد بلا استعانة استعانة
 الفاعل في صدور الفعل عنه مجزوءه حتى كسبت بالعلم والمضاه
 فيكون بمعنى مع كونه تعالى دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا
 والاصاق الى الافادة لصوق امرى مجزوء الباء حتى مررت يزيد
 الى التصق المروءة بما يقرب منه وهو يستلزم المصاحبة
 به عكس فاذا قلت اشترى الفرس يسره لا يلزم ان يكون
 الشرح ملصقا به حال الاستزاد والتقدير اى جعل الفعل اللازم
 متضمنا معنى التفسير نحو ذهبت يزيد اى صيرته ذاهبا وهي
 بهذا المعنى قليلة وسماع وكثرها معقوبة لمزج الجار وعلمه فنكل
 من تقديرها على المقابلة وتاخرها وجدة واما التقدير بمعنى
 فعام ككلها راصلي والمقابلة اى وقوع مجزوءه في مقابلة الخ
 بعت هذا بكذا والظرفية كجلست بالمسجد والبدل كاعتصمت
 بهذا الثوب خيل منه والجر يد كرايت يزيد اسد واللام
 لا اختصاص بملكيتها كالمال لرزيد وبغيرها كجل للفرس والتقدير
 كضربت للثايب وخرجت لمخاضك والقصد الى ازالة كونه
 تعالى لا يعبدون فان افعل الله تعالى غير معللة بالاعراض على
 وحل القصد على الغرض والافادة لا ينافي سبب اختصار المتع
 لعموم التعليل والعافية كقوله تعالى فيكون لهم عذرا وخرنا

ولدوا الموت وابنا للخراب والمحققون على التعليل مجازا
 ويعنى عن بالقوله كعلت لزيدانه لولم يفعل الشر وتأتى اللام
 القسم والتعجب اى سمع خويلد لا يمتنى الا بعمل وانما يستعز بالمواد
 العظام وكفى للعرض وانما تدخل حشا الاكتمها منه نحو كونه
 اى لا يرضى فعلت ويدل على كونه عارضا لف ما كان في وعي
 ورب للتقدير اى لا ينشأ اى اليك كثر كما في مقام الملح والنع
 وتصدر رأت كونها انشأ وتخص بدخول نكرة موصوفة بغير
 اوجهة لتحقيق التعليل وفعلها اى رب ماض لانه حالة فعلية
 ويحذف فعل رب زمانا غابا لوجود القرائن مخو رب رجل يرم
 اى لقيته وقد دخل رب على مضمرة مذكورة بهم لام جوهه فيكون
 نكرة تميز بفتح الياء مضافا الى مضمومة المضاف الى ضمير المفرد اى
 يكون تميزا بنكرة مضمومة واصنافه المضمومة الى الضمير لانه
 عاملة ويكون رب بما الكافة عن العمل قد دخل ربح اجل
 الفعلية كقوله تعالى ويا ايها الذين كفروا لا اسمعنه نحو
 ربما زيد قائم الا لو كان ما زائد فان ربح يدخل على اللام
 نحو بماضيه بسيف وواها اى وواضرب بهما لا تدخل
 المضمرة كما يدخل رب بل يخص بنكرة موصوفة بخويلد
 ليس لها اليقين والعمل الى الرب لغيرها فيكون اختيارا للمذ
 البصرية والواو رب لانها مضافا كغيرها مقام رب فيكون

اختيار المذهب الكوفية واداء القسم متبداً وتخصيص بالظاهر
اعتراض فلا يقال ذلك لا فاعل وثاقه اى القسم عطف على
واو القسم وتخصيص ثناء القسم بالله من بين الاسماء الظاهرة
يجب خبر حذف فعلها اى كل واحد منهما ولا يكون بالنصب
او الرفع جواب كل منهما طلباً اى والا على الطلب والسؤال فلا يقال
والله وقوله اخبرني وبأوه اى القسم عام يدخل المضمير والمظهر ^{الله}
او غير ويحذف فعله ويذكر وذلك لان الثبا اصل الكل والواو
بدل منه ومنه الثبا ويجب ان يحذف مرتبة الفرع عن اصله
وجوابه اى القسم لغير الطلب بالادوم لا ابتدائية للتأكيد وحرف
النفي ما ولا وهما ايمان الامة والفعيلة والظاهرة سقط
ان المحضنة بالاسمية من قلم التامخ فانها ايضا يقع جواب القسم
ويحذف جواب القسم لوقوعه وسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل
على جواب القسم وتقدم اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لا شقانة عن الجواب في
هاتين الصورتين لوجود ما دل عليه وعن البعد اثر على
المجاورة لعموم نحو ادبت عنه الدين وعلى الاستغناء حقيقة
كزيد على السطح او مجازاً كزيدين وهما اى عن وعلى اسمان
بدل من الجارة عليها لا امتناع الجار على الجار نحو من عيسى
اى من جانبه ومن عليه اى فوقه والكاف للتبعية نحو الذى

كزيد عمر وقد تدخل الكاف انصير نحو انها كانت وقد تكون اسما
بمعنى المثل نحو يضحكى عن كاله والمتمم اى عن انسان مثل الرد
الراى للظاقتها اخر هذا لانه استطرادى ومنذ ومنذ كلامها
لان زمان لا يتبدل ما لا يتبدل الزمان بدل فى الزمان للماتى يعنى اذا
اريد بما بعد الزمان المتماثل فمناهما ان مبتداً زمان فعلهما بعد
الزمان المتماثل كما خربت من البلد منذ سنة كذا اذ لم يكن فى تلك
السنة اى بعد مساقفة هذه السنة وابتدأ لان ولو قال
لا يتبدل الزمان فى المتماثل كان اظهر واخص والظاهر فيه والظرفية
فى الظا لا اى ان اريد بما بعد الزمان الحاضر نحو ولو اعتبار البعض
فمناهما ظرفية لفعلها مع التماثل كما رايته منذ شهرنا اى يومنا
اذ كنت فى ذلك الشهر اى اليوم اى جميع زمانى عدم نوبتى وهذا ^{الشهر}
اى اليوم الحاضر لانهم لم يقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل ^{اخر}
ما وراهما فلا يصح اعتبارهما مبتداً وحاشا وخلا وقد تقدم
للمبار وعدا للاستثناء اى لا استثناء ما بعدها عما قبلها ^{المرفوع}
المتبعية بالفعل فى انقسامها اى التلا فى والرباعى والخامسى
والبناء على الفتح والدلالة على الحدث وشغل التأكيد والتبعية
والمنا سبب ايراد الاحرف بدل المرفوع كونها سنة قبل كنههم
عنه والمجازة والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا اقبيل السلوة
مع شيوخ استعمال كل من صيغتي القلة والكثرة فى الاخرى على ارضا

اذا وضعت من فروعها بقلع اكثر فيه ان كثرة الحروف المذكورة اقل
 من العشرة فالمنا سب رعاية اكثر بالقلع ثم عدم تغيير
 الاسلوب مع شيوخ استعمال كل من صيغتي القلة والكثرة في
 الاخرى عما اذا وضعت من فروعها تبلغ الكثير فيه ان اكثر
 الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمنا سب رعاية الكثير بالقلة
 ثم عدم تغيير الالوب وشيوخ الاستعمال انما يكون مع القرينة و
 الداعي فلا بد من ثبات الملا خطبة المذكورة لا يتأتى فيما عدا
 والا قربان يقال ان هذه الحروف مفهومات مثل ما وضع ^{فرضا} الحروف
 وما شابه الفعل وعمل عمله القري ومخارجها افراد ذخير
 تلاحظ معها الجمال ثم يعرف الافراد الخارجية تفضيلا بالتعداد
 فثابت صيغة الكثرة في الابتداء يصدر اي يقع في صدر الكلام
 الا ان المفتوحة فانها لا يقع في الصدر اطلاقا مع اسمها
 وخبرها في ثبوتها الى المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى يتم
 كلاما لو وقعت في الصدر اشبهت بان المكسورة في
 الكتابة فيه ان العلة الالتياس وبها في المقدام مستدركة
 ولو كانت الحروف بما الكافة لا يعمل في اقصي اللغات ويخرج
 عن الاختصاص بالا سمية وتدخل الافعال كما يدل على
 بقاء انما قام زيد وانما زيد قام ان المكسورة تقرر وتؤكد
 الجملة ولا تغيرها الى المفرد وان المفتوحة معها اي مع الجملة كالخبر

فمعنى بلغنى ذلك قائم بلغنى قيامك فالكسر لازم في محلها
 اي في محل الجملة والفتح لازم في محل اي محل المفرد ولو انك فاعل
 اي ان مع الجملة في لو انك قائم فاعل اذ تعدين لو ثبت قيامك
 فيجب الفتح وجوب افراد الفاعل قد مره لبساطته وقصر على هذا
 ولو لا انك مبتدأ او تعدين ولو لا قيامك ثابت فيجب الفتح
 ايضا لا متناع كون المبتدأ جملة اقصر عليها النوع عوض
 فيها ما ظهر واندرج البواتي في القاعدة مع عدم المحذور
 احتملها اي فلو احتمل ان مع اسمها وخبرها الجملة والمفرد
 جاز الكسر والفتح لمن ياتي فانما اعلمه يريد ما وضع بعد
 الفاء الجزائية الكسر ثبوتها فانما اعلمه والفتح على حذف الجذ
 والمبتدأ اي فعلي ثبوت له او جزاؤه فعلي وقيل عليه
 الواقع بعد اداء المضاجاة كخرجت فاذا السبع بالباب اي
 فان السبع بالثبات او كونه بالثبات جاز العطف بالرفع على
 اسم ان المكسورة ولو كان كسر حكما بان وقع بعد العلم اعمد
 ان ذبا قائم وعمر ولو تقدم الجذ ولو كان تقدمه تقدير مثل
 ان زيدا وعمر قائم اي زيد قائم وعمر قائم ترفع على
 القاعدة تقرر المكسورة للجملة فيبقى معنى الابتداء الرفع
 فيجوز العطف المحلى وتغيرها المفتوحة فيزول معنى الابتداء
 فلا يجوز العطف المذكور وانما شرط التقدم المذكور اذ

اولاه للزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيداً
 ذاهباً وكذا لكن اي مكان المكسورة في جواز العطف المذكور
 لانه لا يغير معنى الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التي لا تأكيد
 معنى الجملة على اسمها اي اسم المكسورة لو فصل بينه وبينها
 كقوله تعالى اة علينا الهدي او جنوها كانه زيداً لقائهم
 او معمول اي الغير المقدم على الخبر كانه زيداً لتمامه كالمعنى لم يخرج
 دخولها في غير هذه الصور لكرهته في الابداء وقد لا
 ان ترجيحاً للفعل او بطلان صدق اللام بالضرورة غير
 ترتيب الكافية ويدل ما بينهما بمعية المقدمة رعاية للترتيب
 الطبيعي في دخولها والقرب من مقتضى اللام ودفعاً للاهمام مع
ان ترتيب المحاذية فضلاً بين الاصل والفرع وقد دخول اللام
 في خبر لكن وهو مذهب الكوفية نحو وكنتي من جنه العبد واول
 بان اصله لكن انني خففت وجه البصرية مقاومة العاملة كونه
 التأكيد في الصدارة فاستويا ولو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم
 بالمرجع وبهذا العلم لم يخرج دخولها على ما في الاروف المشبهة سمي
 ان المقنونة المعبر عن الجملة فلا يدخلها القرينة معنى الجملة
 فلا يدخلها المقرنة ولو خففت المكسورة بحج دخول اللام في
 الخبر للفرق بينها وبين الناقصة وجازح الغاؤها ابطال علمها
 لغوات بعض مشابهة الفعل كقوله الاخر جازاها لها على ما هو

الاصل فلا يجب اللام لحصول الفرق بالعلم الا عند ان المحاذية
 ودخولها مبتدأ اي دخول المكسورة المحففة خبره على فعل المبتدأ
 والخبر كالاضال الناقصة وفعال القلوب حتى لا يخرج عن اصلها بالكتابة
 والكوفيين يعبرون ويمكن عطف دخولها على فاعل يجب ولم يدخل
 عطفاً على الفاعل القرب والظهور لشدة شغرها بجانبها
 الكوفية فانه ضعيف والمقنونة عطف على ضمير خففت اي
 لو خففت المقنونة ففعل ضمير شان مقنونة وجواب لانها اقوى
 مشابهة من المكسورة العاملة جواز ولم يوجد علمها في الظاهر
 مقنونة وجواباً لتدليلهم ترجيح الاضعف وقيل على الفوق
 المحففة في خبر اي غير ضمير الشان وتدخل المقنونة المحففة
 الجمل مطلقاً اسمية او فعلية من النواضع ولا يجب مع الفعل
 اي اذا دخلت المقنونة المحففة الفعل المتصرف غير الشرطية غير
 التام يجب ان يكون مع الفعل حرف النفي لا و ولم يكون
 كالعوض من المحذوفة للفرق بينها وبين المصدرية لانها اجتماع
 المصدرية ايضا ولهذا قد مرها على السلسلة الاخيرة فانه للفرق
 ايضا مثلاً لقوله تعالى اولا يرون الا يرجع اليها ويست
 لم يقدر وايجبت لم يره او السبب كقوله تعالى علم ان سيكون
 او سوف كقوله واعلم قولي المرأ ينفعه ان شئت ياتي كل ما قد را
 او قد كقوله تعالى ان قد بلغوا وكان وهو حرف راسمه كخواتما

على الصحيح للتبني وقد عمل محققا والافعال غالب ولكن هي ايضا
مقررة عند البصري للحقدراك في دفع توهم تولد من الكلام المقدم
تقع بين كلامين تغاير ايضا او اثباتا معنى فقط كزيد حاضر
 لكن عمر واغاب او لفظا كجاء في زيد لكن عمر ولم يجي والاعل لكن
لو خففت تشبها بهذا العاطفة لفظا ومعنى فاجرب عربيا
 وتدخلها او لكن مسددة ومخففة الواو لعطف الجملة على الجملة
 او لادعراض وليت للفتى الى انشائه فيدخل على المستحيل كليت
 انشياء يعود يوما والممكن غير المرجو ومن ليت ان المقوصة
 كليتا زيدا قائما على ان يكون مع اسمها وجربها اسم ليت في
 حاصله وعند البصري ساد ان مسددا كما بعد عطف على اللز
 فيختص الممكن المرجو بالحدوث كقوله تعالى لعل الساعة قريب
حروف العطف هي في اللغة الامة مطلقا وفي العرف الامة العطف
 الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق والفاء للترتيب بله صلبة ثم جى
 عطفان على الفاء هي اللزيب ايضا ومعطوفها الى حتى جز مشقبة
 القوي والضعيف لافادة القوة والضعف كانت اننا حتى الانبياء
 عليهم الصلوة والسلام وقدم الحجاج حتى المشاة بمهلة حال منها ما
 بينها اعتراضا وحالا حتى واو اما ولام لاحد منهما ولم المتصلة
 لازمة للحرف الكسرة لم اي غير فادمة عنهما من زعم المكان اذ لم يفادمة
 ولو كان الحرف تقدير كقوله ما ادرى وان كنت واربا سبع ذين

الحرام ثمان بيلها الى الحرة احد المستبين وهي الاحرام ويجاب
 بتعيين احدهما او كليهما او فيهما ولا يتجانبان والا لان ام المتصلة
 انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند التعليل ببلاتعيين فيبطله
 بخلاف اومع الحرة كما اذا قلت اجاء لزيد ام عمر وى اجاءك
 احدهما لا على التعيين ولا فصيح في الجواب نعم والاولى المنقطعة
 للاضرب عن الاول مع التشديد في الثاني فتسعمل في الخبرين معا
 لا بل ام شاة اضرب عن الاخبار الاول وتشكك في الثاني وفي
 الاستفهام كما زيد عندك ام عندك عمر وقصد الاضرب عن الام
 الاول عن الثاني وقد يدخل المنقطعة المفردة وكما يعبر بعدم
 الما التباس بالمتصلة بخلاف ما لو كان بعد الاستفهام فانه يكون
 الجملة بعد امح لرفع اللبس والثالث امر ويجب ان في اول المعطوف
 معها اي مع اما العاطفة كجاء في اما زيد واما عمر وليعلم من اول
 الامر ان الكلام على التشديد جازت اما في اول المعطوف عليه
 ولم يجب مع او العاطفة كما في اما زيد وعمر ورايت زيدا
 او عمر والا ان اعلم التشديد الاول والعاطفي اما لاولا خاصة
 وبل للاضرب عن الحكم الاول يجعله كالمسكون عنه وصفي الحكم
 الى المعطوف مع الاثبات اي في الكلام انبت كجاء في زيد بل
 عرفنا انه لم يحكم في المعطوف عليه شي لا بالاجبة ولا بالاجدية والاختيار
 الذي وقع منه لم يكن نظريا في العقد واما في الحقيقة فظروف

في الحروف ولا لازمة لكن اي غير مفارقة عنه لانها لغوية واجبة والاول
 نحو جاءني زيد لا عمرو ولكن عكسها اي عكس لا اي لازمة للنفي في
 عطف لغوي حقيقة لا فيكون لا ليجاء ما انتفي عنه ولا نحو ما قام
 زيد لكن عمرو وفي عطف الجملة نظيرة بل يجيء بعد النفي والاثبات
 نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاءني
 حروف التبيين الا واما ايصدان اي جملة كانت اسمية او فعلية فهما
 مختصان بالجملة لتوكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدها مستديرا
 وهما لا يختص بالجملة بدخول المفرد وغيره وكثير دخوله في اسم
 الانسان حتى يقال النحاط طبع عن الاشارة التي لا يقعها معاني
 اسمائها الا ما نحو هذا خروف الزمان اي والهمزة للتقريب راوية
 ما عدل البعيد فيمثل المتوسط في اي والهمزة للاقرب وتقدم
 ظاهرا وبيا وهما للبعد هذا مذهب الزمخشري قال واما يا الله
 مع كونه تعالى اقرب من جبل الوريد فلو سقنا والناح
 بنفسه واستبعاده له عن مرتبة المدح تعالى وعند ابن الخطاب
 يا اعم وارتضاه لرفي حروف الايجاء نعم للتقريب اي تقرير مضمون
 ما سبق استقفا اما او خير الجاء او نفي في اللغة وفي العرف يعرف
 منه معنى الايجاء بعد النفي كقوله ولذا قال الفقهاء لو قال السيل عليك
 الف درهم فقال نعم اقرار بجميع العرف على اللغة وبل الايجاب
 النفي خبر او استقفا اما كقوله جواب من ظلم زيد ولم يقع اي

بل قال

بل قال زيد واي بكسر الهمزة وسكون اليا لاثبات بعد الاستفهام ويدخل
 القسم بدخول ضمير محله اي لا يترك فعل القسم مع لا يقال اصبحت
 وربى ولا يكون القسم به الا الرب والدخول في كونه مستثنى
 احو هو قل اي وربى واجل وجبره بكسر الهمزة وان بكسر الهمزة
 وتشد ياء النون المقصورة لتسديد في الجبر موجبا او نافية وما بعد
 الاستفهام والدعاء حروفا لزيادة ويسمى حروفا الصلة لانه لا يوصل
 بها الى زيادة الغضاضة او الى فائه وزن او غير ذلك ومعناها
 انها قد تقع زائدة لانها لا يقع الا زائدة والمراد بزيادة انها اصل
 يدور لا لا يخل لانها لا فائدة لها اصل ولا كانت عشا فليحذف
 في كلام الفصحى لا سيما في كلام البارعين وفائدتها اما تأكيد المعنى كمن
 الاستغرافية والبأ في خبرها وليسوا لتفانته الوزن والسمع
 ذلك اللام كثرت له ولا بالاك عند سيبويه وكقولها تعالى وما امرنا
 الا بعدد الله وانزلناها بالبراهيم مكان البيت والتمها قوله تعالى
 ليس كشئ شئ قد مرها لعدم مجملها والتقارب لا فراد وان بكسر الهمزة
 وسكون النون يزداد مع ثبات التانيئة نحو ومان طينا جبين وقتل يابدة
 ان مع لما نحو لما ان قتلت وما المصدية نحو انتظر ما ان جلس العاصم
 ولهم يفضل بين الاثنين كما احسن وان يقع الهمزة وسكون النون
 مع لما كقوله تعالى فلما انجا البشير وبين القسم مقدم ولو نحو
 نحو والله ان لو قام زيد قت وقتل زيادة ان بعد الكاف نحو كذا

ظلية تقطو الى ثاق السليم على رواية جرت عليه وما زاد بعد
 خواتم اخرج اخرج وسقواي والى كقول تعالى اما ترى
 شرطا اي حال تكون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد
 بعض حروف الج كقوله تعالى فيما رحمة وتما قليل وتما خطباتهم
 وقت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه نحو غفبت من غير
 ما حرم وانما الاجلين ومثلهما انكم تنطقون وقيل ما ضيها
 كلها كقوله والمجرور بعد هاء ياء منها ولا يزداد بعد ان المصدرية
 كقوله تعالى ما منع ان لا يسجد بعد الاوا والاطاعة الواقعة
 بعد النفي نحو اجاء في زيد ولا عمر وغير المنصوب عليهم ولا انما
 ولو قرئ هذا لا طردة لكان احسن وقلت زيادة لا قبل اسم
 كقوله تعالى لا اقسم ومن في المنفى وما في حكمه كالنفي والافتراء
 ولا يزداد في الموجب خلافا للكوفيين ولا خفض والتأنيذ
 في النفي ينبغي ان يقيد بليس وما اذا لم يسمع فان ولا يزداد
 في خبر مصدر مثل لا في مطلق المتفهام كهل زيد بقاتم ولا يقال
 ازيد بقاتم وزاد في غيرها اي في غير افراد المذكورين سماعا
 مسوقا لا يقيننا كالتقيد وكفى بالله شهيدا محمد رسول الله
 وبحسبك زيد حرفا للتفسير فيما نظر الى الخارج تنصيصا
 على العدد فحذف حروف التنبيه اي يفسر بهم مفرد كجاء بطل
 اي زيدا جملة كقطع ذرة اي مات وان على صورة المصدرية

تفسير

تفسير ما بمعنى القول لا صريحة ولا لا ليس منها كقوله تعالى
 وما دينا ان يا ابراهيم حروف المصدر ما وان الختفة مختصان
 للجملة الفعلية فيجوز ما في ثا ويل المصدر غير متبوع بما
 نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا نافية والما المشددة للوكنية خاصة
 الا اذا كفت بما فيهم حروف التخصيص هلا والما المشددة وان
 ولولا ولوما تصد هذه الحروف الفعل اي بدل على اول الفعل
 فاذا اخضا المصدر والفعل بعبارتين وجيزة واحدة كان الفعل
 تقدير مقدرا نحو هلا زيدا ضربته بالاضروبة الشعرية كقوله
 فله نفس ليلي شفيعة او معنى هذه الحروف في الما اللوم على زيد
 والفعل في المضارع اختص عليه حرف التوقيع اي الدال على وقوع
 الخطاب قد كقولك لمن يتوقع ذكوب الامر قد ركب الماضي
 للتقريب اي تقر به من الحال وفي المضارع للتقليل كقوله
 في اكثر المواضع او الارمان وقد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد را
 قلب وجهك وقد يفصل بينهما اي بين قد والفعل بالقسم
 نحو قد والله احسنت وقد يحذف اي قد كقوله تعالى
 فصدقت وفعل كقوله لما نزل رجالنا وكان قراي وقد كان
 قد نزل حرفا للتمفهام المحض وهل تصدرك الحكوم وجوبا
 والجرم بل الاسم مع وجوب الفعل يقع كزيد ضربت وفيه
 هل زيدا ضربت واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان فيقال بل وقع

اذ بقا ثم عمل عروفا قاعديا في الحرفة لا تكمل فاعلموا اي سؤالا
 بحرف لا تكمل كما تقرب زيدا وهو جولد او لا تكمل فاعلموا
 الم تان الذين امنوا والتخصيص نحو لا تقابلون او لا تقابلون
 تعالى ثم شترج لك صدر لسانا وللتنوية كقوله تعالى واتذرعهم
 ام لم تذرهم او للتعجب كقوله تعالى لم تر الى ذلك الاية او للتوبيخ
 كقوله تعالى اذنبتم باياتي وهلا تستعملون شيئا منها ويدخل
 الحرفة الحرف العاطفة دون هل كقوله تعالى وكلما افن كان
 واشتم اذا ما وقع ويكون الحرفة معادلة لام المتصلة دون
 عرف في حروف العطف فلذا لم يذكر ههنا وتخذف في حرفة
 الانشغال عند القرينة ويجزف فعلها ايضا عند كقوله
 تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ولا يجزف هل ولا فعلها حرفا
 لا استقبال السمين وسوف وفيه اي سوف زيادة بنفس
 اي تاخير حروف الشرط بقصد اي يجب ان يقع في صدر الكلام
 للمضيق ولو يدخل المضارع قدما لتقديم معناها وان عكسها
 اي لا استقبال ولو يدخل الماضي ويدخلان الفعل وه كان الفعل
 تقدير كقوله تعالى لو انتم تعلمون وان احد من البشر كبر فالرفع
 بعدهما فاعلم فكل محذوف لا مبتدأ تقدير لا ولو لم يكن
 فلما حذف الفعل الفصل الصغير وفسر تقديرنا في وان
 استقبال احد مخذوف مفسر وهذا اي ولا اجل وجوب خبرها

عائذ

فتح عمرة لو انك لانه فاعلموا حقده هونبت وخبر اي خبر ان ح
 اي حين وقع بعد لو فعل وجوب بالكون كالمعنى المحذوف فيقال
 لو انك انطلقت لا منطلق لا لو كان خبره ما سلك فيجوز
 التقدير كقوله تعالى وان ما في الارض من شجرة اذلام ولو
 صدر القسم على الشرط وغيره انهم المضيق في شرطه وان كان
 ذلك المضيق معنى لا لفظا نحو والله اني لا اكرمك ^{الطوب} وان كان
 له اي للمقسم لفظا فلا يخرج ولا يدخله اللام التي يدخل جملتها
 ولا القاء تقول والله وان جئتني ولو جئتني ما اكرمك ^{الطوب} لاني
 لا اكرمك ولا يجوز لما اكرمك وانما اكرمك واما معنى فحرف
 لها معا ولو وسط القسم بتقديم الشرط او غير عليه جاز
 الوجهان ان يكون للطوب القسم لفظا فيكون غير مخبرم والشرط
 ماضيا نحو ان اتيقن اني فوالله لا اكرمك وانا والله
 ان اتيقن او لم تأتني لا اكرمك وان بلغ القسم ويعبر الشرط نحو
 ان تأتني والله انك وانا والله ان تأتني انك وتقدم اي
 تقدير القسم في صدر الكلام كذكره فيه في لزوم المضيق وكون
 للطوب القسم لفظا كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان
 اطعمهم انكم مشركون واما للتفصيل تفصيل ما اجله المتكلم
 في الذكر وفي الذكر فيندرج فيه ما وقع في اول الكتاب كحجب
 حذف فعله الذي هو الشرط والقرنم في موضعها في الفعل نحو

جازية أي ما مبتدأ كما زيد منطلق تقديره ما يكن من شيء قريب منطلق
 أو معولاى بعدا لثا كما يوم الجمعة قريب منطلق وهذا منه حيث
 فانه يجوز وضعه على الجاه في موضع الشرط وإن كان هناك ما يقع
 نحو ما يوم الجمعة فان زيد منطلق يجوز تقديمه ما يتبع تقديمه
 حاصية لما عنده حوازي أو العجي والمفعول لا يثبات
 بعوضا لكن المقصود به تحقيق مضمون الجملة فكان كان فلم يخرج
 ذلك عن الحقيقة تركت التانيث ففر من التكرار التنوين
 نون ساكنة في الاصل فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادة
 ألا ولي تتبع حركة الأخرى يقع بعدها فخرج نون مخولة ولم
 لا التأكيد فخرج نون التأكيد الحقيقية ويكسر التنوين ويضم
 لساكنة ليقعها والكسر هو الاصل المطرد في ترك الساكن والضم
 للاتباع كقوله تعالى وعذاب اركض فمن قرأ بضمة التنوين
 لا اتباع ضمة الكاف وهو أي التنوين للمعك أي الدلالة على امكنة
 الاسم في الاسمية بعدم مشابهة الفعل فيكون علامة الانقراض
 فيخص بالمنصرف والتذكير كما ضمة فان معناه اسكت سكوتا
 ما يجوز حقه بغير تنوين فان معناه اسكت لان والعوض
 عن حرف نحو جوار والمضاف اليه كيومئذ وحشذ وساعد
 وعاشد وممرت بكل قائما والمقابل لنون الجمع المذكور السلام
 كسلمات وهذا عند ابن الحاجب وانما يجعل تنوين التمكن ويجوز

في التنوين



فيخرج فوات منصرف وتنوين التمكن ولا وجود عند المقابلة
 لان ثلثة غير متخص للتانيث لدلالة على الحقيقة أيضا فلذا يكتف
 بالتاء فضعفت عن المنع ومنع تقدير آخرى فصار كالتاء
 والتنوين وهو ملحق آخر التانيث والمضارع لتحسين الانشاد
 يحذف التنوين مع ضم ابن في اللفظ واللفظ يحذف من غير
 العلم الموصوف بآين مضاف الى علم آخر كقوله الكمال مجلوف
 رجل بن زيد وزيد بن عالم فتوفيها لا يخفان في اللفظ
 ولا ضم ابن في الخط وقيل حذف التنوين في غير أي غير نحو
 عمر كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ بـ تنوين
 أحد نون التأكيد نونا التأكيد حقيقة ساكنة أو بمعنى الواو
 تقيسلة مفتوحة مختص نون التأكيد بعينها بمسقبل فيبع
 الطلب من الامر والهي والاكتملها م والتمنى والعرض والعقم
 وقيل دخول نون التأكيد في النفي تشبها بالنفي فيجب نون
 التأكيد في جواب القسم المثبت وكثير نون التأكيد في نحو
 اما ترى أي الشرط المؤكد مرفوعا لأن التاء ترك سائر احكام نون
 التأكيد لان موضعها في هذه السكت هاء ساكنة ملحق
 آخر نحو تحرك بحركة غير عربية ولا مشبهة بها احتراز عن مثل
 يا زيد ولا رجل فلا يلحق به هاء السكت وقيل لا وصله فتم
 وره وما فيه وسلطانية الكسكسة والكسكسة سين ملة

وثنين بحجة ساكنة ان الحق كافى المؤنث وقفا حفظا

بحر كنهها حتى لا يلبس بكاف المذكر نحو او متكس ومهرت بكس

الجلالة على التمام والصلوة والسلام على

رسولنا افضل الانام وعلى

اله الكرام واصحابه

القطام

م